الدكتور حنيفي هلايلي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة سيدي بلعباس

بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني



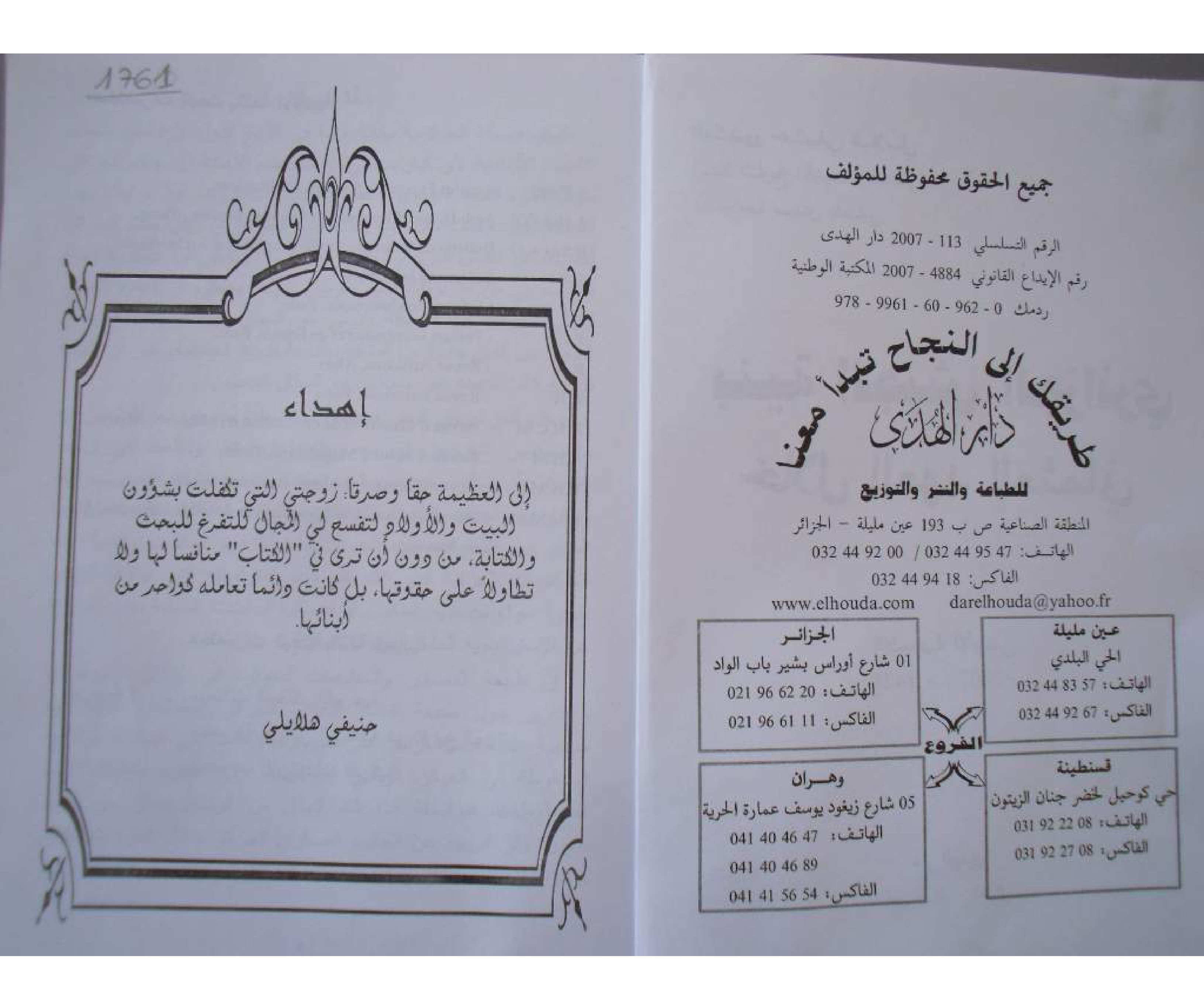
دار الهدى
عين مليلة - الجزائر

الدكتور حنيفي هلايلي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة سيدي بلعباس

بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني

الطبعة الأولى
1428 هـ / 2007 م

دار الهدى
عين مليلة - الجزائر



الرقم التسلسلي 113 - 2007 دار الهدى
رقم الإيداع القانوني 4884 - 2007 المكتبة الوطنية
ردمك 0 - 962 - 60 - 9961 - 978

طريقك إلى النجاح تبدأ معنا
دار الهدى
للطباعة والنشر والتوزيع

المنطقة الصناعية ص ب 193 عين مليلة – الجزائر
الهاتف: 032 44 95 47 / 032 44 92 00
الفاكس: 032 44 94 18
www.elhouda.com darelhouda@yahoo.fr

الفروع

عين مليلة
الحي البلدي
الهاتف: 032 44 83 57
الفاكس: 032 44 92 67

الجزائر
01 شارع أوراس بشير باب الواد
الهاتف: 021 96 62 20
الفاكس: 021 96 61 11

قسنطينة
حي كوحيل لخضر جنان الزيتون
الهاتف: 031 92 22 08
الفاكس: 031 92 27 08

وهران
05 شارع زيغود يوسف عمارة الحرية
الهاتف: 041 40 46 47
041 40 46 89
الفاكس: 041 41 56 54

إهداء

إلى العظيمة حقاً وصدقاً: زوجتي التي تكفلت بشؤون البيت والأولاد لتفسح لي المجال للتفرغ للبحث والكتابة، من دون أن ترى في "الكتاب" منافساً لها ولا تطاولاً على حقوقها، بل كانت دائماً تعامله كواحد من أبنائها.

حنيفي هلايلي

مختصرات البحث باللغة الأجنبية

A.E.S.C:	Annales,Economie,Sociétés,Civilisations.
A.H.R.O.S	Arab Historial Review For Ottoman Studies , Tunis.
B.S.G.A.O	Bulletin de la société de Géographie et d'Archéologie.
C.T	Cahiers de la Tunisie.
I.H	: Information historique, Paris.
P.U.F	: Presses universitaires de France, Paris.
R.A	: Revue Africaine, Alger.
R.H	: Revue historique, Paris.
R.H.C.M	: Revue d'histoire et de civilisation du Maghreb, Alger.
R.H.M	: Revue d'histoire Maghrébine, Tunis.
R.H.M.C	: Revue d'histoire moderne et contemporaine, Paris.
R.O.M.M	: Revue de l'occident Musulman et de la Méditerranée, Aix-en- Provence.

مختصرات البحث باللغة العربية

س.م.ش:	سجلات المحاكم الشرعية.
م.ع.ج:	مجموعة الوثائق العثمانية في تاريخ الجزائر.
خط همايون:	مجموعة الأرشيفات التركية.

مقدمـــة

تحتل المسألة العسكرية مكانة هامة في تاريخ الدول لارتباطها بإحدى الأعمدة الأساسية لأي كيان سياسي، وبحكم هذه الأهمية فإن حكام الجزائر طوال الفترة العثمانية واجهوا أحداثا سياسية داخلية وخارجية مرتبطة بهذه المسألة، وقد حكمت ملابسات ولادة أيالة الجزائر أن يظل حكام الجزائر أمام مشاكل الجيش البري والبحري معا. لقد كان توفير قوة عسكرية وبناء نظام حربي من الأولويات لتثبيت أركان الدولة، ومعلوم أن العمود الفقري لجيش الجزائر في المرحلة الأولى هو الجيش الانكشاري المكون من المتطوعين الذين جُلبُوا من المناطق التابعة للدولة العثمانية، غير أن طبيعة تكوينه كانت تجعله غير متجانس مع السكان المحليين.

دخل الجزائريون البحر الأبيض المتوسط وأصبحوا أحد الفاعلين فيه والمتحكمين البارزين في مصيريته وتاريخيته. ونلاحظ في زحمة الأحداث أن هناك نوعين من المواجهات: مواجهة شاملة وأخرى جزئية، ونعني بالمواجهات الشاملة تلك التي تولتها الدولة العثمانية وتدخل فيها العديد من الأطراف من الجهتين وتحدث فيها تحالفات واسعة، أما المواجهات الجزئية فهي تلك الحروب المتواصلة التي تولاها "رياس البحر" سواء لحسابهم الخاص أو لحساب السلطات المحلية دون الخروج عن الإستراتيجية العامة للدولة العثمانية.

إن طبيعة المصادر والمعلومات المتوفرة في الوثائق والمذكرات والتقارير حول طبيعة النظام الدفاعي للجزائر العثمانية، تجعلنا نتبع منهجية علمية محددة ترتكز على ضرورة الاعتماد على الوثائق الأرشيفية المحفوظة في المركز الوطني للأرشيف، وفي المكتبة الوطنية بقسم المخطوطات. فبواسطة هذا الكم الهائل من الوثائق نتمكن من رصد صورة ولو تقريبية عن الجانب العسكري للجزائر خلال الفترة العثمانية. ونحن وإن كنا ننوه بدور الباحثين في هذا السياق، فإنه من الأهمية بمكان

العودة إلى الوثائق المحلية والأجنبية باعتبارها مصدرا لا يمكن الاستغناء عنه. ونشير هنا إلى ما كتبه السيد **إمريت (M.Emerit)**: "بواسطة الوثائق الجديدة يمكننا كتابة التاريخ الداخلي المحلي للبلاد، لاسيما التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، إنها المهمة التي تحملها شباب المدرسة التاريخية (الفرنسية) لشمال إفريقيا"**. يفهم من هذا الكلام أن الوثائق هي التي تذلل الصعاب للباحثين في غياب الخرائط والمعلومات في كتب الإخباريين.

وعلى هذا النحو قسمت موضوع الدراسة إلى ثلاثة أقسام، عالج القسم الأول منه بنية التنظيم العسكري في الجزائر خلال العهد العثماني من خلال فصلين: تناولنا في الفصل الأول: الجيش النظامي من حيث التركيب وأهم التكتلات التي كانت متواجدة بمدينة الجزائر، والأسلحة المستعملة في المواجهات العسكرية. في حين درسنا الجيش البحري على أساس تقسيمه إلى رياس البحر ودور الأسطول في عمليات الجهاد البحري.

وخصصنا الفصل الثاني للحديث عن الجيش غير النظامي وما احتوى عليه من عناصر الكراغلة وقبائل المخزن وهي قوى موازية للجيش النظامي خلال العهد العثماني. وحللنا دور هذه القوى في التوازن العسكري خلال الحقبة العثمانية.

واهتم القسم الثاني من الدراسة بالتطور السياسي والعسكري للجيش خلال الفترة العثمانية. فتناولنا في الفصل الثالث دور الجيش في الحياة السياسية ومشاركته الفعالة في تسيير دواليب الحكم.

وما انطوى عليه من تغييرات في هيكلة آليات أنظمة الحكم العثماني في الجزائر.أما الفصل الخامس، فقد خصصناه إلى دور الجيش في الميدان العسكري من خلال عمليات إنقاذ مسلمي الأندلس من محنتهم بعد سقوط غرناطة (1492)، وكذا المشاركة الفعالة للجيش الجزائري في

** Marcel, Emerit, «un problème de distance moral: la résistance Algérienne à l'époque d'Abd el Kader», in, I.H, Juillet- Août, Paris, 1953, PP.127-131.

الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية، وكذا مشاركة الجزائر في قضايا البحر الأبيض المتوسط بطريقة ايجابية وفعالة.

وحاول القسم الثالث البحث في آليات تسيير المؤسسة العسكرية من خلال دراسة العلاقة الجدلية بين رياس البحر والجيش الإنكشاري، وكيف أنها لم تكن لصالح بنية التنظيم العسكري للجزائر خلال الفترة العثمانية؟. والهدف من هذا الفصل هو محاولة إعطاء تفسيرات للأسباب التي كانت كامنة وراء إخفاق محاولات الحكام في تجانس هذه المؤسسة العسكرية لصالح الجزائر في مواجهاتها الخارجية.

لا نهدف من خلال هذا الطرح إلى ابتكار جديد في ميدان تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية، لكن نعتقد أننا قد توصلنا إلى الغاية التي أردناها بالأساس وهي اعطاء قراءة جديدة لموضوع الجيش الجزائري في العهد العثماني، بعيداً عن الكتابات والطروحات الإستعمارية، التي حاولت تشويه تاريخ الجزائر.

القسم الأول

بنية التنظيم العسكري في الجزائر خلال العهد العثماني

كانت الدولة العثمانية جيشا قبل كل شيء آخر، لأن مهمتها الأولى كانت هي الغزو والمهمة الثانية هي الحكم. ومنذ عهد محمد الفاتح [1] بدأت المهمة الثانية للدولة العثمانية "أي الحكم" تحتل مكان الصدارة، ومع ذلك فالمهمتان ارتبطتا ببعضهما أشد الارتباط. فكانت الحكومة والجيش وجهتين مختلفتين لعملة واحدة وأحدهما مهمته خارجية، والأخرى مهمته داخلية[2].

لا أحد ينكر الدور الذي لعبه الجيش في الأحداث والتطورات السياسية التي عرفتها الإمبراطورية العثمانية. ويمكن أن نستخلص ذلك من خلال الجيوش البرية التي ارتفعت أعدادها من 1000 في بداية تأسيس السلطنة ليرتفع العدد إلى نحو10.000. والجدول التالي يوضح لنا تطور أعداد الجند في الجيش العثماني خلال مراحل زمنية مختلفة.

جدول تطور أعداد الجند في الدولة العثمانية:

السلطان	عدد الجند
محمد الثاني (1451 - 1481)	12.000
سليمان القانوني (1520 - 1566)	20.000
مراد الثالث (1574 - 1596)	40.000
محمد الرابع (1648 - 1687)	55.000
أحمد الثالث (1703 - 1730)	88.000
سليم الثالث (1789 - 1808)	110.000
محمود الثاني (1808 - 1839)	140.000[3]

1) هو محمد الثاني الملقب بالفاتح، تولى منصب السلطنة العثمانية مرتين.الأولى ما بين (1444 - 1446م)، فتح القسطنطينية عام 1453.

2) عبد العزيز الشناوي: أوروبا في مطلع العصور الحديثة، مصر: دار المعارف 1969م، ج 1، ص 537.

3) Weissman, Les janissaires, études de l'organisation militaire des Ottomans, imp. orient, Paris, 1964 op. cit, P.31.

كان للجيش الانكشاري، كأيِّ جيش في العصر الحديث، نظام داخلي يبين للجنود قوتهم على الدولة ويعرفهم بواجباتهم. وقد تبلور ذلك النظام فيما عرف بقانون السلطان مراد الأول (1359 - 1389م). وتجدر الإشارة هنا إلى المبادئ العامة لذلك القانون ومدى التزام انكشارية الجزائر بها. وتدور تلك المبادئ حول حقوق الجنود الانكشارية والزواج والتربية الدينية والانضباط[1].

كان الدافع الأساسي لإنشاء جيش نظامي يعود إلى سعي السلاطين إلى تقوية وتوسيع حدود الدولة العثمانية، لذلك ظهرت فكرة تأسيس فرقة الجيش الانكشاري في عهد السلطان **أورخان** (1326 - 1360) وهذا باقتراح من أخيه الوزير **علاء الدين** والباشا **خليل جندرلي**.

وقد تشكلت هذه الفرقة أساسا من أبناء المسيحيين الذين أسروا في الحرب[2].

أطلق على جنود هذه الفرقة اسم "يني تشاري" ومعناها الجيش الجديد[3]. وكانت "الدوشرمة" هي الطريقة المعتمدة في جمع هؤلاء الصبيان، وهي تعني إجبار أبناء النصارى على الانخراط قسرا في فرقة الانكشارية وعلى الخدمة في القصور السلطانية[4].

1) من بين ما ورد في نصوص التشريعات العسكرية ما يلي:

الطاعة والانقياد للرؤساء.

الترقية في صفوف الأوجاق تكون على أساس الأقدمية.

المؤسسة العسكرية هي الوحيدة المسؤولة على معاقبة الجندي.

الجندي مرتبط بالثكنة ولا يمكنه الزواج.

لا يمارس الجندي وظيفة خارج الخدمة العسكرية.

المرضى والعجزة يحالون على التقاعد.

للمزيد من التفاصيل راجع: Weissman, op.cit, 35-36.

2) كان الدخول في الإسلام شرطا أساسيا على كل جندي ينخرط في صفوف الجيش الانكشاري

3) نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، قسنطينة: مطبعة البعث 1965، ص 66.

4) دائرة المعارف الإسلامية (مادة: دوشرمة)، نشر جهان تمران، بورجميري، بدون تاريخ، ج9، ص 319

وكانت عملية جمع الأطفال تتم كل خمس سنوات من المناطق المسيحية الخاصة للإمبراطورية العثمانية، وخاصة من اليونان، مقدونيا، ألبانيا، صربيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك وأرمينيا[1].

وبخصوص عملية "الدوشرمة" فإنها تتم بعد إصدار السلطان لفرمان ينص على ذلك، حيث يكلف ضابط في الجيش الانكشاري برتبة "ياباشي" بالسهر على جمع أبناء المسيحيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين عشر وخمسة عشر سنة، ليختار أقواهم وأصلحهم للخدمة العسكرية[2].

ويمتاز الجيش الانكشاري بالإخلاص للسلطان حتى أطلق عليهم تسمية "كابوكولار" أي عبيد السلطان، كما منعوا من الزواج بحجة أنهم سيكرسون حياتهم لخدمة الدولة العثمانية. إلا أن هذا القانون ألغيَ في عهد السلطان **سليم الأول** (1512 – 1520م). ومع مطلع القرن السابع عشر اضطرت الدولة العثمانية إلى التخلي عن نظام "الدوشرمة" بسبب المصاعب المالية التي عرفتها الإمبراطورية[3].

ومن المعروف أن الانكشارية جيش لا يتزوج، أو على الأقل لا يجمع بين الزواج والخدمة في الجيش، وكان هذا في بداية ظهور النظام الانكشاري. وكان الجندي يعيش على نفقات الدولة، وتدفع له زيادة عن الأجرة كل المواد

---

1) (Weissman, op.cit, p.12.

2) دائرة المعارف الإسلامية (مادة: الانكشارية)، ج 3، ص 320.

3) كلفت الميزانية المخصصة للجيش نصيبا كبيرا من النفقات، حيث سجلت نسبة 31٪ عام 1517 م و 42٪ عام 1567 م، وهو الأمر الذي دفع السلطات العثمانية بالجزائر إلى الاستغناء عن تجنيد أعداد أخرى من الانكشارية بسبب الضائقة المالية.

أنظر:

Mantran, (Robert et autres), histoire de l'Empire ottoman, librairie Fayard, Paris 1989, PP.191-192.

الضرورية للتغذية من الحبوب والزيوت واللحوم، إلا أن النظام الانكشاري يقضي صراحة بأن الجندي الذي يتزوج يفقد الكثير من الامتيازات[1].

اعتبر الجيش الركيزة الأساسية التي بنى عليها نظام الحكم العثماني في الجزائر شأنها في ذلك شأن الأيالات العثمانية الأخرى، حتى أن مصطلح "أوجاق" الذي أطلق على الفرق العسكرية في الجيش العثماني، كان يستعمل للدلالة على ذاتها[2].

ونظرا لعلاقة الجيش باستمرار نظام الحكم العثماني في الجزائر، فإن ولاتها كانوا يحرصون على تجديد عناصره بتجنيد المتطوعين في أقاليم الدولة العثمانية الواقعة في آسيا وأوروبا وإفريقيا وجزر البحر الأبيض المتوسط[3]، وجلبهم إلى مدينة الجزائر وضمهم إلى وحدات الجيش. وعلى الرغم من الهزات العنيفة التي تعرض لها نظام الحكم في الأيالة وما ترتب عليه من آثار خطيرة على علاقاتها بالباب العالي، فإن التجنيد ظل يعتبر طوال ثلاثة قرون إحدى الدعائم الأساسية التي تربط الجزائر بالدولة العثمانية. ومن أجل هذا ظل الجانبان يرعيانه ويعطيانه اهتماما كبيرا.

سنحاول في هذا القسم أن نبرز أهمية بنية التنظيم العسكري في الجزائر مع مطلع القرن السابع عشر، ونتناول بالتفصيل دراسة الدور السياسي والعسكري الذي لعبته المؤسسة العسكرية في أحداث الجزائر زمنئذ.

---

1) وولف جون (ب): الجزائر وأوروبا 1500 – 1830 م، (ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله)، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م،ص 162.

2) في الجزائر كان لمصطلح "الأوجاق" ثلاثة معان. فكان يستعمل من جهة بمعنى (أورته – Orta) أي وحدة عسكرية من وحدات الجيش الانكشاري الموجودة بالجزائر و البالغ عددها 420. كما كان يستعمل من جهة ثانية بمعنى "الجيش النظامي"، ذلك فضلا عن استعماله لديه على الإيالة ذاتها.

للمزيد راجع:

Deny,(J), «Les registres de solde des janissaires», in R.A, (N°61), 1920, P.36.

3) بخصوص جلب المتطوعين من أقاليم الدولة العثمانية، فإن أهم المناطق هي: قارص–كتاهية–ديار بكر–آيدين– مدللي–.ديني شهير– جانكيري–

أجمع معظم الذين كتبوا عن الجزائر في العهد العثماني – مثل القناصل والرحالة وبعض المؤرخين- أنها كانت "جمهورية عسكرية"[1]، ذلك أن الجيش كان يشكل القاعدة الأساسية التي بني عليها نظام الإيالة.

وتجدر الإشارة أن هناك عاملين صبغا الإيالة بتلك الصبغة العسكرية، يتمثل أولها في الظروف الحرجة التي أسست فيها الإيالة، ويتمثل الثاني في كونها امتداد للدولة العثمانية التي أمدت الإيالة بخصائصها ومنها خاصيتها العسكرية[2]. وقد حافظت الجزائر على صبغتها العسكرية حتى تكون على استعداد دائم لمواجهة الهجمات الأوروبية المتكررة.

كان الجيش في الجزائر، مثل الجيش في الدولة. العثمانية، قائما على قاعدتين هما: الجيش البري والجيش البحري، فالجيش البري كان يتمثل في دعامتين: الجيش النظامي المتمثل في فرق الأوجاق وفي مقدمتها الجيش الإنكشاري والجيش الاحتياطي غير النظامي، والمتمثل في قبائل المخزن والكراغلة وبعض الفرق الأهلية. بينما البحرية كانت تشكل جانبا هاما ومميزا في قوة الجزائر العسكرية.

وفيما يتعلق بمصطلح "أوجاق" الذي كان استعماله شائعا في الدولة العثمانية، حيث كان يستعمل في اسطامبول بمعنى الجيش النظامي وكذلك بمعنى الفرقة العسكرية الكبيرة في نفس الجيش.[3] أما في الجزائر فقد كان لمصطلح "أوجاق" ثلاثة مفاهيم، فكان يستعمل من جهة بمعنى "أورته" أي وحدة عسكرية من وحدات الجيش الانكشاري، ويستعمل من جهة ثانية بمعنى "الجيش النظامي"، ويستعمل أحيانا للدلالة على الإيالة نفسها[4]

---

1) هناك كتابات كثيرة أوردت مصطلح جمهورية عسكرية، نذكر على سبيل المثال:

- وليام شالر: مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر، (ترجمة: اسماعيل العربي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982 ص 42

- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792–1830م)، ط 2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985م، ص 22.

2) حول الطابع العسكري للدولة العثمانية، راجع:

عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة 1980، ج1، ص49.

3 (Deny, op.cit, PP.40-41.

4 (ibid, P.36.

الفصل الأول

الجيش النظامي

لقد كان جيش الجزائر النظامي يتشكل على نفس النمط العثماني، ولم يكن يوجد منه سوى فرقتين هما: الفرقة الانكشارية[1] وفرقة الطوبجية[2]. أما القسم الثاني فيتكون من فرقة سباه (أي الفرسان). أما الجيش البحري فيتكون من الرياس وعماده هو الأسطول[3].

أولا : الجيش البري

مع مطلع القرن السادس عشر كان يسود الجزائر الفوضى السياسية. وكانت البلاد غير محصنة، وهذا ما شجع ملك إسبانيا **فرديناند** (Ferdinand) على تحقيق أطماعه بغزوها. وقد احتل الاسبانيون عددا كبيرا من مراكز السواحل المغاربية، وترجم هذا الاحتلال عن هذه السياسة الإسبانية والتي استقطبت اهتمام القصر ورجال الدين والوزراء وقادة الجيش. تلك السياسة الرامية إلى توسيع نطاق محاربة الإسلام حتى أراضي إفريقيا، وهي إحدى المميزات الإسبانية للقرن السادس عشر.

ومواجهة لخطر هجمات الإسبان على الساحل المغاربي وتدخلهم لفائدة الزعماء الموالين لهم وتمكنهم من إنشاء عدد من القلاع المحصنة، اضطر السكان إلى طلب النجدة والحماية من كل الأشخاص القادرين على مساعدتهم. وفي مثل هذه الظروف التاريخية ظهر الأخوان **عروج**

---

1) باللغة التركية "ينيتشري" معناها العسكر الجديد، راجع:

خليفة حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الإسكندرية، 1988م، ص 93.

2) فرقة الطوبجية بالتركية (أو باغي) أي رجال الدفعية.

3) أول من أنشا نواة الأسطول الحربي العثماني، هو السلطان مراد الثاني (1421-1444م) لبطرد البنادقة من المناطق الساحلية للبلقان، وازدادت أهمية الأسطول في عهد السلطانين سليم الأول (1512-1520م) وسليمان القانوني (1520-1566م).

بخصوص هذا الموضوع راجع:

محمد أنيس الدولة العثمانية والشرق العربي: القاهرة: مكتبة لأنجلو المصرية، بدون تاريخ، ص 81-84

وخير الدين البحاران العثمانيان الطموحان، ولعبا دورا رئيسيا في تعجيل الأحداث السياسية بالجزائر مع بداية القرن السادس عشر.

إن حملاتهما في البحر الأبيض المتوسط وعلى الساحل الإسباني كان لغرض مساعدة المورسكيين[1] وكذلك الجزائريين الذين طلبوا منهما النجدة ومطاردة المسيحية هي ولا شك علامات تعكس مدى نشاطهما.

بعد مقتل **عروج** سنة 1518م، خلفه أخاه خير الدين في إدارة شؤون الجزائر، وقد أدرك في الحال موقفه السياسي في البلاد وهومحاط بعدد كبير من الأعداء الذين يتربصون به الدوائر. فضلا عن أن خير الدين كانت تعوزه الذخيرة الحربية والإطار العسكري الكفؤ مع الأخذ بالاعتبار عدم تمتعه بادئ الأمر بشعبية، كل هذه العوامل دفعت خير الدين أن يستنجد بالسلطان سليم الأول حتى يعمل على ربط مصير الجزائر بالإمبراطورية العثمانية. غير أننا لا نعرف متى فكر **خير الدين** بالاتصال بالباب العالي، ولا من أرسله للقيام بهذه المهمة. وماذا كانت مشاعر أهالي مدينة الجزائر ورأيهم في خير الدين والإمبراطورية العثمانية[2].

يرجع تأسيس الجيش الإنكشاري بالجزائر إلى عام 1520م حينما أرسل السلطان **سليم الأول** إلى خير الدين ألفين من الجنود الإنكشارية، وأتبعهم بعد ذلك بأربعة آلاف من المتطوعين من الرعية مع إعطائهم الامتيازات والحقوق المادية والأدبية التي يتمتع بها الجيش الإنكشاري في اسطامبول.

---

1) بخصوص مأساة الموريسكيين ودور البحرية الجزائرية في استغاثتهم.

أنظر التفاصيل: حنيفي، هلايلي، الموريسكون الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب الأوسط (الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 1999 – 2000م، ص 122-144.

2) لم يذكر لنا ولا مصدر واحد اسم الفقيه أبو العباس أحمد بن قاضي الذي كلفه خير الدين كسفير لدى الباب العالي.

للمزيد من التفاصيل حول طبيعة الاتصالات أنظر:

عبد الجليل، التميمي، "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519م"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 6، تونس جويلية 1976م، ص 116-120.

ونظرا لحاجة الدولة العثمانية للجنود وتناقص دور "دوشرمة"[1] في تغطية الجانب العسكري، أعطى للإيالة حرية تنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية وبصفة خاصة في الأناضول.[2]

وكانت عملية "الدوشرمة" تتم بعد إصدار السلطان لفرمان بموجبه يكلف ضباط الجيش الانكشاري بجمع أبناء المسيحيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين عشر وخمسة عشر سنة، ليختار أقواهم وأصلحهم للخدمة العسكرية[3]

تعتبر عملية تجنيد المتطوعين من أهم المميزات التي ربطت إيالة الجزائر بالباب العالي طيلة العهد العثماني والمعروف أن الجزائر كانت باستمرار بأمس الحاجة لعملية التجنيد لغرض تدعيم قوتها العسكرية التي كانت تتصدى للاعتداءات الخارجية المتكررة والقوى الداخلية المعارضة.

1- تركيبه:

لقد أرغمت الضرورة العسكرية وحركة الجهاد ضد الأخطار الأجنبية وبخاصة الخطر الإسباني، إيالة الجزائر على الاهتمام بجمع المجندين من أنحاء الدولة العثمانية. وكانت ترسل لهذا الغرض أشخاصا يطلق عليهم اسم "الدائيات"[4] وهم من إنكشارية الجزائر. وكانت توضع تحت تصرفهم مبالغ مالية معتبرة تساعدهم في متطلبات التجنيد.

---

1) الدوشرمة: كلمة تركية معناها الجمع، وهي الطريقة المعتمدة في جمع الصبيان، وإجبار أبناء النصارى على الانخراط سرا في فرقة الانكشارية وتدريبهم لخدمة الدولة العثمانية في شتى المجالات لمزيد من التفاصيل راجع: عبد العزيز، الشناوي، المرجع السابق، ص 473.

2) كانت عملية التجنيد تتم كل خمس سنوات من المناطق الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، وخاصة من اليونان، مقدونيا، ألبانيا، صربيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك وأرمينيا.

أنظر: Weissman, op.cit, P.12.

3) دائرة المعارف الإسلامية، (مادة دوشرمة)، المجلد 9، ص 319-320.

4) حول موضوع التجنيد راجع الدراسة القيمة للأستاذ خليفة، حماش، المرجع السابق، ص 170-176.

وكان هؤلاء الوكلاء يقيمون في خان هو عبارة عن مبنى يتكون من اثنين وثلاثين غرفة موجودة بمدينة أزمير، حيث يتم فيه جمع المتطوعين في انتظار نقلهم رأسا إلى الجزائر[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الدائيات كثيرا ما تخلوا عن أعمالهم المنوطة لها، حيث تكشف لنا الوثائق أمثلة كثيرة منها رسالة الحاج **حسين خوجة** باش دائي الجزائر في أزمير إلى **حسين باشا** في 27 محرم 1241هـ/1825م، يخبره باستمرار عمليات التجنيد مع إرسال مائة وستة متطوع إلى الجزائر، لكنه يلح على إرسال من ثلاثة إلى خمسة دائيات ليساعدوه في عمليات تنظيم التجنيد[2].

والدراسة الهامة التي أجراها **مارسيل كولومب** (Marcel colambe) بالاعتماد على بعض السجلات الخاصة بتجنيد العناصر الجديدة للانكشارية، مكنتنا من تصويب العديد من المعلومات التي وردت في المصادر الأوروبية، فهؤلاء المجندون لم يكونوا فقط من الأناضول ومن أزمير واسطامبول، بل من غالبية مدن الأناضول ومن أوروبا الشرقية وجزيرة كريت.

ونستشف من دراستنا للوثائق العثمانية بعض الأماكن التي خضعت للتجنيد، إذ تشير وثيقة هي عبارة عن أوامر سلطانية بموجبها تكفل **الحاج سعيد** باش دائي الجزائر عام 1231 هـ/1815م، بتجنيد المتطوعين لصالح الجزائر من مناطق: قبرص، ورودوس، صاروجان، واين[3].

أما بخصوص الطرق المعتمدة في التجنيد فإلى جانب البعثات الرسمية التي كانت تتكون من مجموعة من الموظفين الأتراك العثمانيين يرأسها ضابط سام، اعتمد إلى جانب هذه البعثات على بعض الوكلاء المستقرين بسواحل آسيا الصغرى وبعض جزر بحرايجه. وقد خلص المؤرخ الفرنسي كولومب

---

1) مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 74.

2) مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 146.

3) خط همايون، عدد 16872، تاريخ 1231 هـ

بأن عمليات التجنيد تكلف خزينة الحكومة الجزائرية الكثير من الأموال، فلم يكن مفروضا إطعام وكساء وتغطية المجندين الجدد فحسب، ولكن أيضا تقديم الهدايا لكل حسب درجته سواء في محيط السلطات المركزية العليا أوبين موظفي الإدارة المحلية بالإضافة إلى الوسطاء الآخرين.[1]

ولا ريب أن تناقص عدد "الدائيات" كان يعرقل عملية التجنيد أو يؤخر وصول المتطوعين إلى إيالة الجزائر. ومما زاد من عمليات نقص التجنيد تخلي "الدايات" عن مهامهم المكلفين بها من قبل الإيالة وامتهانهم لنشاطات أخرى كالتجارة أو اللجوء إلى الراحة والعودة إلى أهلهم.

ومن الواضح أن كل هذه الأمور ساهمت في إضعاف عملية التجنيد وعرقلتها، ومما يدل على صحة الحدث ما أشارت إليه إحدى الوثائق حيث أرسل **حسين باش** داي "الجزائر في أزمير إلى الداي **حسين** (1818- 1830م) بتاريخ 1 ربيع الأول 1242 هـ/26 أكتوبر 1826م، يشكوفيها سوء تصرفات الدايات الذين أرسلتهم الإيالة لجمع المتطوعين، وفي هذا السياق ذكر أن البعض منهم انتقل إلى موطنه الأصلي، وآخرين بالإضافة إلى إرسال عدد من المتطوعين، إلى الجزائر على متن سفينة إنجليزية بمبلغ قدره ألفان ومائتا ريال"[2].

وتفيدنا وثيقة عن حجم المبالغ المالية التي كانت تُنفق في عمليات التجنيد، ونستشف ذلك من خلال ما ورد في رسالة أمين الجمرك في أزمير إلى داي الجزائر بتجنيد مائة وخمسين متطوعا وإرسالهم على متن سفينة فرنسية بمبلغ أربعة آلاف دولار[3].

---

1) Marcel, colombe, «Contribution à l'étude du recrutement de l'oudjaq, d'Alger dans les derniers années de l'histoire de la régence d'Alger», in, R.A (N°87), 1943, PP .174-178.

2) مج 3190، الملف الأول، ورقة 186.

3) مج 3190، الملف الأول، ورقة 94.

ونقرأ في وثيقة أخرى، رسالة من **مصطفى كرموسي** وكيل الجزائر في الإسكندرية إلى حسين باشا في 15 ذي الحجة 1244هـ/1829م، يخبره بتجنيد عشرين متطوعا لصالح الجزائر وإرسالهم على متن سفينة تونسية[1].

والملاحظ أن الجزائر كانت ترسل عدة بعثات إلى مناطق الأناضول والأقاليم التابعة للدولة العثمانية للمساعدة في عملية التجنيد. وتفيدنا الوثائق بمعلومات قيمة حول هذه البعثات ومنها البعثة التي انطلقت يوم 20 جمادى الأولى 1215هـ/22 سبتمبر 1800م، بأمر من الداي **مصطفى باشا**، والتي كانت مكونة من إثني عشرة رجلا على رأسهم ضابط برتبة "بلوكباشي". وقد توجهت هذه البعثة نحو جزيرة رودوس، وأخرى مكونة من اثنتين وعشرين رجلا انطلقت صوب أزمير وعادت في 17 ربيع الأول 1215 هـ/1800م، وهي تحمل على متن سفنها مائتين وتسعة وسبعين متطوعا[2].

وقد اضطرت سلطات الجزائر في كثير من الأحيان إلى مضاعفة عدد "الدايات" لتسهيل عملية التجنيد، ففي صفر 1242هـ/سبتمبر 1826م، بعث الحاج **خليل أفندي** مفتي الجزائر من أزمير برسالة إلى الداي **حسين** (1818 - 1830)، يخبره فيها بنقص الوكلاء المشرفين على عمليات التجنيد لذا يتطلب من الباشا إرسال ثلاثة عشر دائيا للإشراف على إدارة الخان[3].

وكانت عمليات التجنيد تكلف خزينة الإيالة مبالغ باهضة، فعلاوة على مصاريف إقامة الجنود الذين كانت النفقات تجري عليهم في الخان بسخاء، كانت الإيالة تدفع مرتبات الدايات والإمام والعاملين في الخان. ومن أجل تغطية هذه المصاريف أرسل **أحمد باشا** مبلغ ثلاثة عشر ألف قرش إلى "الباش دائي" رفقة **الرايس حميدو** وخلال رحلته إلى أزمير عام 1222 هـ/1807م. وحسبما ورد في أحد السجلات الإدارية فقد بلغت

1) مج 3190، الملف الأول، ورقة 316.
2) مج 3190، الملف الأول، ورقة 174.
3) مج 3190، الملف الأول، ورقة 176.

مصاريف الخان خلال الفترة الواقعة بين رجب 1240هـ و15 ربيع الأول 1244 هـ (19 فبراير 1825 إلى 25 ديسمبر 1828م) مبلغ 5870 قرشا[1]، أي بمعدل مائة وثلاثين قرشا في كل شهر.

والمعروف أن إيالة الجزائر كانت تبعث من حين لآخر ببعض الهدايا الثمينة إلى عدد من رجال الدولة العثمانية مثل القبودان باشا ومساعديه، وكذلك إلى حكام المدن التي تنظم فيها عمليات التجنيد تلك الهدايا التي كان يتلقاها كبار الموظفين داخل السلطنة من قبل إيالة الجزائر، وخاصة من طرف القبطان باشا المكلف بالشؤون الجزائرية لدى الحكومة العثمانية تعد مكافأة على المجهودات المبذولة من أجل تسهيل عملية التجنيد، ففي عام 1233هـ/1817 م، تلقى أمير البحرية العثمانية خزرون باشا هدية تتكون من: "معطفين حمراوين من الصوف، مسدسين، ثلاث سبحات من العقيق، ثلاث سبحات من الأصداف، حزام، ساعة، جلد أسد، جلد نمر، وعبد أسود"[2].

وبفحص الوثائق العثمانية، نجد أن عملية التجنيد في مناطق الدولة العثمانية لم يكن يسمح لها إلا بعد الحصول على طلب رسمي من السلطان شخصيا، والذي يقوم بدوره بإصدار فرمانا إلى حاكم أزمير من أجل السماح للباشا دائي بنصب الأوطاق (الخيمة) والشروع في تسجيل المتطوعين[3]. وكان يشترط على المكلف بعملية التجنيد احترام إرادة السلطان في العمل من حيث عدم ممارسة الضغوطات على الأشخاص لإجبارهم على التطوع، والالتزام بتقديم تقرير مفصل للباب العالي حول عدد الجنود الذين تم تسجيلهم[4]. والدليل على ذلك ما أشارت إليه الوثيقة

1) خليفة حماش: المرجع السابق، ص 90.
2) Marcel. Colombe, contribution…, op.cit, PP.175-176.
3) تشير وثائق تاريخ الجزائر العثماني إلى تقرير من القبودان دريا محمد خسرو باشا إلى السلطان محمود الثاني حول الإذن لحاجي سعيد (باش دائي الجزائر) لتنظيم عمليات التجنيد في أزمير عام 1231هـ/1816م، أنظر خط همايون، 1231/16872هـ.
4) خط همايون 1215/14776هـ.

التالية: رسالة من **محمد خسروباشا** قبودان دريا إلى حاكم أزمير في 24 ذي الحجة1231هـ/1815م حول تراجع الباب العالي عن قراره بمنع تجنيد المتطوعين للجزائر كما تشير رسالة **خليل آغا** إلى **مصطفى باش دائي** الجزائر بأزمير يخبره بإرسال هدية إليه للإسراع في تجنيد المتطوعين للجزائر[1]. وفرمان آخر صادرا عن السلطان **العثماني محمود الثاني** إلى سلطات أزمير، في أواخر شعبان 1231هـ/1815م، يأمر بالسماح للجزائريين بتنظيم التجنيد كأنهم توقفوا عن اعتراضهم للسفن التابعة لرعايا الدولة العثمانية والدول الصديقة للباب العالي. ونستشف خلفية هذه الأحداث من خلال وثيقتين، الأولى مؤرخة في أوائل رمضان عام 1230هـ/1815م. وهي عبارة عن رسالة سلطانية موجهة إلى داي الجزائر **عمر باشا** تبلغه بتراجع الباب العالي عن قراره القاضي بمنع الجزائر من تجنيد المتطوعين في الأناضول مقابل عدم الاعتراض للسفن التابعة لرعايا الدولة العثمانية[2]. والرسالة الثانية وجهت إلى **الحاج سعيد باشا** داي الجزائر بتاريخ 1239هـ/1823م، تخبره بعدم السماح بالتجنيد نظرا للأعمال الهجومية التي يقوم بها الأسطول الجزائري ضد رعايا السلطان والدول التي لها علاقة مع الباب العالي[3].

وبخصوص عمليات نقل المجندين الجدد إلى الجزائر فإنها كانت تتم في ظروف صعبة للغاية، خاصة إذا انعدمت وسائل النقل والمتمثل في عدم وصول السفن الجزائرية. لهذا أوجب على الولاء استئجار سفن أجنبية أوروبية أو إسلامية لنقل المتطوعين. ففي محرم 1234 هـ/أكتوبر 1818 م، قام بحار يوناني يدعى **ديمتري ميكريان** (D.Micrian) بنقل سبعة وعشرين متطوعا آخر في ربيع الثاني 1235هـ/جانفي 1820م. وخمسة وثمانين

1) مج 3190، الملف الأول، ورقة 73 و80.

2) مج 3190، الملف الأول، ورقة 25.

3) خط همايون، عدد 17216، تاريخ 1239هـ.

متطوعا في شهر ذي القعدة عام 1236هـ/1821م. بالإضافة إلى مساهمة سفن انجليزية لنفس الغرض ونقل ست وثلاثين متطوعا عام 1239هـ/1823م وثلاثة وتسعين متطوعا في عام 1241هـ/1826م، ثم مائة وخمسة وخمسين متطوعا وسبعة وتسعين آخر في عام 1242هـ /1827م، أما السفن الهولندية فقامت بنقل أربعين متطوعا جديدا في عام 1241هـ /1826م[1].

وتجدر الاشارة هنا أن سلطات الجزائر استعملت طرقا أخرى لجلب المتطوعين بعيدا عن مراقبة الباب العالي، ومنها أن عددا كبيرا من الجنود عندما يعودون إلى أوطانهم لزيارة أقاربهم، يحدثونهم عن حياة الرخاء والترف التي يعيشونها في الجزائر ويشجعونهم على العودة معهم إلى الايالة حيث يقدمونهم إلى مقاطعجي (الكاتب) الذي يسجلهم في دفتر الجند، ثم يتولى هؤلاء تعليم إخوانهم قواعد النظام[2].

إن قراءة بسيطة لبعض الوثائق تفيدنا بامتناع السلطات العثمانية عن السماح لدايات الجزائر بتجنيد المتطوعين بسبب فتور العلاقات بين الجانبين، إذ نقرأ في وثيقة مؤرخة في 1241هـ/1825م أن الأسطول الجزائري انسحب عن الأسطول العثماني بدون علم السلطان، فأعد القبطان **مصطفى باشا** تقريرا للسلطان يطلب فيه منع الإمدادات والمساعدات العسكرية للجزائر بما فيها عدم السماح بتجنيد المتطوعين في الأناضول[3]. كما أن التجنيد لا يتم إلا بصدور أمر سلطاني يتقيد به باشا دائي الجزائر عند الضرورة[4].

1) M. Colombe, op.cit, PP.178-179.

2) أحمد الشريف، الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، (تحقيق: أحمد توفيق المدني)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م ص 121

3) خط همايون، عدد: 39915، تاريخ 1241هـ.

4) خط همايون، عدد: 16872، تاريخ 1231هـ.

رصدت لنا الوثائق العثمانية أنواعًا كثيرة من الهدايا التي كان يحضرها المجندون الجدد إلى الداي كتعبير لهم عن مدى احترامهم وتقديرهم للباشا، حيث تشير إحدى الوثائق: "...صندوقا من الأشياء المتنوعة، صندوقا من الحلوى، صندوقا من الزبيب الغليظ وصندوقين من راحة الحلقوم"[1].

وكان مسؤولوا المؤسسة العسكرية بالجزائر حريصين على تسجيل المتطوعين الجدد في دفتر أجور الانكشارية، بأخذ المعلومات المتعلقة بكل مجند: اسمه، اسم أبيه، تاريخ وصوله إلى الجزائر، موطنه الأصلي، مهنته السابقة، الثكنة الموجه إليها، واسم "الأوداباشي" الذي يعمل تحت أوامره، بالإضافة إلى تعيين رتبته ووحدته وأجرته[2]. وبمجرد وصول "اليولداش" الجديد إلى الثكنة، يتقاضى أجرته حين دخول موعدها المحدد، أو ينتظر مرور شهرين قمريين كاملين[3].

ومن الواضح أن هؤلاء المجندين كانوا يأتون إلى الجزائر من مناطق عديدة شملت معظم أنحاء الدولة العثمانية ومختلف الأجناس المكونة لها. ففي أوروبا نجد "بلي شهير" وفي غربي الأناضول نجد "آلاشهير" و"أنقرة" و"كوهاتيه" و"قونية" وفي شرقيه نجد "سيواس" و"أماسيا" و"صامصون" و"قره حصار" و"قره باغ" و"ديار بكر" و"جبل الأعراق" ومن جزر بحرايجه نجد "بوزجه أطه" و"مدللي" و"رودوس"، وفي جزر البحر المتوسط نجد "كريت" و"مالطة"، وفي أفريقيا نجد مصر وطرابلس وتونس[4].

لم يكن التجنيد خاضعا لنظام معين، لا من حيث الزمن الذي تنظم فيه عمليات التجنيد ولا من حيث عدد الأشخاص المطلوب تجنيدهم. إذ كان

---

1) مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 465.

2) M.Renaudot, tableau du royaume d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer, 2ème édition, librairie universelle, Paris, 1830, P.110.

3) De Paradie, Tunis et Alger au XVIIIe siècle, présenté par Joseph.Cuoq, Paris, Sindbad, 1983.p.160.

4) كل المناطق الخاضعة لسلطة الدولة العثمانية كانت مجالاً خصباً للتجنيد.

المتطوعون يصلون إلى الجزائر على موجات متقطعة وفي أوقات مختلفة، وبأعداد متباينة تبعا للظروف العسكرية التي كانت تمر بها الإيالة وحالتها الاقتصادية. وحسب المصادر التاريخية فإن تجنيد هؤلاء الأشخاص حسب الباب العالي هو وسيلة لإصلاح نفوسهم وتهذيبها لما سيقدمونه من أعمال جهادية في سبيل الدفاع عن سلامة وأمن الدولة العثمانية[1].

لقد أعطتنا دراسة **مارسيل كولومب** تقديرا هاما حول أعداد المتطوعين الذين وصلوا إلى الجزائر خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر. إذ بلغت ثمانية آلاف وخمسمائة وثلاثة وثلاثون (8533) متطوعا، وقد وصل منهم 2264 مجندا خلال العقد الأول، و4115 مجندا خلال العقد الثاني، و2154 مجندا خلال العقد الثالث[2].

ومن استقراء القوائم التي وردت في سجلات مدينة الجزائر ومراسلات القنصل الفرنسي **بيير دوفال** (P.Duval)، حول وصول المجندين إلى الجزائر، ننتهي إلى نتيجة تختلف عما جاء في دراسة "كولومب". فقد بلغ عدد المجندين الذين وصلوا خلال سنوات 1229-1246هـ/1814-1830م، ستة آلاف وخمسمائة وسبعة (6507) من الجنود، وبنظرة متفحصة إلى الأرقام[3]، يتضح أن هذا العدد كان موزعا على مرحلتين، فقد امتدت المرحلة الأولى ما بين 1814 و1820م، ووصل خلالها (5034) جنديا وذلك بمعدل 629 جنديا في السنة. وفي واقع الأمر فإن هذه الأرقام ترتفع مثلما حدث عام 1816م، وهو العام الذي هاجمت فيه بريطانيا مدينة الجزائر،

---

1) حمدان خوجة، خوجة، حمدان بن عثمان، المرآة، (تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ص 149

2) لقد أورد كولومب في دراسة حول تجنيد الأوجاق جدولا خاصا بمكان التجنيد وأسماء الدائيات وأعداد المجندين، حيث بلغ ما بين سنوات 1824 و1830 (1184) متطوعا.

للمزيد راجع: Colombe, op.cit, PP.182-183

3) أنظر الأرقام في دراسة كولومب المستخلصة من الوثائق العثمانية.

وكذلك عام 1820م، حيث بدأت الدول الأوروبية تُصَعِّدُ من تهديداتها للإيالة وإجبارها على تبني قرارات مؤتمر فيينا 1815م والمتعلقة بالقرصنة، وتنخفض الأرقام أحيانا مثلما حدث عام 1817م، وهو العام الذي واكب إصلاحات **علي باشا** والتي تمثلت أساسا في القضاء على سيطرة الجيش الانكشاري على السلطة والتخلص من عدد كبير من عناصره. أما المرحلة الثانية، فقد امتدت بين عامي 1237-1246هـ/1821-1830م، حتى وصل خلالها انخفاض الجيش إلى 1473 جنديا، وذلك بمعدل 163 جنديا في السنة. الأمر الذي جعل الأيالة تعاني من قلة التجنيد حتى أواخر العهد العثماني[1].

وحتى في لحظات الحصار، فإن الدولة العثمانية ساهمت بإرسال المتطوعين إلى الجزائر، وهذا ما نستشفه من وثيقة مؤرخة في 15 شوال 1243هـ/1827م. وهي عبارة عن رسالة بعث بها **محمد** عزت باشا قبودان الأسطول العثماني إلى **حسين باشا**، يخبره بالسماح للدايات بتجنيد المتطوعين في أزمير ومدن الأناضول الأخرى[2].

أما بخصوص المعلومات عن المجندين الجدد فتتفق المصادر الأوروبية بأنهم من المهمشين ومن غير المرغوب فيهم بالأناضول بشكل عام، وفي بعض المدن كإسطامبول وأزمير، فهم بالنسبة **لهايدو** Haedo (1581م) من فصيلة "ابن آوى": "هؤلاء كانوا من المتسولين واللصوص الذين قدموا إلى الجزائر من أجل كسب الثروة"[3]. وهم بالنسبة **للوجي دي طاسي**– Laugier de Tassy–(1725): "بؤساء أومنبوذين، يتسكعون في الموانئ أو الفارين من

1) خليفة حماش: "كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر وتونس". المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 13-14، زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أكتوبر، 1996م، ص 176-178.

2) مج 3190: الملف الأول، ورقة 257.

3) Haedo, «Histoire des rois d'Alger», Trad et annotée par (H.D- de Grammont), A.Jourdan, Alger, 1881, P.238.

العدالة"[1]. وبالنسبة **لفنتوردي بارادي** (1784م) فيري بأنهم من المتشردين في أزقة أزمير والقسطنطينية. وقد ترك هذا الأخير وصفا لعملية التجنيد التي تتم بالأناضول جاء فيها: "... أثناء عملية التجنيد بتركيا لا تعطى التزامات (المترشحين)، فبمجرد ما تقام الخيمة يمكن (للمتطوعين) الأكل صباحا ومساء إلى حين الإبحار، وبين الحين والآخر يقوم الضابط المجند بتوزيع بعض القروش عليهم لتقوية عزيمتهم، مع إعطائهم صورة رائعة لما ينتظرهم بالجزائر، والأرباح الطائلة التي تمنحهم القرصنة ضد المسيحيين، وكذا الامتيازات والثروات التي ستقودهم إليها خدمتهم"[2].

وخَلُصَت الوثائق العثمانية إلى صدق ما في نفس المصادر بخصوص الوضع الاجتماعي لهؤلاء المجندين، فهم بالفعل من الطبقات الدنيا، والذين كانوا يجدون كل تشجيع من طرف السلطات المحلية من أجل إبعادهم ونفيهم إلى الجزائر. ففي عام 1219هـ/1804م، وجه تقرير إلى السلطان **سليم الثالث** يطلب منه السماح بإرسال حوالي خمسين شخصا (50) من الأشقياء الذين أحدثوا الفوضى في قرية "درمنجلير" بجزيرة قبرص إلى الجزائر وذلك على متن سفينة جزائرية حضرت لتجنيد المتطوعين كما يرى التقرير بأن الهدف من التجنيد هو دفع هؤلاء إلى الجهاد، وإصلاح أنفسهم وتهذيبها[3].

وبخصوص المتطوعين الذين يصلون إلى مدينة الجزائر، فإن سلطات الإيالة تقوم بتسجيل المجندين في سجل الجند الذي يطلق عليه "دفتر يكيجري" وتتم العملية عن طريق كتابة اسم الجندي المتطوع

1) Laugier de Tassy, Histoire du royaume d'Alger, Paris, éd Loysel, 1992, P.125.

2) Venture de Paradis, Tunis ..., op.cit, P.160.

3) خط همايون، 3374 / 1219هـ

مرفوقا باسم والده واسم المكان الذي قدم منه، مع ذكر مهنته، وكذلك جميع المعلومات التي تتعلق بوضعه العسكري[1].

وأبرز الأمثلة على الوضع المزري الذي آلت إليه المؤسسة العسكرية، أن اتسعت عملية التجنيد لتشمل اليهود والمسيحيين الذين استفادوا من امتيازات الانخراط في الجيش. ويذكر **حمدان خوجة** هذه المأساة بقوله: "أنه بعدما كان يقتصر على تجنيد النزهاء والصلحاء، فإن المكلفين بالتجنيد كانوا يفتحون أبواب الميليشيا لأي كان، حتى أناس قد أذنبوا أو أدينوا، وكان يوجد من بين المجندين يهود ويونانيين ختنوا أنفسهم"[2].

لقد حرصت إيالة الجزائر دوما على تأمين مداخيل الاعتناء بخان أزمير وترميمه ودفع أجور موظفيه ومصاريف المتطوعين واكتراء السفن لنقل المجندين إلى الجزائر. واتضح أن عملية التجنيد في أواخر العهد العثماني كلفت خزينة الدولة أموالاً باهضة تحملت أعباءها الجزائر. وتشير الوثائق أن نقل حوالي تسعمائة وثلاث وثلاثون (933). تم إرسالهم إلى الجزائر على متن سبع سفن– كلفت خزينة الدولة مبلغ 240249 قرشاً[3].

من الواضح أيضا أن الوثائق العثمانية تشير إلى الصعوبات والعراقيل التي كان يواجهها الدايات بخصوص عمليات التجنيد، إذ نقرأ في إحدى الوثائق ما يلي: "رسالة من **الحاج حافظ اسماعيل** باش دائي الجزائر في أزمير إلى **حسين باشا**، في 15 صفر 1240هـ/1825م. يطلب منه أن يتدخل لدى القنصل الفرنسي في الجزائر لكي يرسل إلى أصحاب

1) للمزيد حول موضوع التطوعين راجع:
Deny, op.cit, PP.30-32.
de Paradis, op.cit, PP.160-161.

2) حمدان خوجة: المصدر السابق، ص 149.

3) Colombe, op.cit, P.175.

السفن بنقل المجندين إلى الجزائر من أزمير بعد انتهاء الحرب مع انجلترا"[1]. ورسالة أخرى موجهة إلى حسين باشا في 13 جمادى الثانية 1242هـ/1827م. تفيده بالمعلومات التي يواجهها دايات الجزائر بسبب النظام الجديد الذي أحدثته الدولة العثمانية. وكتب **الحاج خليل** داي الجزائر في أزمير يقول بأن التجنيد صار يتم بين صفوف الانكشارية المسرحين. وقد تم تجنيد ما يقارب عن خمسين متطوعا[2].

2– الثكنات:

لأخذ فكرة تقريبية عن المعسكرات التي كانت تجمع جنود الانكشارية، لابد من الرجوع إلى المصادر، فقد ذكر **هايدو** في تاريخ الجزائر خلال القرن السابع عشر أن مدينة الجزائر كانت تحتوي على خمس ثكنات كبيرة تضم الواحدة منها ما بين أربعمائة وخمسمائة رجل موزعين على عدد من الأوضات (غرف) إلى جانب ثكنتين صغيرتين يسكنها ما بين مائتين وثلاثمائة رجل[3]

يعيش المجندون في أوضات (بيوت) وأطلق على كل واحد منها اسم "قشلة"[4]. والواضح أن الجندي كان مُلزمًا بالعيش داخل الثكنة طول مدة الخدمة العسكرية، وهو الأمر الذي جعل الجنود يعيشون غالبية أوقاتهم في عزلة شبه تامة عن بقية عناصر المجتمع. وكان ممنوعا عليهم من الناحية المبدئية الزواج، وفي حال وقوعه يفقدون العديد من الامتيازات خاصة الإعفاء من

1) مج 3190، الملف الأول، ورقة 126.

2) مج 3190، الملف الأول، ورقة 196.

3) Haedo, «Topographie et histoire général d'Alger», Traduction (Monnereau et A.Berbrugger), in **R.A** (N°14), 1871, P.394

4) قشلة معناها باللغة التركية المعسكر الشتوي أو الثكنة بشكل عام أنظر: نور الدين، عبد القادر، المرجع السابق، ص 78.

الضرائب. والتسهيلات المتعلقة بالتخفيضات في أثمان المواد الغذائية، ويصبحون مضطرين لتحمل نفقات عائلاتهم اعتمادا على رواتبهم الضعيفة.

والغالب على الثكنات بالجزائر النمط الهندسي المعماري ذي الطابع العثماني، المكون من طابقين أرضي وعلوي، وتتوسط الثكنة العديد من الأسبلة المائية يستعملها الجنود للنظافة والوضوء[1]. وقد ذكر **كاثكارت** أن كل ثكنة بمدينة الجزائر كانت تحتوي على مسجد وإمام للصلاة[2]. وامتهن المسيحيون داخل الثكنات مهمة الغسيل والتنظيف والكنس، ولاحظ **فانتوردي بارادي**، أن حياة العبيد داخل الثكنات كانت في حالة حسنة[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى العلاقة الحميمة التي كانت تجمع الجنود بالعبيد، وهذا ما جاء في رواية **دارندا** (Daranda) الذي عمل كأسير في إحدى الثكنات بالجزائر خلال القرن السابع عشر[4].

وكانت كل أوضة مكان اليولداش[5]، ولعل من المفيد أن نشير إلى أن الجنود المقيمين في الثكنات تفرض عليهم قوانين صارمة وقاعدة هذه القوانين يمكننا رصدها من خلال المصادر المعاصرة للأحداث مثل التحاق الجندي بالثكنة قبل الغروب، بسبب الاضطرابات التي كانت تحدث غالبا في الليل وهذا حسب ما ذكره **كاثكارت**[6]. والجدير بالذكر أن

---

1) DeTassy, op.cit,26

2) كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب (ترجمة وتعليق: إسماعيل العربي)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1982، ص 100.

3) Paradis, op.cit, P.185.

4). Denise, Brahimi, opinions et regards des européens sur le Maghreb au XVIIe et XVIIIe siècle, SNED, Alger, 1978, P.149.

5) كان الجندي الانكشاري في الجزائر يعرف في السجلات باسم "يولداش" ويستعمل هذا اللفظ من طرف الجنود عند مناداة بعضهم البعض، وذلك بمعنى "رفيق" أو "زميل".

6) كاثكارت، المصدر السابق، ص 100.

معظم المؤامرات والدسائس ضد الحكام وثورات الجند كانت تُحاك داخل الثكنات وتعتبر ثكنة باب عزون التي كان أغلب جنودها من فئة العزاب الأكثر اضطرابًا وإثارةً للقلاقل والفوضى[1].

تضاربت المصادر التاريخية بخصوص أعداد ثكنات مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية. ففي عهد **هايدو** كانت بمدينة الجزائر خمس ثكنات كبيرة وثكنتان صغيرتان[2]، في حين يحددها **بارادي** عام 1788م ما بين 7 و8 ثكنات[3]. أما **كاثكارت** فيحددها بست ثكنات[4].

وقد أشار المؤرخان الفرنسيان **دوفو**(Devoulx) **وبابروجر** (Berbrugger) في دراستهما حول ثكنات الانكشارية بالجزائر إلى وجود سبع ثكنات[5].

أما الدراسة الهامة التي أجراها **جون ديني** (J. Deny) بالاعتماد على سجل أجور الانكشارية، فمكنت من تصويب العديد من المعلومات التي وردت في المصادر الأوروبية، فحددها بثماني ثكنات[6]. ومن خلال هذه الإحصائيات حول مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية يمكننا رصدها على النحو التالي:

- ثكنة المكررين:

لقد وقع خلط في أصل تسميتها بين جمهور المؤرخين، فهي عند **باربروجر** تعني ماكرون وحسب هذا المصطلح فإن الثكنة كانت مملوءة

---

1) Boyer, «Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger, 16e-19 siècle», in **R.O.M.M**, N°1, 1966, P.134.

2) Haedo, op.cit,p.349.

3) Paradis, op.cit, P.185.

4) كاثكارت، المصدر السابق، ص 137.

4) المصدر نفسه، ص 138.

5) Berbrugger, A.Devoulx, «Les casernes des Janissaires à Alger», in, R.A(N°3), 1858, PP. 132-150.

6) Deny, op.cit, P.217.

بجنود أتراك كبار في السن اعتادوا على أكل الماكرون (نوع من الفطائر) [1]. لكن المؤرخ الفرنسي **دوني** يرى بأن هذه التسمية خاطئة وأن الصواب في ذلك هو المقرئين أو المكررين[2]. والظاهر أن التسمية الثانية هي الأصح، لأن كل المعلومات تفيد بوجود مسجد قرب الثكنة بناه الداي **عبدي باشا** (1724–1732م)، وكان الجنود يرتلون القرآن الكريم في المواسم الدينية وخاصة في شهر رمضان، ومنها جاء اسم المكررين (تكرار القرآن).

ويشير المؤرخ الجزائري **نور الدين عبد القادر** إلى أن تسمية المقرئين، يرجع إلى وقوع الثكنة بحي يسكنه أهل القرآن من الطلبة، وحرف اسمها ليعرف بـــ ما قرون[3].

أما بخصوص بناء هذه الثكنة فيرجعها **دوفال** إلى عهد البيلرباي **علج علي** (1568–1569 م)، وهذا من واقع وثيقة تعود إلى شهر شوال 1011 هـــ/23 مارس 1603م[4].

وكان يوجد بهذه الثكنة سبعة وعشرون غرفة يسكنها 899 رجلا يشكلون 48 أوجاقا[5].

– ثكنة باب عزون:

تعتبر من أهم الثكنات بمدينة الجزائر نظرا لكبر مساحتها. فهي حسب **بابروجر**، قد تعرضت منذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى عدة

---

1) Berbrugger, Devoulx, op.cit, P.135.

2) Deny, op.cit, P.219.

3) مجهول كتاب غزوات عروج وخير الدين، (تصحيح وتعليق: نور الدين عبد القادر)، الجزائر المطبعة الثعالبية، 1934 م.ص 78.

4) Berbrugger, Devoulx, op.cit, P.139.

5) .Deny, op.cit, P.219.

تغيرات، حيث تحولت إلى مستشفى عسكري ثم مدرسة مع مكتبة ومتحف المدينة إلى أن أصبحت ثانوية[1].

ويعود تاريخ بناء الثكنة إلى عهد البيلرباي **حسن باشا** (سنة 955 هـــ/1548م) [2]. وأطلق عليها أسماء عديدة منها "الكبيرة" و"اللبانجية" (شاربوالحليب). وحسب بابروجر فإن الجنود كان من عادتهم شرب الحليب خلال موسم الجفاف، حيث يتوجهون إلى منطقة عين الربط لشرائه من بني ميزاب[3].

تكمن أهمية هذه الثكنة في أن كثيرا من الجنود الذين سكنوها أصبحوا فيما بعد من كبار موظفي الإيالة، والدليل على ذلك الترميمات المتكررة لها، حيث رممها **حسن باشا** (1791–1798) وترميم **إبراهيم آغا** العرب صهر الداي **حسين** عام 1821م، وكان ممن أقاموا بالثكنة سابقا[4]. وكانت هذه الثكنة تتكون من 28 غرفة يسكنها 1661 رجلا يشكلون 63 أبواقا[5].

– ثكنة صالح باشا وعلي باشا:

يطلق على الثكنتين كل من **دوفو وبابروجر** اسم "ثكنة الخراطين" لوجودهما في حي تكثر فيه دكاكين الخراطة[6]. أما سكان مدينة الجزائر فكانوا يطلقون على الثكنتين اسم "باب السخرية" لالتصاق البنايتين بعضهما لبعض.

---

1) Berbrugger, Devoulx, op.cit, P.132.

2) حكم حسن باشا ابن خير الدين الإيالة ثلاث مرات الأولى ما بين (1544–1552م)، الثانية (1557–1562م) و الثالثة (1562–1567م).

3) Berbrugger, Devoulx, op.cit, PP.133-134.

4) Idem

5) Deny, op.cit, P.219

6) Berbrugger, Devoulx, op.cit, PP.133-142.

وحسب الوثائق التي عثر عليها، فإن تاريخ بناء الثكنة يعود إلى عام 1008 هـ/ 1599-1600م والشائع عند هذا المؤرخ أنها أقدم ثكنات المدينة إذ يرجع تاريخها إلى عهد خير الدين بربروسة[1].

بعد الاحتلال الفرنسي عام 1830م، تحولت الثكنة إلى مستشفى ثم إلى خزينة عمومية ثم مركز بريدي، ويميز **دوني** بين الثكنتين:

ثكنة صالح باشا: بها 26 غرفة يسكنها 1266 رجلا يشكلون 60 أوجاقا.

ثكنة علي باشا: بها 24 غرفة يسكنها 1516 رجلا يشكلون 55 أجواقا[2].

- ثكنة أوسطى موسى:

سميت بهذه التسمية نسبة إلى المهندس المعماري **موسى الأندلسي** الذي كلف بإنجاز شبكة مياه الحامة، وكان مقيما في هذه الثكنة[3]. كما سميت "باب الجزيرة" لقربها من باب البحر.

يعود تاريخ بنائها عام 1085هـ/1674-1675م وكان بها 31 غرفة يقيم بها 1433 رجلا موزعين على 72 أوجاقا[4].

- ثكنة بالي:

وردت عدة تسميات لهذه الثكنة منها "ثكنة القناصل لأنها كانت مواجهة لشارع القناصل، وأطلق عليها الأهالي اسم ثكنة الدروج لأن الوصول إليها كان يتم بواسطة صعود الدروج[5]. أما الوثائق العثمانية فتطلق عليها اسم دار الانجشارية المعروفة بالدروج قرب باب الجزيرة"[6].

---

1) ibid, P.135.

2) Deny, op.cit, P.220.

3) Berbrugger, Devoulx, op.cit, P.136.

4) Deny, op.cit, P.221.

5) berbrugger, Devoulx, idem.

6) ibid, P.147.

وتعتبر من أصغر ثكنات مدينة الجزائر، إذ تحتوي على 15 غرفة، يقيم بها 602 رجلا موزعين على 27 أوجاقا[1].

- ثكنة "إسكي" (القديمة) وثكنة "ينى" (الجديدة):

المعروف أن هاتين الثكنتين كانتا ملتصقتين بعضهما ببعض:

- الثكنة القديمة: تقع في الأعلى ويطلق عليها "الفوقانية".

- الثكنة الجديدة: تقع في أسفل الثكنة القديمة، ويطلق عليها "السفلانية"[2].

وأطلق على جنود اسم: رماة الرصاص الفضي، لأنهم كانوا يتدربون يوميا على الرمي[3].

وقد رصد لنا المؤرخ الفرنسي **جورج مارسيه** (G.Marçais)، تاريخ بناء الثكنة القديمة إلى عام 1627م، وتم إنجازها بفضل المهندسان المعماريان موسى الأندلسي وابنه علي. وكانت ثكنة "إسكي" تحتوي على 31 غرفة يقيم بها 1089 رجلا يشكلون 60 أوجاقا، أما ثكنة "يني" فكان بها 19 غرفة يسكنها 856 رجلا موزعين على 38 أوجاقا[4].

وتشير الوثائق بأن العدد الإجمالي لهؤلاء الجنود بمدينة الجزائر عام 1158هـ/1745م، هو بالتحديد 11897 جنديا موزعين على 424 أوجاقا، منهم 2.575 جنديا في حالة لا تسمح لهم بأداء مهامهم العسكرية بسبب تقدمهم في السن أو إصابتهم بعاهات جسمية أو أمراض مزمنة، أو كانوا منصرفين إلى ممارسة التجارة والعمل في سفن الرياس، أو كانوا محالين على التقاعد[5].

---

1) Deny, idem.

2) Weissman, op.cit, P.66.

3) Berbrugger, Devoulx, op.cit, PP.135-136.

4) Deny, op.cit, P.221.

5) ibid, PP.36-40.

ولعل من المفيد أن نلخص أعداد الجنود بالثكنات وعدد الأوجاق في الجدول التالي[1]:

جدول عام لثكنات أوجاق مدينة الجزائر.

اسم الثكنة	عد الغرف	الجند الحقيقي	لجند لخارج عن لخدمة	عد الأوجاق
ثكنة المكررين	27	899	269	48
ثكنة باب عزون	28	1661	438	63
ثكنة صالح باشا	26	1266	349	60
ثكنة علي باشا	24	1516	391	55
ثكنة أسطى موسى	31	1433	401	72
ثكنة بالي	15	602	174	27
ثكنة أسكي	31	1089	322	60
ثكنة يلي	19	856	231	38
المجموع	201	9322	2575	423
مجموع الجند		**11897**		

ولا يمكن إغفال دور الفرق العسكرية الأخرى التي كان لها دور كبير في تعزيز القوة العسكرية للجزائر. وتأتي في مقدمة تلك الفرق فرقة الطوبجية (رجال المدفعية) التي كان لها دور بارز في حسم كثير من المعارك التي خاضها الجيش الجزائري في البر والبحر. وقد اعتمدت الأيالة على هذه الفرقة في الدفاع عن سواحلها التي كانت معرضة

1) Deny, op.cit, PP.217-221

ولأخذ فكرة عن التوزيع الجغرافي لهذه الثكنات وأهم المرافق بمدينة الجزائر العثمانية، أنظر خريطة توزيع الثكنات في ملحق الدراسة.

باستمرار لهجمات الأساطيل الأوروبية[1]. وكان جنود المدفعية موزعين على القلاع التي تعرف باسم "طوبخانة"[2].

وبغض النظر على أن الانكشارية والطوبجية كانوا يمثلون "المشاة" في أوجاق الجزائر السباهية كانوا يمثلون "الفرسان" وذلك على غرار السباهية في الدولة العثمانية. وكانت فرق السباهية مقتصرا على حراسة البايات في عواصم المقاطعات كوهران وقسنطينة والتيطري[3].

وكان الجندي الانكشاري المميز يختار ليكون سبايحيا أما قائد هذه الفرقة في الإيالة فكان "آغا السباهية" المقيم في مدينة الجزائر، والذي يعد من كبار الشخصيات في الديوان، كما كان الباشا يوكل إليه قيادة الجيش بقسميه النظامي والاحتياطي في المعارك[4].

ويضاف إلى جانب الفرق الثلاث: الانكشارية والطوبجية والسباهية، كانت هناك فرقة صغيرة من أوجاق الجزائر تركزت مهامها على مجالي الأمن والخدمة داخل قصر الإمارة، أطلق عليها اسم "صولاق" وكان جنودها يُخْتَارُونَ من بين أقدم الجنود في وحدات الإنكشارية[5].

وكان جنود هذه الفرقة يشكلون الحرس الخاص للداي، ويرافقونه أثناء زياراته الميدانية على هيئة فرسان مسلحين بالبنادق وبلباس مميز[6]. وكان أربعة منهم يقفون إلى جانبه داخل دار الإمارة لتوفير الحماية له إذا اقتضى الأمر[1].

1) عرفت الجزائر خلال العهد العثماني بتماسك قوتها المدفعية وبراعة رجالها
2) de Paradis, op.cit, P.200.
3) ibid, P.176.

4) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 188.
5) Shaw, Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc., et de cet état, Trad. de l'Anglais avec des nombreuses augmentations par J.Mac Carthy, Paris, Malin, 1830 , P.162.
6) idem.

وتأتي بعد فرقة "صولاق" فرقة "بيكلر" ويختار أفرادها من بين أقدم الجنود الانكشارية أيضا. وكانت مهمتهم مراقبة الأحياء الصغيرة في مدينة الجزائر[2]. أما الفرقة الثالثة والمتمثلة في الجاوشية فيختار جنودها من بين الإنكشارية الذين يمتازون بالبنية المتينة والعضلات القوية، وكانت مهامهم تتركز أساسا على مراقبة الجنود والقبض على المتهمين منهم، وكان يرأس هذه الفرقة، ضابط يعرف باسم جاوش باشي وكان يقف إلى جانب الداي باستمرار لتلقي أوامره وتعليماته[3].

والجدير بالملاحظة أنه كان لأوجاق الجزائر فرقة إزبانتود[4] وهم الجنود المغضوب عليهم ثم صدر العفو في حقهم. وتجب الإشارة هنا أن وحدات إزبانتود في الجزائر كانت توضع في مقدمة الجيش الذي يرسل إلى المعارك. وكانت المهمة الأساسية لهذه الفرقة مباغتة العدو ومداهمته قبل المعركة لكسر حاجز الرعب أمام الجنود، وبالمقابل كانت تقدم مكافآت لأعضاء هذه الفرقة بالاعتماد على حصص الغنائم المكتسبة في المعارك[5].

3- التربية العسكرية:

خضع نظام الترقية في الجيش الانكشاري بالجزائر إلى درجات تصاعدية بحيث كانت الترقية تتم بطريقة آلية، فبوصول الجندي المتطوع إلى الجزائر يُعيَّنُ فورًا في إحدى الوحدات الانكشارية ليقضي بها مدة ثلاث سنوات يتعود خلالها على القيادة العسكرية حاملا لقب "يكي يولداش"

1) de Paradis, op.cit, P.213.

2) Shaw, op.cit, P.162.

3) de Paradis, op.cit, P.192.

4) إزبانتود: كلمة عثمانية من أصل فارسي تعني قاطع طريق أو لص أنظر: خليفة، حماش، المرجع السابق، ص 135.

5) Walsin, Esterhazy, de la domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger, Paris, C.Gosselin, 1840, PP.247-248.

أي (جندي جديد) ليصبح بعدها "اسكي يولداش" (أي جندي قديم) وتفتح أمامه أبواب التدرج في الرتب بمختلف مستوياتها[1]، وذلك وفقا لقانون السلطان **مراد الأول** الخاص بالنظام الداخلي للجيش الانكشاري والذي جعل من الأقدمية في الخدمة المقياس الوحيد الذي يقوم به الجندي ويمنح بمقتضاه رتبته العسكرية[2]. وكان المعيار الذي يستند عليه في الترقية يعتمد أساسا على مبدأ الأقدمية، وهو ما أشار إليه **حمدان خوجة** في كتابه المرآة: "ولكي يصبح الجندي قائدا يجب أن يقضي على الأقل عامين أو ثلاث سنوات في الخدمة العسكرية، ويجب أن يمر بجميع الدرجات"[3].

وبالرغم من هذه التقاليد، فإن هناك أمثلة ونماذج كثيرة عن عدم التقيد مبدأ الأقدمية، حيث يشير إليها دفتر أجور الانكشارية، إذ نجد محمد بن محمد الملحق بالوجاق رقم 28، والذي أصبح في فترة قصيرة وكيل وجاق رقم 115. والمدعو **محمد بن سليمان** التابع للوجاق رقم 21، أصبح أوداباشي بالوجاق رقم 347[4].

وكانت السيرة الحسنة والشجاعة والسلامة من العيوب، شروطا يجب توفرها للمترشح في المناصب السامية لقيادة المؤسسة العسكرية. وفي هذا السياق تشير بعض المصادر إلى مثل هذه الحالات، إذ انتخب الانكشارية عام 1579 الخامس في قائمة المرشحين لمنصب الآغا، لأن الأربعة الأوائل لا تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة، وكانت حياتهم الزوجية مطعون فيها[5].

1) ibid, 232-233.

2) تم القضاء على النظام الانكشاري في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839م) عام 1826.

3) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص121.

4) Deny, op.cit, PP.43-44.

5) Haedo, Topographie, P.505.

وقد تقتضي المصلحة أحيانا أن يتفق الجنود على تعيين من يريدون في المناصب السامية للجيش، مراعين من يدفع الأكثر. وكانت عملية الترشيح لا تخلو من المؤامرات والدسائس والمساومات، ويذكر **غاراماي** في القرن السابع عشر، أنه تم استبدال اثنين من الأغوات في يوم واحد، وأربع أغوات في خمسة عشر يوما[1].

والحقيقة أن النظام الحربي للجزائر قد أصيب بالخلل منذ أن أصبحت المناصب العسكرية تعطى لغير مستحقيها من ذوي الكفاءات، بحيث عين **الداي بابا علي** (1754-1766م) سكيرا في منصب آغا النوبة خلفا للآغا الذي قتل من طرف ثوار قبيلة فليسة. وقد ذكر بارادي أنه جيء به ثملا من إحدى الحانات لدرجة أنه لم يستطع الوقوف على رجليه. ومكث هذا الرجل في منصبه مدة عامين ونصف حتى أمر الداي **محمد بن عثمان** بخنقه بمنطقة دلس حيث دفن من دون إقامة المراسيم الجنائزية عليه. كما عُثِرَ في بيته على مبالغ مالية قدرت بـــ 35 ألف سكةَ[2].

وتجدر الإشارة هنا أن الأوداباشيات (رؤساء الفرق) يتقاعدون بمجرد وصولهم إلى رتبة ضابط -بلوكباشي- والمثال على ذلك ما رصدته لنا دفاتر أجور الانكشارية أن الأوداباشي **إبراهيم بن يوسف** من الوجاق رقم 18 تم ترقيته إلى رتبة ضابط مع إرفاق ذلك بعبارة متقاعد، والأوداشي عثمان بن خليل من الوجاق رقم 81 و**مصطفى بن مصطفى** من الوجاق رقم 368 و**محمد بن قاسم** من الوجاق رقم 164 تم ترقيتهم أيضا. والمعروف أن فئة الطباخين يمكنهم الصعود إلى مرتبة بلوكباشي، كما جرى **لأحمد بن مصطفى** من الوجاق رقم 203 و**محمد بن إبراهيم** من الوجاق رقم 199[3].

---

1) وليم، سبنسر، ص 53.

2) de Paradis, op.cit, P.211.

3) J.Deny, op.cit, PP.44-45.

وكان الجندي في الجزائر خلال الفترة العثمانية يتدرج في الرتب مبتدئا برتبة (وكيل حرج) مارا برتبة (أوداباشي) وبعدها (باباشي) و(باش بلوكباشي) منتهيا برتبة آغا الانكشارية. وكانت الترقية تتم بتعيين أقدم الجنود في رتبة (وكيل حرج) والذي كان عددهم كبير في الإيالة، وتتمثل مهمتهم في الوحدة بتوفير الموارد الغذائية للجنود بمساعدة وكيل حرج آلتي[1].

ومن خلال الجدول التالي نتعرف على الرتب التصاعدية للجيش البري بالجزائر خلال العهد العثماني[1].

الرتبة العسكرية	المهام المسندة حسب الرتبة
1. يني يولداش	الجندي الجديد-أدنى رتبة في الجيش الانكشاري-.
2. أصكي يولداش	الجندي القديم-مكث في الخدمة مدة ثلاث سنوات-.
3. وكيل الحرج آلتي	الجندي-يصبح مساعد وكيل الحرج.
4. وكيل الحرج	مهمته توفير المؤونة للجنود كما يشرف على نقل المتاع والخيام وهويلعب دور المقتصد.
5. الأوداباشي	رئيس الفرقة أوالوجاق وتنحصر مهمته في السهر على حفظ النظام العام والانضباط داخل الفرقة.
6. البلوكباشي	يمكن لهذا الضابط من قيادة النوبة، فيصبح برتبة آغا النوبة.
7. الأياباشي	ضابط سام في الإيالة يُختَار منهم لمنصب الكاهية.كما يعين منهم السفراء والمبعوثين إلى الخارج، ويتولى

---

1) Shaw, (Dr), op.cit, PP.158-160.

	بعضهم مراقبة السفن عند مغادرتها الميناء، وهم من مستشاري الديوان ويرافقون الداي في كل المناسبات[2].
8. الكاهية	يسهر على حفظ النظام والأمن العام في المدينة، ويترأس اجتماع الضباط.
9. آغا الإنكشارية	يرقى الكاهية إلى رتبة آغا الهلالين، وهي أعلى رتبة في الجيش، وتقدر المدة الزمنية لهذا المنصب بشهرين قمريين، لذلك كان يتداول على هذا المنصب ستة آغوات سنويا. ويمارس الآغا دور مستشار الداي، وعند تقاعده يمكنه ممارسة القضاء[3].

نستنتج من خلال هذا الجدول أن فرقة الانكشارية كانت منظمة تنظيما ديمقراطيا. والديمقراطية من خلال الأقدمية وقع تجاوزها أحيانا لاستبعاد مرشح غير مرغوب فيه. وفي زمن لاحق هناك رجل لم يصعد إلى رتبة آغا لأن لغته التركية كانت ضعيفة. وآخر لأن سمعة زوجته لم تكن فوق الشبهات قبل الزواج. إن الرتب التصاعدية كانت مضمونة لكل جندي، ويبدو أنه كان يوجد في القرن السادس عشر ثلاثة أو أربعة آغوات كل سنة. ولكن هذه الوضعية في القرن السابع عشر أصبحت محدودة بشهرين قمريين، بمجرد أن يمر الانكشاري إلى رتبة آغا يحال إلى التقاعد، ويمكنه أن يصبح

1) كان عددهم بمدينة الجزائر سنة 1775، أربعمائة وأربعة وعشرين (424) أوداباشيا.

2) كان عدد البلكباشيا، أربعة وعشرون (24).

3) للمزيد حول نظام الرتب بالجزائر العثمانية، أنظر:

V.de Paradis, op.cit, PP.173-176.

Shaw (Dr), op.cit, PP.160-162.

"صبايحيا" فارسا أو يعطى وظيفة سياسية، ولكن الوضع قد تغير خلال القرن السابع عشر عندما وسعت فرقة الانكشارية دورها داخل الجيش البحري[1].

ويبدو من خلال الجدول التالي أن الوحدة الواحدة من الوجق كانت ما بين 11 إلى 40 جنديا و21 إلى 30 جنديا باستثناء الوجق رقم 347 الذي كان يضم 10 جنود والوجق رقم 324 كان يضم 110 جنودا، والوجق رقم 325 الذي كان يضم 238 جنديا[2].

والجدول التالي يوضح لنا متوسط أفراد الأوجاق بمدينة الجزائر.

عـدد الجـنـود	عـدد الأوجـاق
11-20 جنديا	134
21-30 جنديا	156
31-40 جنديا	81
41-50 جنديا	21
51-60 جنديا	15
61-70 جنديا	6
70-80 جنديا	3
81-90 جنديا	2
91-100 جنديا	2

4- الأسلحة المستعملة لدى الجيش:

كان للأتراك في الجزائر امتياز عسكري يتمثل في امتلاك السلاح الناري، وهذا التفوق في السلاح الناري وإنشاء الأبراج على الطرق

1) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 103-104.

وأيضا: وليم.سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر (تعريب وتعليق: عبد القادر زبادية)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980 م.ص 56-57.

2 (J.Deny, op.cit, P.41.

الرئيسية، والإبقاء على الحاميات في البايليكات، جعلت في إمكان حكومة الإيالة أن تجمع الضرائب بشكل يكاد يكون منتظما، في كل أرجاء البلاد.

وتجمع الدراسات على أن الألفين إنكشاري الذي أرسلهم السلطان **سليم الأول** قد زودوا بالبنادق إلى جانب المدافع وأسلحة أخرى[1].

إن فرقة الإنكشارية كانت منظمة من المشاة وتمثل أهم قوة عسكرية في الإيالة إلى العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وترجع قوة الإنكشارية بالجزائر إلى معرفة استعمالهم البنادق والمدافع. وكانت الإيالة توفر للجندي مجموعةً من الأسلحة يقتطع ثمنها من أجرته. ويتمثل هذا السلاح في بندقية، سيف، مسدسين، نصف رطل من الرصاص يثنيه ويقولبه ليضع منه الكرات وقليل من البارود[2].

يتميز الإنكشاري عند حمله لهذه الأسلحة بوضع خاص، جعل القنصل الأمريكي **شالر** عام 1824 يشبهه بالصبي في ورق اللعب حيث يقول: "يحمل الإنكشاري مسدسا أو مسدسين كبيرين في حزامه، ويقطانا وخنجرا على صدره، وبندقية طويلة على كتفه،

وجميع هذه الأسلحة مزينة ومزخرفة"[3]. ومن أهم الأسلحة المستعملة لدى الجيش عصرئذ:

أ. الأسلحة النارية:

وتشمل البنادق التي كانت تُصنعُ محليا من طرف عائلات أندلسية وتركية منذ القرن السادس عشر في مناطق من الجزائر، كقلعة بني عباس.

وتشير بعض المصادر إلى الدور الذي لعبه الأندلسيين الموريسكيين في المرحلة الثانية من تأسيس الحكم العثماني بالجزائر (1614 – 1830م)، حيث كان هذا التواجد واضحا في الإدارة والجيش خاصة، بحيث أن معرفتهم لاستعمال السلاح الناري، جعل منهم فئة نشيطة دائما في الجيش

---

1) De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination Turque, 1515-1830, Paris, E.Leroux, 1887. P.30.

2) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 120.

3) شالر ، المصدر السابق، ص 54.

العثماني المؤسس بالإيالة. وكمثال على هذا الدور العسكري حملة **خير الدين بربروسة** عام 1517م على مدينة تنس، حيث رافقه ألف جندي انكشاري إلى جانب 500 رجل من أهالي غرناطة وبلنسية وأرغوان[1].

وتشير بعض الدراسات إلى براعة الموريسكيين في صنع الأسلحة وتحضير البارود وصناعة السفن وبخاصة في مدن الجزائر شرشال، وجيجل[2].

كانت البنادق من أهم وسائل تفوق الإنكشارية على السكان خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكان الجنود يصطفون بطريقة منتظمة لإطلاق النار، وبمساعدة المدافع الصغيرة التي لديهم، كانوا يتفوقون على جموع الفرسان الأهلية. والمعروف أنه خلال القرن الثامن كان هناك بين عشرة وخمسة عشر في المائة من هذه الفرقة يستعملون الخيل كصبايحية بقيادة آغا خاصا بهم[3].

أما الأسلحة البيضاء، فتتمثل في السيوف والخناجر، وكانت تستعمل أثناء التحام الجنود بصفوف العدو.

ب. المدافع:

كان الجيش العثماني في بداية تأسيس إيالة الجزائر يشكو من نقص فادح في الأسلحة الثقيلة، وعلى رأسها المدافع، ولكن بمرور الزمن وتعدد الحملات الصليبية، بدأ التفكير بصنع المدافع محليا بالإضافة إلى هدايا الدول الأوروبية والتي كانت تشمل البارود والمدافع.

وتشير بعض الوثائق العثمانية على طلب حكام الجزائر من الباب العالي مديد المساعدة في مجال تزويد الإيالة بالمدافع، حيث نقرأ في إحدى الوثائق المؤرخة في عام 1206هـ/1791م، حيث قبل السلطان **سليم الثالث** طلب الداي **حسن** (1791 – 1798م) في منح الجزائر مدافع وأسلحة وذخيرة حربية[4].

---

1) Haedo, Histoire,.op.cit, p.26.

2) وولف، المرجع السابق، ص 127.

3) محمد بن ميمون، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية (تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.1982، ص 37.

4) خط همايون، عدد 56499، تاريخ 1206 هـ

ثانيا: الجيش البحري:

لقد أدى استقرار الأتراك -العثمانيين في مدينة الجزائر إلى تحويل نشاطات الجهاد البحري في البحر الأبيض المتوسط إلى مؤسسة. وقد تحكمت طائفة الرياس ابتداء من تواجدها في دار السلطان بطريقة شديدة الانتظام من حيث التوظيف والتنظيم والتمويل والعمليات الحربية، وقد أصبحت الطريقة الجزائرية بدورها مثالا لا يحتذى به بالنسبة لرجال الطائفة في تونس وطرابلس وكذلك جمهورية أبي رقراق[1].

ولم يكن اهتمام الجزائر بالجيش البري أكثر من اهتمامها بالأسطول الذي كان يشكل محورا أساسيا في قوتها العسكرية وجعل منها قوة بحرية من الطراز الأول. ولقد كان أمرا طبيعيا لصد هجومات الأساطيل الأوروبية المتكررة من جهة[2]، وخدمة الاستراتيجية العثمانية في البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى.

---

1) شكل قسم من المهاجرين الأندلسيين المطرودين من إسبانيا، جمهورية عند مصب نهر أبي رقراق، وكانوا حركة الجهاد البحري، وفي سنة 1627 استقلوا عن الحكم السعدي بفاس وكونوا جمهوريات صغيرة في كل من القصبة والرباط وسلا.

للمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى:

محمد، رزق، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و17م، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1991، ص112-117.

2) من أهم الحملات البحرية الأوروبية على الجزائر:

- حملة شارلكان على مدينة الجزائر 1541.
- حملة البابا بيوس الرابع على مدينة الجزائر 1560.
- حملة صليبية بقيادة جان دوريا على مدينة الجزائر 1601.
- حملة فرنسية بقيادة دوبوفور على مدينة الجزائر 1621.
- حملة فرسان مالطة على مدينة الجزائر 1647.
- حملة دنماركية على مدينة الجزائر 1770.
- الحملة الإسبانية بقيادة أوريلي على مدينة الجزائر 1775.
- الحملة الإنجليزية – الهولندية بقيادة اللورد أكسموت على مدينة الجزائر 1816.
- الحملة الانجليزية بقيادة الأميرال هاري نيال على مدينة الجزائر 1824.
- الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية بقيادة كولي (1827-1830م).

للتوسع يمكن العودة إلى:

يحي، بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500-1830م)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص 206.

وتعود قوة البحرية الجزائرية في العهد العثماني إلى عدة أسباب منها:

الموقع الجغرافي الممتاز للجزائر وطبيعة سواحلها المفتوحة على أوروبا والمتحكمة في الحوض الغربي للبحر المتوسط على امتداد 1200 كلم. وهو الأمر الذي جعلها طيلة الفترة العثمانية محطة أنظار وصراع بين دول ضفتي شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، حتى أطلق على مدينة الجزائر اسم "المحروسة والمنصورة ودار الجهاد"[1].

الظروف الدولية والمتمثلة في التنافس بين الدول الأوروبية وما أنجز عن ذلك من صراع وتوترات، مثل العداوة بين **فرانسوا الأول** ملك فرنسا والإمبراطور **شارل الخامس** (1516- 1556م) عاهل إسبانيا وجرمانيا، وكذلك التنافس الهولندي -الفرنسي- الإنجليزي، فيما بعد على اكتساب المستعمرات والسيطرة على التجارة العالمية أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين.

تجنيد الأوروبيين في البحرية الجزائرية والذين أصطلح على تسميتهم بالأعلاج (Rénégats).

وهذا ما سمح لكثير منهم بتبوء منزلة مرموقة ومكانة عالية بعد اعتناقهم الإسلام وارتباطهم بالجزائر، رغم أصولهم المختلفة: (إغريق، أسبان، مايورقيون، نابوليتانيون، كرسيكيون، سردانيون، فرنسيون، إنكليز، هولنديون). وقد ذكر **هايدو** أن الأعلاج كانوا يشكلون حوالي ثلثي الشخصيات القيادية في الأسطول الجزائري. فذكر أن ستة وثلاثين رايسا كانوا يقودون السفن بأكثر من خمسة عشر مجدافا، كان اثنان وعشرون منهم من الأعلاج[2].

الإيمان بحق الدفاع عن دار الإسلام بعد انهيار الأندلس وحلول الإسبان بالسواحل، وقد كان في طليعة من تطوع لركوب البحر لمواجهة سفن النصارى أهالي المدن الساحلية وعلى رأسهم جماعة الأندلسيين، وممن التحق بهم من الأعلاج الذين اعتنقوا الإسلام وكانوا قبل ذلك يعانون الجور في بلدانهم من جراء النظام الإقطاعي والاستبداد الملكي السائد آنذاك بالبلاد الأوروبية.

---

1) Belhamissi (Moulay), Marine et marins d'Alger à l'époque ottomane (1518-1830), Thèse de Doctorat d'état, Université de Bourdeaux III, Mars, 1986, T2, P.270.

2) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 183.

وتنوه المصادر التاريخية إلى الدور التاريخي الذي لعبه المهاجرين الأندلسيين في المرحلة الأولى من تأسيس إيالة الجزائر (1516 – 1541م)، حيث ساهموا في الدفاع عن مدينة الجزائر ضد الغارات الإسبانية المتكررة.وقد اشتهر الأندلسيون في أعمال القرصنة والنخاسة ومبادلة الأسرى والمشاركة الفعالة في تمويل مشاريع الجهاد البحري.[1] كما عمل الموريسكيون على تنشيط حركة الجهاد البحري والهجوم المتواصل على السواحل الإسبانية بواسطة الأسطول الجزائري، وبفضل معرفتهم الجيدة للغة الإسبانية وللأماكن الجغرافية والطرق البحرية. وترجع المساهمة الحقيقية لعناصر الجالية الأندلسية في ميدان الجهاد البحري إلى مجالات تجهيز السفن بالمعدات[2].

استخدام البحارة الجزائريون الأساليب الحربية الملائمة مثل الالتحاق إلى الغارات المفاجئة واستعمال بنادق البارود السريعة الطلقات والمدافع الخفيفة في هجوماتهم، وكذلك امتلاكهم السفن المتطورة عصرئذ والقادرة على الإبحار في أعالي البحار، وهي سفن شراعية حربية، مثل السفن المعروفة بالكرفات والشالوب والقليوطة والفرقاطة والشباك والبلاكر والبريك[3].

مهارة البحارة الجزائريين وكفاءتهم الحربية ومقدرتهم القتالية العالية التي مكنتهم من تحقيق انتصارات حاسمة، ومن هؤلاء نذكر على سبيل المثال، الأخوين بربروسة (عروج وخير الدين)، و**درغوث رايس وصالح رايس، وإيدين رايس وأرناؤوط ملمي، وعلج علي وعلي بتشين وحسن فينزيانو وميزوموتو، وعلي البوزريعي والرايس حميدو وبكير باشا والرايس عمر، والرايس مصطفى والحاج موسى والحاج مبارك** وغيرهم. وبفضل هؤلاء الرياس أضحت البحرية الجزائرية مدرسة رائدة للبحرية الإسلامية في العهد العثماني[4].

---

1) Laugier, de Tassy, op.cit, P.69.

2) حنيفي، هلايلي، الرجع السابق، ص 155–156.

3) حول أنواع السفن وأسمائها وعدد مدافعها وأسماء رياسها، راجع الجداول الخاصة بحالة البحرية الجزائرية لسنوات مختلفة. أنظر: Belhamissi , op.cit, T4,PL.20.

4) حول نشاط رياس البحر وأعمالهم في الجزائر خلال الفترة العثمانية أنظر: Belhamissi, op.cit, T1, PP.195-216.

وقد تميزت الظروف الدولية التي عرفت فيها البحرية الجزائرية نشاطا ملحوظا بتزايد قوة الدول الأوروبية، وساعد الجهاد البحري الذي تزعمته الجزائر منذ القرن السادس عشر على توطيد صفوف المسلمين بالسواحل، فأصبحوا بمثابة كتلة حضارية واحدة تحت راية الدولة العثمانية. كما سمح هذا الجهاد البحري بمحاصرة وتصفية الجيوب الإسبانية، وبالتالي وُضعَ حدًّا للتوسع المسيحي بشمال إفريقيا. وهكذا نجحت الجزائر بفضل دور البحرية في رد العدوان، فاكتسبت مكانة خاصة جعلتها بمثابة القلعة الأمامية في مواجهة المد الصليبي الذي يهدد سواحل المغرب .واستحقت كما قلنا سابقا تسمية "دار الجهاد" و"قلعة الإسلام".

1– رياس البحر:

كانت البحرية الجزائرية في العهد العثماني تتغذى عناصرها من ثلاثة مصادر أساسية وهي: المرتزقة المسيحيون وهم الأعلاج، والمسلمون من مناطق الإمبراطورية العثمانية ثم الأقلية وهم الجزائريون من سكان الإيالة. ومعظم أمراء البحر ينحدرون من المصدر الأول، فمن أشهر رياس القرن السادس عشر، **عروج وخير الدين بربروسة، درغوث رايس، وعلج علي**، هؤلاء الرجال هم الذين أنشأوا إيالات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، وأعطوها أشكالها السياسية والعسكرية[1].

وعلينا أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت بالمسيحيين إلى اختيار مدينة الجزائر ملاذا للعيش، واعتناق الإسلام، ومن ثم ممارسة الجهاد البحري والانخراط في صفوف البحرية الجزائرية.هل كان هذا بدافع تأثيرات العقيدة الإسلامية؟ أم لأزمة العقيدة عند هؤلاء؟ أم لمصلحة ومنفعة ذاتية؟

والواضح أن الكثير من هؤلاء الأعلاج كانوا فقراء ومحرومون في بلدانهم الارتقاء من القهر والتعسف، مما جعلتهم يستفيدون من مداخيل حركة الجهاد البحري، وأيضا الطمع في الارتفاع إلى أعلى مراتب السلم الاجتماعي، إذا علمنا بأن المؤسسة العسكرية في الجزائر كانت تضمن لهؤلاء تحقيق أحلامهم.

وقد كان هؤلاء يشكلون في مدينة الجزائر مجتمعا خليطا كزوموبوليتي، ولكنهم متعاونين من أجل هدف ومصلحة واحدة، فنجد

---

1) جون (ب) وولف، الرجع السابق، ص 200.

منهم عناصر تركية الأصل، فهم أكثر رعايا الدولة العثمانية، بالإضافة إلى الكراغلة والأندلسيين وبعض أهالي الجزائر والأعلاج الذين اعتنقوا الإسلام. وقد تضاربت الإحصائيات حول أعداد الرياس في مدينة الجزائر، ففي تقرير لجاسوس إسباني يؤكد أنه في سنة 1564م كان بالمدينة حوالي ستة آلاف قرصانا، إلا أن الأب **دان** (DAN) فيجزم بوجود ثمانية آلاف سنة 1632م[1]. وفي عهد الداي **مصطفى باشا** (1798 - 1805م)، لوحظ تجنيد الأعلاج في البحرية ودخولهم بالمئات[2].

ومن أشهر الرياس بدون شك، **علي بتشين**، وهومن أصل **إيطالي**، اسمه الحقيقي بتشينو(Piccinio). وما بين سنوات 1641 و1645 أصبح زعيما للطائفة بدون منازع، والرجل القوي النافذ في مدينة الجزائر، حيث استطاع التغلب على الباشا المرسل من طرف الباب العالي بفضل ثروته الضخمة والمتمثلة في ملكيته لقصرين فاخرين بمدينة الجزائر وعدة آلاف من الأرقاء، والجواهر، وعشرات السفن، وأضحت سلطة الرياس والإنكشارية والكراغلة بيده. كما كان له حرسه الخاص وهومؤلفا من المشاة والخيالة. وخلال الثلاثينات من القرن السابع عشر كان القساوسة العاملون على فديه الأسري يتعاملون معه مباشرة، نظرا لقوة سلطته وهيبته في الدولة. "ولعل موته المبكرة في جويلية 1645" تدل على أنه مات مسموما بأمر من حاكم الجزائر[3].

وقد وصل إلى المراتب العليا في أسطول الجزائر قليل جدًا من الجزائريين فالرايس **حميدو**، الذي قاد الأسطول خلال الحروب **النابليونية** (1798 - 1814م)، كان حالة خاصة من حيث كونه **جزائريا** دون وجود قطرة دم تركية في عروقه. لقد كان إبنا لخياط، وعرف بأنه

---

1) Père, DAN, Histoires de Barbarie et de ses corsaires des royaumes des villes d'Alger, de Tunis, de Salé et de Tripoli, 2ème édition, Paris, P.Rocdet, 1637, PP.313-314.

2) Mouloud,Gaïd, l'Algérie sous les Turcs,Alger éd Mimouni, 2ed, Alger, 1991, PP.167-170.

3) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 202.

كان يبحر على متن السفينة كخادم في غرفة الضباط في بداية مشواره العسكري ، ليصل إلى رتبة رايس وهذا قبل تسلمه قيادة الأسطول[1].

ومن المعروف أن شجاعة الرايس **حميدو** وهو يقود المعارك البحرية والمنافع التي يجلبها للخزينة، جعلت الداي **حسن** يكلفه بقيادة سفينة حربية مزودة بـ 12 مدفعا، وتحمل على متنها ستين بحارا. لكن كثرة الحساد في مدينة الجزائر من نشاط **حميدو**، جعلت الداي **أحمد باشا** (1805 - 1808م)، يعمل على نفيه إلى بلاد الشام. ومع مجيء الداي **علي الغسال** (1808 - 1809م)، أمر بإحضاره وتكريمه مع تكليفه من جديد بإعادة تنظيم الأسطول الجزائري، حيث شارك في حروب البحرية الجزائرية ضد الاعتداءات **التونسية** و**المغربية**. كما أصبحت التجارة الأمريكية غنائمه السمينة، مما جعل الولايات المتحدة تضطر إلى دفع الأتاوة للجزائر مقابل سلامة وأمن سُفنها في البحر المتوسط والمحيط[2]. وكان الإجراء العادي للبحار أن يختاره مالكوا السفن التي يستعملونها في معاركهم.

ولكن قبل أن يعينه كقبطان كان عليه أن يجتاز بنجاح امتحانا يجريه عليه ديوان الرياس[3].

ومن الضروري بمكان أنه من عليه أن يصبح معرفة بعض القواعد النظرية لفن الملاحة. كمعرفة حركة النجوم، وقراءة البوصلة واتجاهات الرياح وفهم الخرائط الملاحية، أو الاهتداء بالجبال عند الحاجة[4]. ويذكر القنصل الفرنسي **روني لومير** (René Lemaire)، في رسالة وجهها إلى السلطات الفرنسية، بأن مسؤول البحرية الجزائرية طلب منه خرائط بحرية للعالم وأربعة أخرى خاصة بمواقع البحر الأبيض المتوسط، وكل ما يتعلق

---

1) حول حياة الرايس حميدوبن علي، أنظر: Devoulx,le Rais Hamidou,Alger,1859.

2) الشريف، الزهار، المصدر السابق، ص 103-106.

3) كان يترأسه أميرال الذي يعد من أقدم العناصر في طائفة الرياس. والملاحظ أن القبطانات والبحارة كانوا يعيشون في الحي الغربي من مدينة الجزائر على امتداد الميناء ومنطقة المستودعات تحت القصبة، وهناك كانوا يستطيعون حماية أنفسهم ضد الذابح المفاجئة من طرف منافسيهم من رجال الأوجاق.

4) الشريف، الزهار، المصدر السابق، ص 117.

بالأمور الملاحية في رأس الرجاء الصالح وبحر المانش وسواحل انجلترا[1].

والجدير بالذكر أن البحرية كانت مدرسة قائمة بذاتها إذ اتصف رياسها باليقظة والتأقلم الجماعي مع السفينة، ومعرفتهم الجيدة بأمور البحر والسلاح. والدليل على أهمية رجال البحر، ما نقله لنا السفير المغربي **التمقروتي** أثناء إقامته بمدينة الجزائر سنة 1584[2]. لقد كلف هذا السفير بمهمة إلى اسطامبول من طرف السلطان **أحمد المنصور**(1578-1603). وقد لاحظ أثناء زيارته للمدينة، قوة النظام الدفاعي لها، وكثرة المجندين بالإضافة إلى ضخامة الأسطول الحربي بالميناء، إذ يقول: "يتصف رياس البحر بالجزائر بالشجاعة واليقظة المستمرة ومعرفتهم الجيّدة بأمور البحر، إنهم متفوقون بكثرة على رياس البحر في اسطامبول، وهم بذلك يرهبون الأعداء أثناء المواجهات البحرية، أكثر من رياس القسطنطينية الذين تنقصهم التجربة والشكيمة"[3].

وقد كان للطائفة كأي مؤسسة بحرية أخرى زمنئذ رتب وطريقة للترقية تتدرج إلى رتب داخل السفينة ومسؤوليات في القيادة البحرية العامة. كان هناك طاقم كبير من الموظفين تحت قيادة الرايس على ظهر السفينة. فهناك باش رايس وهو مساعده الأول، وتنحصر مهامه في توزيع المهام على البحارة والسهر على الانضباط داخل السفينة، خوجة وهو كاتب السفينة ويعمل كمحاسب وموثق إذ يسجل مداخيل ومصاريف السفينة في دفتر خاص وبجرد الغنائم، وباش جراح وهو طبيب يكفل بعلاج المرضى، ورايس الطريق وهو قبطان الغنائم بحيث أن كل سفينة تضم عنصرين من هؤلاء، وتنحصر مهامها في السير الحسن لوصول الغنائم إلى مدينة الجزائر، والإمام المكلف بتطبيق شعائر الإسلام وترتيل القرآن على البحارة، ورئيس الإنارة البحرية التي ينظم الإشارات البحرية

1) M.Belhamissi, op.cit, T1, P.163.

2) أبو الحسن علي التمقروتي عالم مغربي، عمل سفيرا في بلاط أحمد المنصور الذهبي (1579-1603م)، وله رحلة بعنوان النفحة المسكية في السفارة التركية ويتحدث فيها عن إقامته بالجزائر، وتوفي في سنة 1003هـ/1594-1595م.

3) مولاي، بلحميسي، الجزائر من خلال الرحالة المغاربة في العهد العثماني، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1982، ص 60-61.

عند دخول السفينة الميناء، ورئيس المدفعيين ومساعديه وهم المكلفين بالإشراف على المدافع، والممون الذي يقوم بتوزيع حصص الغذاء ويشرف على حسن تنظيم الذخيرة[1]. أما البحارة فهم العمود الفقري لطاقم السفينة. وينقسم البحارة إلى فوجين، الفوج البحري ويتمركز في مقدمة السفينة، والفوج الثاني في المؤخرة. ويتراوح عدد البحارة من سفينة لأخرى، إذ تضم بعض الفرقاطات حوالي خمسمائة بحار، في حين عملت الإيالة عند الضرورة تزويد ثكنات الميناء باحتياطي إضافي من البحارة يصل عددهم في حالة الطوارئ إلى ثلاثة آلاف رجل[2].

وفيما يتعلق بإدارة البحرية الجزائرية فقد كان على رأسها طاقم يتكون أساسا من:

أ. وكيل الحرج:

كان يشغل منصب وزير البحرية، وقد تحول هذا المنصب منذ القرن السادس عشر من وظيفة المحتسب للمستودعات ومخازن الترسانة البحرية إلى أهم شخصية في البحرية الجزائرية. وكانت مهامه موزعة على مجالين رئيسيين، أولهما شؤون البحرية وثانيهما العلاقات الخارجية، فهي المجال الأول أصبحت الصناعة البحرية، والتسلح والغنائم، وصيانة الميناء. والصراعات بين الرياس والمتطوعين. وكل ما يتعلق بالتجارة الخارجية والنقل البحري كانت من اختصاصاته.

ويعمل تحت جهاز إدارته اثني عشرة بلوكباشيا يسهرون على حراسة المخازن وتموينات الأسطول[3]. ويتولى قيادة الأميرال وقبطانات الميناء وقبطانات الحملات والرياس. ويقدم لهم التعليمات كما أنه يقوم بدور المحامي لمصالحهم لدى الداي بخصوص المسائل البحرية. وبفضل البلكوباشيين الذين ينفذون أوامره، تمكن وكيل الحرج من تشديد قبضته على أقوى مؤسسة بحرية في الجزائر خلال العهد العثماني وهي "طائفة الرياس".

1) Devoulx (A), «La marine de la régence d'Alger», in, R.A (N°13) 1869, P.388.

2) de Paradis, op.cit, P.150.

3) Venture de Paradis, «Alger au XVIIIe siècle», in, R.A, (N°40), 1896, P.277.

وفي كثير من الأحيان تمكن وكيل الحرج من الارتقاء إلى منصب حاكم الإيالة أو خزناجي، ففي عهد الداي **محمد بن عثمان**، تقلد وكيل الحرج **حسن** منصب الدايلكية[1]. وفي عهده دخل في صراع مع الخزناجي **علي بورغول** الذي تمكن من الفرار إلى طرابلس، فعين مكانه **أحمد زمرلي** قبطان باب الجهاد[2].

تشير تقارير القناصل الأوروبيين إلى قوة ومكانة وكيل الحرج في حكومة الجزائر، من خلال حادثة اغتيال الداي **محمد بكير** في 15 ديسمبر 1754م حيث وجهت أصابع الاتهام إلى كل المسؤولين باستثناء وكيل الحرج[3].

في سنة 1756م، شاركت جمعية المفاوضين الفرنسيين المقيمين بمدينة الجزائر في اجتماع تعيين **عمر رايس** لمنصب وكيل الحرج، وقد عبر القنصل الفرنسي عن أهمية هذا المنصب لضمان مصالح السفن الفرنسية بالجزائر. ولهذا كان لزاما عليهم تقديم الهدايا المعتبرة لوكيل الحرج[4]. وبما أن مقاليد البحرية وشؤون القرصنة كانت تحت تصرفات هذه الشخصية، فإن الأوروبيين القاطنين بالجزائر كانوا دائما يحاولون كسب هذه الشخصية لحسابهم.

ومما تجب الإشارة إليه أن وكيل الحرج الذي كان إبان الفترة الأولى من الحكم العثماني مجرد محتسب للغنائم وسجلات الشؤون البحرية، أخذ يكتسب بالتدريج صلاحيات المساعد الرئيسي للدايات، ولعل هذا التدرج في الوصول إلى مركز النفوذ وهرم السلطة يعود إلى طبيعة نظام الحكم بالإيالة الذي يعتمد أساسا على جمع الأمور وإرضاء الأوجاق بالهدايا ورفع المرتبات التي توفرها مداخيل القرصنة. وهكذا أصبح وكيل الحرج بمرور الزمن الشخصية الثانية المؤهلة في الإيالة لتشغل منصب الداي حال شغوره.

---

1) حكم في جويلية 1791 إلى غاية ماي 1798.

2) الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 142.

3) Venture de Paradis, «Alger au XVIIIe siècle» in, R.A (N°41), 1897, PP.73-76.

4) Devoulx (A), les Archives du consulat de France à Alger, Alger 1865, PP.72-73.

والملاحظ أن صلاحيات وكيل الحرج عرفت نموا متزايدا منذ أواخر القرن الثامن عشر، إذ كانت من مهامه متابعة علاقات الجزائر مع الدول الأوروبية أي وزير الخارجية، ولقد تأكدت هذه الصلاحيات بالقرار الذي اتخذه الداي أحمد باشا (1805 - 1808م) عام 1807م بإلزام القناصل الأوروبيين بالتعامل مباشرة مع وكيل الحرج مما أثار حفيظة بعض الدول الأوروبية|، لكن الحكومة الجزائرية تسكت بهذا القرار، ويبدوأنه كان يندرج ضمن عملية إصلاح الهياكل التي قامت بها الدولة وقتذاك.

ب. القبودان:

تراجعت مهام الأميرال في البحرية الجزائرية بسبب قوة وكيل الحرج. وتشير ملاحظات **فالبير** (Valliere) أن الداي **إبراهيم كوتشوك** (1745-1748م) حاول في سنة 1746م أحياء رتبة القبودان التي كانت شاغرة منذ أمد بعيد، فقلدها لأحد كبار الرياس المحبوب من طرف زملائه وأهالي المدينة. ومنذ 1753م ظلت مكانة الأميرال شاغرة إلا أن الداي محمد بكير للمرة الثانية قلدها لأحد كبار الرياس **الحاج نورلة**. وحسب **فالبير** فإن هذه المحاولة من طرف الدايات كانت في حقيقة الأمر خلال إحياء هذا المنصب الهام في البحرية الجزائرية يرجع بالدرجة الأولى إلى المشاكل والنزاعات التي كان يتخبط فيها الداي، فحاول التخلص منها بسبب مشاكل الحملات البحرية وحدوث الصراع مع بعض الدول الأوروبية من جهة ومع طائفة الرياس من جهة أخرى[1].

ويعد القبودان من أبرز ضباط البحرية الجزائرية، فهوالقائد العام للأسطول عند خروجه إلى عرض البحر. وبقطع النظر عن المكانة التي كان يحتلها القبودان في سلك البحرية إلا أنه كثيرا ما كان يتعرض للمشاكل، ففي سنة 1690م سقط الأميرال **قارة مصطفى** ضحية المؤامرات التي كانت تحاك في قصر الداي زمنئذ ونستشف معلومات هذا الحدث من خلال رواية القنصل

---

1) Belhamissi, op.cit, T1, P.225-226.

في عهد الداي إبراهيم كتشوك ومحمد بن بكير، حدثت ثورات الكراغلة والقبائل 1747-1748م، وثورات الأوجاق-

الفرنسي **لومير**[1]: "سمع الداي[2] بأن القبودان **قارة مصطفى** يفكر في تدبير مؤامرة لعزله من السلطة، فأرسل إليه بزورق يضم ثمانية رجال ألقوا القبض عليه وذهبوا به في الناحية الشرقية للميناء، وتردد الشائعات بأنه مات غرقا، وأخبار تقول بأنه أسر بسجون بجاية، لكن لا أحد يعلم صحة الخبر، والحقيقة أن الداي عمل على مصادرة أملاكه وسفنه. وكم كانت فرحتي بهذه المحاكمة، لأنه كان عدوا لدودا لمصالح فرنسا، وبالرغم من هذا فإن هناك شخصية محتملة لتقلد منصب الأميرال وهي غير مرغوب فيها لدينا، وسنعمل جاهدين على عدم بقائها في هذا المنصب وهذا بتأييد من الداي نفسه..."[3].

ج. قائد المرسى:

إنه قائد الميناء، وهي وظيفة كانت موجودة في البحرية العثمانية، وكان صاحبها يقوم بمهام المراقبة والتفتيش. وكان له في الجزائر سفينة خاصة يجوب بها المياه الإقليمية لمدينة الجزائر لتفقد شواطئها ومراقبة السفن التي تدخل الميناء أو تخرج منه والتعرف على هويتها وطبيعة مهامها[4].

ومن وظائفه الثانوية الاهتمام بالأخبار الدولية التي كان يتناقلها أصحاب السفن التي تأتي إلى الجزائر، واستلام الرسائل التي يحملونها إلى الباشا أو أحد وزرائه. ونظرا لتعدد مهامه، فإن الباشا كان عادة ما يستقبله في دار الإمارة مرتين لتلقي تقاريره[5].

كانت وظيفة قائد المرسى ذات أهمية كبيرة حتى أن **عمر باشا** (1815 - 1817م) أرسل صاحبها **علي رايس** عام 1231 هـ/1816م،

1) روني لومير قنصل فرنسا بالجزائر ما بين 1690-1697م, والرسالة التي نقل فيها أحداث المؤامرة مؤرخة في 11 ديسمبر 1690م.

2) الداي الحاج شعبان (1688-1695م).

3) H.D. de, Grammont, «un épisode diplomatique à Alger au XVII^{e} siècle», in, R.A (N°26), 1882, P.130-138.

4) Shaw, op.cit, P.173

5) الشريف، الزهار، المصدر السابق، ص 152-153.

إلى اسطامبول ليحمل تقريره عن أحداث الهجوم البريطاني على مدينة الجزائر، إلى السلطان **محمود الثاني**[1].

د. وارديان باشي:

كان من أبرز الموظفين في البحرية الجزائرية، وهو يشرف على تنظيم الأعمال التي يقوم بها الخدم (أغلبهم أسرى أوروبيون) في ميناء، ويعين لكل رئيس سفينة العدد اللازم الذي هو في حاجة إليه للعمل على متن سفينته[2].

كانت أبواب البحرية في الجزائر على غرار ما كان معمولا به في اسطامبول، مفتوحة أمام الراغبين من أبناء الرعية، حتى أنه من بين ألف وخمسمائة بحار كانوا يمارسون عملهم في ميناء الجزائر عام 1235هـ/1820م، كان ثلثهم من الرعية والباقي من الأوجاق، ومن بين تسع سفن خرجت للغزو في أول أكتوبر 1804م، كان رؤساء أكبر ثلاث سفن، هما **الرايس حميدو**، و**الرايس محمد**. وكانت سفينة الأول منهم ذات 36 مدفعا، وسفينة الثاني ذات 46 مدفعا وسفينة الثالث ذات 44 مدفعا[3].

2- الأسطول:

عرف الأسطول البحري تطورا ملحوظا منذ القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، ثم بدأ يضعف مع نهاية القرن السابع عشر قبل أن يتلاشى نتيجة حملة **أكسموث** (1816م) وقصفه مدينة الجزائر، ويعاد من جديد تكوينه الأخيرة بصفة جزئية في السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي.

يشير صاحب كتاب الغزوات إلى نوع الفرقاطات والعشاريات والغلياطات والجنان (السفن) التي يتكون منها الأسطول البحري الجزائري في القرن السادس عشر[4].

1) خليفة، حماش، المرجع السابق، ص140.

2) Venture de Paradis, Tunis, op.cit, P.153.

3) خليفة، حماش، المرجع السابق، ص 142.

4) مجهول كتاب غزوات عروج وخير الدين (تصحيح وتعليق: نور الدين عبد القادر)، الجزائر: المطبعة الثعالبية، 1934، ص 48 ,82.

بينما يذكر **هايدو** الغلياطات والفرقاطات والبركنتي[1] وهويشبه القلعة مدفوعة بالمجاديف التي استمر استعمالها في البحرية حتى نهاية القرن الثامن عشر، أما نهاية القرن السابع عشر فكانت سفن البرتون والسفن المستديرة والمدفوعة بالشراع، والتي تم تطويرها بأوروبا منذ 1600. وقد عرفت الجزائر هذا النوع من السفن بفضل المهاجرين الأندلسيين الموريسكيين الذين تم طردهم في عهد الملك الإسباني فليب الثالث سنة 1609م.[2]

وفي مستهل القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، تقدم لنا أرشيفات القنصلية الفرنسية قائمة كاملة عن أنواع السفن المستخدمة بالجزائر منذ 1737م وحتى 1830م، والمتمثلة في الشطيات والصنادل والشنيات ونصف الشنيات والأغربة والفرقاطات والغليوطات والشالويات والبولاكر[3].

أما **الشريف الزهار** فقد ذكر لنا بعض أنواع السفن الجزائرية في العهد العثماني منها، النجور والتقشون والبلاندرة[4] والملاحظ أن معظم هذه السفن كانت تصنع في دار الصناعة بالجزائر وشرشال وعنابة وجيجل، ومع حلول القرن التاسع عشر، توقفت جل هذه المصانع باستثناء مصنع الجزائر[5].

وبخصوص عمليات تسليح هذه السفن، فإن الأدبيات المعاصرة للقرن السادس عشر، تفيد بأن نوع الفرقاطات والشبيكات والغليوطات والبريكنتي، كانت مجهزة بستة عشرة مقاعد للتجديف [6]. ومنذ بداية القرن السابع عشر طرأ تطور كبير على البحرية الجزائرية مما أدى إلى رفع قوتها المدفعية حيث أصبحت الشبيكات تصل أسلحتها إلى الأربع والعشرين مدفعا

---

1) Haedo, Topographie, op.cit, P.51.

2) جون، (ب) وولف، المرجع السابق، ص 185.

3) Devoulx, «La marine», RA (1872)..., op.cit, PP.35-45.

4) الشريف، الزهار، المصدر السابق، ص ص 24-25.

5) ناصر الدين، سعيدوني،والمهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، الجزائر: وزارة الثقافة ، 1984 ،ص65.

6) جون، ب، وولف، المرجع السابق، ص 185.

والغليوطات إلى العشرين مدفعا،وفي سنة 1657م، كان الأسطول الجزائري يملك سفنا تتراوح أسلحتها ما بين الثلاثين والخمسين مدفعا[1].

إن قوائم القناصل الفرنسيين تخبرنا عن الحمولة الفعلية للسفن الحربية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1737م إلى 1830م، حيث تقدم لنا معلومات ثمينة حول حجم السفن كانت عند الانطلاق تحمل على الأقل ستة عشر مدفعا، وخلال منتصف القرن الثامن عشر وأثناء الحروب الأوروبية (1792– 1815م)، حصلت الجزائر على سفن قليلة، حمولتها من خمسين إلى ستين مدفعا. ومن الواضح أن سفينة (الدانزيك) ذات الثماني والخمسين مدفعا، كانت إما وقع الاستيلاء عليها، وإما جاءت كهدية. ولكن سفينة (الغزال) ذات الخمسين مدفعا وكذلك سفينة (القصر) ذات الخمسين مدفعا هي أيضا صنعت في الجزائر، والغريب أن هذه السفن قد تقاعدت بعد سنوات من الخدمة، بينما بقيت الشبيكات ذات الستة عشر إلى الثلاثين مدفعا في حالة استعمال. وهناك حقيقة أخرى تظهر من هذه التقارير القنصلية، وهي أن السفن الصغيرة والمدفوعة بالمجاديف قد بقيت في الاستعمال حتى نهاية القرن الثامن عشر[2].

وإذا كان تسليح السفن ضعيفا نسبيا، فإن عدد البحارة الذين كانوا عليها دائما كبيرا. وقد جرت العادة أن السفينة ذات عشرين إلى أربعين مدفعا تحمل على متنها من ثلاثمائة إلى أربعمائة وخمسين رجلا. كما كانت السفن تحمل عادة عددا كافيا من الرجال القادرين على قيادة سفينة مأسورة والرجوع بها إلى ميناء الجزائر[3].

وبالرغم من القيادة المستقلة للأسطول الجزائري فقد كان بإمكان "القبودان باشا" في اسطامبول (بوصفه القائد العام للأسطول العثماني) أن يستدعيه من الباشا في الجزائر متى رأى حاجة الباب العالي إليه، ويفقد الأسطول قيادته المستقلة عندما يصل إلى اسطامبول ويصبح قسما من الأسطول العثماني، ولا

---

1) راجع الجداول الخاصة بالسفن في: .Belhamissi,op.cit,T4,PL 22

2) Devoulx, «La marine», R.A(1869), op.cit, p.418.

3) جون.ب وولف، المرجع السابق، ص 188.

يحق عندئذ للقبودان الجزائري أن يتصرف إلا وفق ما يتلقاه من أوامر
القبودان باشا[1]. ونستشف خلفيات هذه الأحداث من خلال متابعة حرب اليونان
التي اندلعت عام 1820م وشاركت فيها البحرية الجزائرية كما سبق ذكرها.

لقد أرسل القبودان الجزائري **مصطفى رايس** برسالة إلى السلطان **محمود الثاني**، شرح له فيها وضع السفن الجزائرية، فاعتبر السلطان تلك الطريقة في التعامل معه من فيه باعتبار أن الأسطول الجزائري جزءًا من الأسطول العثماني، وجاء الخط الهمايوني[2] مُعبّرًا عن ذلك بالقول: "أنه كان من الأنسب أن تحول رسالة القبودان الجزائري إلى القبودان دريا محمد خسرو..."[3].

ولم تقتصر استعانة الباب العالي بالجزائر على استدعاء سفنها لمساعدة الأسطول العثماني في حروبه، فقد اعتمد السلطان عليها أيضًا كمدرسة بحرية ظلت طوال ثلاثة قرون تزود الدولة العثمانية بأفضل بحارتها وأكبر قادة أسطولها. وكان أبرزهم في أوائل القرن التاسع عشر **علي باشا** الذي عاش جنديًا في الجزائر ثم توجّه إلى اسطامبول حيث عمل وكيلا للإيالة لدى الباب العالي، ونظرا للشهرة التي نالها في العاصمة العثمانية كرجل عسكري استدعاه السلطان **سليم الثالث** عام 1807م لقيادة الأسطول العثماني خاصة بعد نشوب الأزمة العثمانية –الإنجليزية.

ومن المعروف أيضا أن **طاهر باشا** الذي عمل جنديا في أوجاق الجزائر، قد التحق بالبحرية وعمل في فرقة المدفعية، وبالنظر للخبرة العسكرية التي اكتسبها في الجزائر ثم في اسطامبول ومعرفته للغات الأجنبية فسحت له المجال بولوج باب الشهرة بين رجال البحر العثمانيين وفتح له أبواب تولي المناصب

1) رسالة من القبودان دريا محمد خسروباشا إلى حسين باشا عام 1244 هـ/1827 م. من أجل إرسال سفن الجزائر إلى البحر الأسود لمساعدة الباب العالي في الحرب ضد روسيا.
للمزيد راجع:
مراسلات دايات الجزائر، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم 37، ورقة 58–60.
2) كانت اتصالات الباب العالي بالجزائر تتم بإرسال الرسائل التي يطلق عليها اسم "فرمان" وذلك على غرار الولايات العثمانية الأخرى ويمكن تصنيف تلك الفرمانات بناء على مصادرها إلى نوعين:
3) خط همايون، عدد: 46324 تاريخ 1240هـ.

العليا في الأسطول العثماني خصوصا خلال حرب اليونان، ففي عام 1248هـ/1832م رقي إلى منصب قبودان دريا إلى غاية سنة 1252هـ/1836م[1].

يذكر المؤرخ الأمريكي **جون وولف** (*J.Wolf*) بأن البحرية الجزائرية كانت عبارة عن "مشروع خاص" في معظم الفترة العثمانية. ذلك أن السفن كانت مملوكة من قبل الرياس أو الأغنياء الذين يمكن اعتبارهم منظمة من مالكي السفن، وكان للداي والآغا ورجال الديوان وسائل معينة للسيطرة على البحرية، وتتمثل في تنظيم مشاركتهم في الفوائد، ومنح الرخص للإبحار، ومحاولة إجبار الرايس على احترام المعاهدات. وقد تغير هذا النوع من التملك خلال القرن الثامن عشر، إذ أصبحت الحكومة أكثر استقرارا وتدريجيا أصبح الداي يتحكم في معظم سفن البحارة. ومع نهاية القرن الثامن عشر أصبح الأسطول مملوكا للدايليك (الداي ووزراؤه) وأضحى الرياس تحت سيطرة وزير البحرية[2].

هناك أسباب كثيرة لهذا التحول وأكثرها أهمية هو تدهور الأرباح في الحملات البحرية. فقد تمركز الإنجليز في البحر الأبيض المتوسط من خلال قاعدتهم بجبل طارق، والفرنسيون تحصنوا في قواعدهم بطولون ومرسيليا، بينما اشترى الهولنديون وبعض الدول الأوروبية حصانتهم من الهجوم بدفع إتاوة في شكل نقود أو معدات حربية، وعامل آخر هو تدهور نوعية الرجال الذين يحسنون القيادة. ومن الطبيعي أنه أمام هذا الوضع فإن رأس المال الخاص لم يجد الاستثمار في الحملات البحرية عملية مربحة.

وتجدر الإشارة أن سفن خفر السواحل لعبت دورا هاما في الحفاظ على أمن وسلامة سواحل إيالة الجزائر. لهذا أولت الجزائر عناية بهذه الفرقة البحرية، ففي سنة 1820م تمكنت فرقة خفر سواحل عنابة من إلقاء القبض على سفينة توسكانية كانت تصطاد المرجان بدون علم الإيالة. كما كانت مهمتهم تتمثل في الإشراف على نقل العتاد والذخيرة الحربية عبر الموانئ وسهولة نقل الرجال إلى المدن الساحلية[3].

1) خليفة، حماش، العلاقات ... المرجع السابق، ص 145–146.
2) جون.ب.وولف، لرجع السابق، ص 191.
3) Belhamissi, op.cit, T2, P.295

وتشير وثيقة مؤرخة في سنة 1732 م إلى تفاصيل دفاعات سواحل وهران، وأرزيو، والجهات الغربية منها من خلال سفن من نوع الغاليوطات والجدول التالي يوضح ذلك[1].

اسم السفينة	عدد المدافع	عدد بحارتها
سفينة البايليك	78	1.100
السويدية	58	660
سفينة قديمة للبايليك	48	548
سفينة خاصة	44	436
بنسبار	40	405
القارب الأسود	40	382
سليمان	40	382
قارة مصطفى	38	318
قاليسا	36	278
المالقة	36	268
الشمسية	36	268
الكريف	20	165
القارب السريع	/	600
سبع غلوطات	/	420
المجموع	**512**	**6150**

ومما يلاحظ أن الأوروبيين كانوا يسمون السفن الجزائرية من خلال الرسومات المتواجدة في خلفية المراكب، كالأسد الأبيض، والزهرة الذهبية، والغزالة الكبيرة، والهلال والبرتقالة الذهبية، التنين ذو سبعة رؤوس والحصان الأبيض[2].

1) ibid, T2, P.294

2) Tubert-Delof, «noms de navires Algériens au XVIe siècle», in, Revue internationale d'onomastique, N°3, 1970, PP.213-219.

وبخصوص مشروع البحرية الجزائرية إذا كانت قرصنة أم خاصة؟ يمكننا أن نستشف المعلومات من خلال المصادر المعاصرة، فلوجي **دي طاسي** يخبرنا بأن الداي بابا **علي شاوش** (1710-1718 م) كانت له سفينة خاصة يقودها قبودان باشا وفي سنة 1722م، احتجز الداي **محمد بن حسن** (1718-1724م) سفينة هولندية وأطلق عليها اسم الديليكية لتصبح فيما بعد تابعة للدولة[1].

وبالاعتماد على المصادر الأوروبية المعاصرة يمكننا رصد عدد السفن الحربية للأسطول الجزائري خلال سنوات مختلفة:

- 1724: 25 سفينة
- 1734: 14 سفينة
- 1760: 60 سفينة
- 1799: 12 سفينة
- 1815: 30 سفينة
- 1822: 12 سفينة
- 1825: 14 سفينة
- 1830: 15 سفينة[2]

وقد اهتم الداي **محمد بن عثمان** بتنظيم الأسطول الحربي، ففي عهده كان الشباك رمزا للبحرية الجزائرية ورأس حربتها باعتبارها سفينة خفيفة وسريعة في عرض البحر وبكثرة مجاديفها وأشرعتها. كما أنها مجهزة من 12 إلى 30 مدفعا[3]. ومع نهاية القرن الثامن عشر فضل البحارة نوع الشطية إذ يأمر من الداي **محمد بن عثمان** ثم صنع ستة شطيات وفرقاطة[4]. وكانت سفينة الشطية طويلة وسريعة ومكيفة للإبحار قرب السواحل.

1) Laugier de Tassy, op.cit, P.261.

2) Devoulx, «La marine», op.cit, PP.35-45.

3) Devoulx, «La marine», op.cit, PP.35-45.

4) Devoulx, «La marine», op.cit, PP.35-45.

وبفضل قوتها الحربية في البحار، اتخذها **صالح باشا** في حملته سنة 1774 م ضد روسيا[1]. ويسمى **دوفو** الشطية بالباركة[2]، في حين يصف **بارادي** السفن الجزائرية بقوله: "إن البحارة الجزائريين لهم أشرعة عريضة، (يقصد الشباك والشطية) فهم يفضلون السفن الخفيفة والسريعة ذات الأشرعة الجيّدة"[3].

ومن المعروف أن الأسطول الجزائري في سنة 1805 كان يتكون من القطع التالية:

نوع السفينة	عددها	عدد مدافعها
الفرقاطة	2	44 – 46 مدفعا
كروفات	1	34 مدفعا
شباك	6	18 مدفعا
غليوطة	2	16 مدفعا
غالية	1	3 مدفعا
غليوطة	2	3 مدفعا
شالوب (زورق)	149	1 مدفعا
المجموع	163 سفينة مسلحة	121 مدفعا[4]

وقد ساهمت الغنائم البحرية في التصاعد المستمر لعدد قطع الأسطول البحري الجزائري، والذي أصبح يقدر في سنة 1724 من السفن التالية[5]:

1) المصدر نفسه، ص 29.

2) Devoulx, «La marine»..., op.cit, PP.408-409.

3) Devoulx, «La marine»..., op.cit, PP.35-45.

4) Daniel, Panzac, «Un défi interrompu les flottes de commerce du Maghreb au début du XIXe siècle», in **A.H.R.O.S**, N°25, Pub de la fondation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, Tunisie, Août 2002,P.69.

5) Laugier de Tassy, op.cit, PP.264-265.

العناصر	عدد السفن	عدد مدافعها
السفن المصنوعة في الجزائر	1	52 مدفعا
	1	50 مدفعا
	3	44 مدفعا
	1	40 مدفعا
	2	38 مدفعا
	4	32 مدفعا
السفن المصنوعة في هولندا	1	26 مدفعا
	1	26 مدفعا
	1	22 مدفعا
	1	16 مدفعا
	1	14 مدفعا
السفن المصنوعة في انجلترا	1	22 مدفعا
	1	16 مدفعا
	1	12 مدفعا
السفن المصنوعة في إيطاليا	1	26 مدفعا
	1	10 مدفعا
	1	14 مدفعا
السفن المصنوعة في إسبانيا	1	14 مدفعا
السفن المصنوعة في البرتغال	1	10 مدافع

إن مظاهر قوة البحرية الجزائرية في العهد العثماني كانت تضمن للدولة مداخيل معتبرة كانت تأتي من ثلاث مصادر أساسية: حمولات السفن بالغنائم التي تؤخذ من البحر، ومبالغ افتداء الأسرى، والأتاوات التي تدفعها الدول الأوروبية تحت تدابير اتفاقيات شكلية لحماية سفنها من

استيلاء القراصنة، وهناك مصدر رابع كان يحصل عليه من المؤسسة البحرية بذاتها وذلك من خلال الإذن بالإرساء.

الأسرى المسيحيون:

لقد كان بيع وتوزيع الأسرى يشكل القسم الأكبر من مدخول الجزائر، فالمصادر الأوروبية تشير إليهم بأنهم كانوا عبيدا أو أرقاء في كامل الأراضي العثمانية، بينما تعتبرهم الجزائر أسرى حرب.

إن الأسرى الذين لا يختارهم الداي للعمل كحراس أو خدم ولا يشتريهم الباعة يصبحون ملكا للدولة، فيستعملون للخدمة في الحجارة عبر طرق الإيالة، وفي ضيعات الدولة، أوفي دار الصناعة بالجزائر وورشة بناء السفن. وقد كانت فترة القمة في الحصول على الأسرى في بداية القرن السادس عشر[1].

لقد كان الواجب الأساسي للقناصل الأوروبيين هوالافتداء المباشر للأسرى أو التدخل لدى السلطات الجزائرية نيابة عن المقبوض عليهم من أبناء وطنهم. ويتم اعتماد وسطاء أوروبيين من الدبلوماسيين، غالبا ما يكونون من الفرنسيين أومن رجال الدين الإسبان المسموح لهم بالقيام بأعباء المستشفى التابع لبلادهم بمدينة الجزائر، وهي المؤسسة الوحيدة ذات الطابع الاجتماعي والإسباني المهتمة بشؤون الأسرى الإسبان. وقد كان القنصل الفرنسي بالجزائر، هو الحامي "غير الرسمي" لهؤلاء القساوسة المختصين في عمليات الفداء[2].

وكانت هناك ثلاثة مجموعات مسيحية متخصصة في عمليات الافتداء وهي: جماعة الثالوث المقدس (Les trinitaires)[3]، التي كانت تشرف على أهم عمليات الفداء بالجزائر، ففي سنة 1789م كان لها حوالي مائتين

1) وليم، سبنسر، الرجع السابق، ص 131.

2) جون (ب) وولف، الرجع السابق، ص 217.

3) جماعة التنظيم الثالثي تأسست عام 1148م، وتنظيم الرحمة تأسس عام 1232م، الأول تنظيما فرنسيا، والثاني إيطاليا.

وخمسين فرعا منتشرة في البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، ومجموعة المرسدير (Mercedairs) وجماعة آباء الرحمة (الفرنسيسكان)[1].

لقد أدت العلاقات السيئة في عدة مناسبات بين القناصل الأوروبيين والدايات إلى اشتداد الوطأة على الأسرى، ففي عهد **الداي إبراهيم** (1732-1745م) أمر بوضع السلاسل على جميع المقبوض عليهم ويبعث بهم إلى العمل الشاق حتى حصول الموافقة على مبلغ أعلى للافتداء[2].

لابد من إثارة مشكل هام يخص تعداد الأسرى، هذا المشكل شأنه شأن إحصاء عدد سكان مدينة الجزائر التي كانت من أهم أسواق الفداء في البلاد الإسلامية. فالتقديرات الرقمية المطروحة سواء بخصوص عدد سكان المدينة أو بخصوص عدد الأسرى مستخرجة من مصادر أوروبية، ومتناقضة في بعض الأحيان، ولا يوجد في الأرشيف المحلي ما يؤكد أو ينفي تلك الأرقام. ففي سنة 1578م بلغ عدد الأسرى من الفرنسيين والإيطاليين والإسبان والمالطيين قرابة 25000 أسير، وفي سنة 1653 ارتفع هذا العدد إلى 30000، كما ارتفع إلى 36000 سنة 1691م، لكن مع بداية القرن الثامن عشر يلاحظ تراجع لأعداد الأسرى ضمن 10000 سنة 1700 إلى 2000 سنة 1738م، ليرتفع العدد إلى 7000 نسمة سنة 1750، ثم ليتأرجح بعد ذلك بين زيادة ضئيلة ونقصان حتى سنة 1830م، حيث تتناقض التقديرات بين 500 و122 أسير[3].

والأرقام التي بين أيدينا تبين لنا تنوع جنسيات الأسرى بمدينة الجزائر خلال فترات مختلفة. والجدول التالي يبين إحصاء الأسرى ما بين سنتي 1799-1800م.[4]

1) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 215-216.

2) وليم، سبنسر، الرجع السابق، ص 132.

3) Eugène.Plantet, les consuls de France à Alger avant la conquête, 1579-1830, Paris,

Hachette, 1930, P.44.

4) Berbrugger, «La régence d'Alger sous le consulat et l'empire», in R.A (N°19), 1875, P.30.

الجنويون:	95
النمساويون:	41
الفرنسيون:	64
الإسبانيون:	193
البرتغاليون:	95
سردينيون:	4
رومانيون:	4
اليونانيون:	377
كورسيكيون:	25
مالطيون:	77
بروسيون:	72
المجموع:	**1047**

ويفيدنا دفتر التشريفات بأعداد الأسرى ما بين 1802-1803م[1]:

النمسا	47
نابولي	365
البرتغال	366
جنوة	89
إسبانيا	33
صقلية	8
كورسيكا	16
اليونان	8
رومانيا	8
المجموع	**940**

1) Tachrifat, P.87.

وقد سبق **لفيديريكوكريستي** أن عبر عن ضرورة أخذ الحيطة حين تناول تقديرات عدد الأرقاء، لأن المشكل ليس في التقديرات فحسب ولكن في عدم التدقيق وفي تأكيد المجال، هل هو مدينة الجزائر أو ريفها أو إيالة الجزائر بكاملها؟[1]. بالنسبة لآخر العهد العثماني حدد العدد في عام 1642م؟ أسيرا، وهم الأرقاء الذين فكهم اللورد **إكسموث** بعد قذفه الجزائر بوابل من القنابل سنة 1816م وبغض النظر عن حياة الأرقاء في الجزائر، فإن غالبيتهم كانوا يرزخون تحت ثقل العديد من الممارسات، الأمر الذي أدى إلى انتفاضتهم في كثير من المرات، خاصة في الفترات التي تتغيب فيها غالبية قوات الجيش خارج المدينة، كما هو الشأن خلال سنوات 1559 و1662 و1753 و1763م[2].

أما بخصوص الظروف الصعبة وأوضاع البؤس التي كان يعيش فيها الأرقاء المسيحيون، فالمصادر الأوروبية –خاصة تقارير الرحالة والربان– بالغت كثيرا في تصويرها، إما لتأجيج نار القرصنة المضادة أو للدعاية من أجل جمع الأموال اللازمة لعمليات الفداء.

وبخصوص التقارير الأوروبية التي صورت أحوال الأسرى الأوروبيين بالجزائر فهي كثيرة لكن يغلب على مضامينها المبالغة، وهي بذلك تحتاج لحذر شديد في التعامل معها وفي مقابل ذلك فإن معلوماتنا عن ظروف أسرى الجزائريين في البلدان الأوروبية قليلة[3].

الغنائم البحرية:

تكاثرت في الفترة الأولى للعهد العثماني ثم أخذت في التناقص حتى كادت تتلاشى في القرن الثامن عشر، ثم عرفت مع نهاية العهد العثماني نموا ملحوظا مع محاولة تطوير البحرية وزيادة نشاطها الحربي خاصة في فترة انشغال أوروبا بحروب الثورة الفرنسية وفتوحات **نابليون**. وقد

1) Federico, Cresti «Alger à la période Turque: observations et hypothèses sur sa population et sa structure sociale», in **R.O.M.M** N°44, 1987, , PP.132-133.

2) جون (ب) ولف، المرجع السابق، ص 223.

3) بخصوص الاسترشاد ببحوث هذا الباب راجع:
Bono, Salvatori, «esclaves musulmans en Italie», in, Actes du colloque international, sur «la miditérranée au XVIIIe siécle», Aix-en-Provence, 1985, Pub de l'université de Provence, 1987, PP.189-207.

ارتبط تجدد نشاط البحرية الجزائرية بجهود بحارة مشهورين في مقدمتهم **الرايس حميدو** (1790 – 1815م)[1].

إن المداخيل الأساسية لغنائم الجهاد البحري كانت تتحول للدولة التي تأخذ الخمس (البنجق) ويوزع الباقي (الفيء) على أصحاب السفن المساهمين في تجهيز السفن. وكانت تأتي من ثلاث مصادر أساسية: حمولات السفن بالغنائم التي تؤخذ من البحر، ومبالغ افتداء الأسرى، والجزيات (الهدايا والأتاوات) التي تدفعها مختلف الدول الأوروبية تحت تدابير ثنائيات شكلية لحماية سفنها. وهناك مصدر رابع كان يحصل عليه من المؤسسة البحرية بذاتها، وذلك من خلال الإذن بالإرساء، ورسوم إعادة ترميم وتصليح السفن وورشات بناء السفن.

كانت غنائم الجهاد البحري موردا للرزق ومصدرا مهما للثروة وعاملا حاسما في تنشيط الاقتصاد الجزائري. فقد كانت مهنة مربحة في نظر كثير من المؤرخين المحدثين تنال الدولة من غنائمها حصة تتراوح بين السبع والعشر[2]، وتحظى بـ 12 بالمائة من أسعار السفن المحتجزة[3]، وتضع تحت تصرفها كل الأسلحة المصادرة في عمليات القرصنة باعتبارها غنائم حرب مشروعة، كما أنها تنال قسطا وافرا من المبالغ التي تدفع لافتداء الأسرى الأوروبيين. وفي هذا السياق فإن إسبانيا وحدها كانت تدفع سنويا ما قيمته 60 ألف قرش لافتداء أسراها البالغ عددهم ما بين 200 و300 أسير[4]

ومن أشهر غزوات الرايس حميدوالبحرية، استيلاؤه على السفينة البرتغالية (Le cygne)[5] في 8 ماي 1802م، مما وفر للجزائر أرباحا بلغت 166246ريالا أي 19423125 فرنكا[6].

1) ولد الرايس حميدو ابن علي حنور سنة 1770 م بمدينة الجزائر، في سنة 1790 م أوكل الداي حسن للرايس حميدو مهمة الإشراف على سفينة مجهزة بـ12 مدفعا ومنذ 1797 م أصبح أهم شخصية بحرية في الأسطول الجزائري.

2) Dan, op.cit.,p.83

3) Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Pub. Par A.Devoulx, Alger, imp. Du gouvernement, 1852.p.48.

4) Tubert Defof (G), «un état présent du royaume d'Alger en 1684», in, R.H.C.M, N°6-7, 1969, P.24.

5) كانت السفينة البرتغالية مجهزة بـ 44 مدفعا وتم القبض على 282 أسير برتغالي.

6) Devloux, «un exploit des Algériens en 1802»,in, R.A. (N°9) 1865, PP.126-127.

والجدول التالي يوضح لنا سجل الغنائم ما بين 1793-1815م[1]

التاريخ	مجموع الغنائم بالفرنكات	عدد الغنائم
1207هـ/1793م	1.352.315.45	15 غنيمة
1207هـ/1794م	1.204.366.36	3 غنائم
1209هـ/1795م	310.398.47	8 غنائم
1210 هـ/1796م	202.811.61	8 غنائم
1211 هـ/1797م	1.294.269.72	22 غنيمة
1213هـ/1798م	1.510.528.69	42 غنيمة
1214هـ/1799م	1.583.482.47	31 غنيمة
1214هـ/1800م	523.523.574.10	19 غنيمة
1215هـ/1801م	340.318	4 غنائم
1217هـ/1802م	575.152.74	20 غنيمة
1218هـ/1803م	43.187.62	/
1219هـ/1804م	272.850.11	9 غنائم
1220هـ/1805م	190.433.24	8 غنائم
1221هـ/1806م	283.439.36	3 غنائم
1222هـ/1807م	357.294.36	10 غنائم
1223هـ/1808م	297.105.81	10 غنائم
1224هـ/1809م	114.496.86	7 غنائم
1225هـ/1810م	171.347.62	/
1226هـ/1811م	513.137.23	4 غنائم
1227هـ/1812م	120.136.675.36	12 غنيمة
1228هـ/1813م	1720.329.74	3 غنائم
1229هـ/1814م	19.57.132.86	17 غنيمة
1230هـ/1815م	770.415.74	8 غنائم

1) Devoulx, « les registres des prises maritimes», in, R.A, (N°16) 1872, PP.70-77.

والملاحظ أن الغنائم استمرت إلى غاية 1827 م حيث تناهز 700000 فرنك ما بين 1817-1827م[1]. ومن الواضح أيضا أن الغنائم عملت على تغطية العجز المالي للإيالة ما بين سنوات لكن حملة اللورد **اكسموت** سنة 1816م قد وضعت حدا لهذا الانتعاش[2].

والملاحظ أن الجزائر أعدت حوالي 1008 سفينة للجهاد البحري ما بين 1737م و1799م، أي بمعدل سفينة في السنة، وبلغ مجموع الغنائم من 1765م و1799م، حوالي 376 غنيمة بمعدل 11 غنيمة في السنة[3].

وفي سنة 1802م تم تسجيل 20 غنيمة بمقدار مالي 575152,75 فرنكا وفي سنة 1814م حوالي 17 غنيمة بمقدار 1954132,86 فرنكا[4].

وإذا كانت الغنائم وأسلاب الحملات الداخلية وغنائم الحروب الخارجية سببا رئيسيا في إثراء الخزينة فإننا لا نطمئن إلى كتابات بعض الأوروبيين، أمثال الكاتب **بيرو** (Perrot) [5]، بل تدخل في اعتبارنا مجموع مصادر الدخل المتنوعة وعلى رأسها الضرائب والرسوم الداخلية. وما نستفيده من روايات الكتاب الأوروبيين هو أخذ فكرة عامة عن فخامة الثروات المجمعة في الخزينة، والتي دفعت حكام الجزائر وعلى رأسهم الداي وموظفو الديوان إلى سن قوانين خاصة واتخاذ إجراءات احتياطية كفيلة بضمان سلامة الخزينة وحفظ أموالها، ونستطيع أن نذكر من هذه الإجراءات مثلا مرابطة ستة عشر نوبتجيا لحراستها[6].

---

1) Devoulx, «les registres»..., op.cit, P.73

2) Tachrifat, P.86

3) P.Des feuilles, «Scandinaves et Barbaresques à la fin de l'ancien régime», in C.T, N°15, 1956, P.330

4)Dévoulx «Un exploit»...op. cit P 127.

5) A.M. Perrot, Alger esquisse Topographique et historique du royame et de la ville d'Alger, Paris, 1830, P. 50

6) لأخذ فكرة عن مصادر الدخل للجزائر العثمانية يرجى العودة إلى:
ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي... المرجع السابق، ص 85-126.

وذهبت بعض الروايات الأوروبية إلى حد القول بأن الغنائم هي الأساس في تكوين الخزينة الجزائرية كما هو الشأن عند السيد **غوراي** (Guerey)، صاحب المؤلف المتعلق بالخزينة الجزائرية في سنة 1791م[1].

الأتاوات والهدايا الإلزامية:

فرضت الدولة الجزائرية على الأمم الأوروبية المتعاملة معها تجاريا أتاوات، مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وإعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة، منها تخفيضات على الرسوم الجمركية، وهذا ما ينفي صفة اللصوصية القرصنية أو الاعتداء على حرية التجارة العالمية عن البحرية الجزائرية، والتي حاول الكتاب الأوروبيون إلصاقها بالبحارة الجزائريين، لتبرير تحرشاتهم والتمهيد لاعتداءاتهم.

تزخر مراسلات القناصل[2] وكتب الرحالة الأوروبيين[3] وسجلات الدولة الجزائرية[4] بقوائم طويلة للأتاوات والهدايا القنصلية ومما يلاحظ أن هذه الأتاوات والهدايا لم تعد في الفترة الأخيرة من حياة الإيالة الجزائرية التزامات مالية تساهم بدخل محترم للخزينة، بل أصبحت مجرد هدايا دبلوماسية وترضيات مالية تقدم مقابل حرية الملاحة ولنيل الاحتكارات والامتيازات التجارية[5].

ومما يلاحظ أن هذه الإتاوات كانت تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر، كما كان للظروف السائدة في تلك الفترة، تأثير على تحديد مبالغ تلك الإتاوات.

---

1) Henri. Klein, Feuillets d'El Djazaïr, collection des cahiers du comité du ville d'Alger, Alger, Fantana, L.chair, 1937, P90.

2) Plantet (Eugene), Les consuls de France à Alger avant la conquête, 1579-1830, Paris, Hachette, 1930.

3) مثال شاو–فانتور دوبارادي–دي بواناتيل – شالير..

4) مجموعة الوثائق العثمانية.

5) Emerit, «Le voyage de la condamine à Alger (1731)», in **R.A.**,(N°98), 1954, P.378.

والجدول التالي يوضح لنا مبالغ تلك الإتاوات وأنواعها:

1. <u>إسبانيا:</u> كانت تساهم بما قيمته 96.800 فرنك كاتاوة سنويا ومن أجل حماية مصالحها بالجزائر وإقرار السلم معها، لجأت إلى إرسال 2000 قنطارا من البارود وذلك بتاريخ 7 شعبان 1999 هـ/1785م[1]. وفي سنة 1804م ألزمت بإرسال 9 مدافع من عيار 24 و18 مدفعا من عيار 18 وفي سنة 1826م أكدت مع معاهدة السلم المبرمة مع الجزائر الإلتزام بدفع 150000 فرنكا[2].

2. <u>توسكانيا:</u> ألزمتْ قبل 1823 بدفع ما قيمته 250000 فرنك، كل سنتين مقابل إرسال هدايا معتبرة[3].

3. <u>البرتغال:</u> كانت مُلْزَمَة بدفع 20000 فرنك، إثر معاهدة 1822م.

4. <u>سردينيا:</u> أرغمت على دفع 216000 فرنك، إثر معاهدة 1746. وكانت الأتاوة السنوية تقدر بـــ 54000 فرنك حتى سنة 1816م[4].

5. <u>فرنسا:</u> كانت تدفع قبل سنة 1790 ما قيمته 37000 جنيه. وفي سنة 1816م ألزمت بدفع ما قيمته 200000 فرنك. وفي شهر جوان 1790م كانت فرنسا تدفع اللزمة التي حددت بستة وخمسين ألف وسبعمائة فرنك، تدفع على ستة أقساط[5]. وفي سنة 1791م قدم القنصل الفرنسي **فالبير** هدايا للداي والخزناجي والآغا بمناسبة تعيينهم في وظائفهم الجديدة، وقدرت بمبلغ 2000 ريال بوجو[6]، كما قدم القنصل **تانفيل** إثر وصوله مدينة الجزائر يوم 27

---

1) مج 3190، الملف الأول، ورقة 436.

2) MGR, Pavy, «La piraterie Barbaresque», in, R.A (N°2), 1857, 1858, P.351.

3) ibid,P.348.

4) ibid, P.351

5) جمال، قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830 م، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987م، ص 173.

6) جمال، قنان، العلاقات ...، ص34، هامش 50.

أبريل 1821م، هدايا معتبرة وزعت على حوالي مائة وستين شخصا، والتي كلفت الخزينة الفرنسية ما يزيد عن مائتي ألف فرنك[1].

6. <u>انجلترا:</u> تعهدت في سنة 1807م بدفع 267500 فرنك، مقابل حصولها عَلى بعض الامتيازات، بالإضافة إلى تزويد الجزائر بالمدافع والذخيرة الحربية. وكانت تدفع للجزائر حتى حدود سنة 1816م ما يقارب 350000 فرنك[2].

وعادة ما كانت انجلترا تبعث بالهدايا، وهذا ما حصل في عهد **حسن باشا** في سنة 1797م، حيث أرسلت بالذخيرة التالية: "أربعة مدافع مختلفة العيارات، عتاد حربي مكون من الأشرعة والخشب، ومائتين برميل بارود وأربعمائة كرة مدفعية بالإضافة إلى خمسة وعشرون صندوقا يحمل البنادق"[3].

7. <u>هولندا:</u> تدعمت العلاقات بين الجزائر وهولندا بتاريخ 12 مارس 1711م، حينما أرسلت المفاوض اليهودي **كوهين** (Cohen) من ليفورنة لإعطاء نفس جديد للعلاقات بين البلدين وبالمناسبة زودت هولندا الجزائر بما يلي:

8 مدافع نحاسية.

16 مدفعا حديديا.

800 بندقية.

كميات من البارود ومعدات حربية وفي سنة 1757م تم التوقيع على معاهدة يتم بموجبها دفع الأتاوة للجزائر، ودفع اللزمة المقدرة بـــ 125000 فرنك[4]. وتشير وثيقة عثمانية بأن هولندا دفعت للجزائر في 13 شعبان 1211هـــ/1797م. معدات مهمة تتكون من الحبال والأشرعة و300 قطعة خشبية والبارود ومعدات لصناعة السفن[5].

---

1) المرجع نفسه، ص 213.

2) P.350.

3) Tachrifat , Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Pub. Par A.Devoulx, Alger, imp. Du gouvernement, 1852. , P.42.

4, Belhamissi, op.cit, T1, PP.93-94.

5) مج 3190، الملف الأول، ورقة 438.

وخلال القرن الثامن عشر، وتدعيما للعلاقات بين الجزائر وهولندا زودت الجزائر بـــ ألف قنطار بارود، وألف بندقية، وألف مسدس، وألف سيف، وحبال وفي سنة 1807م دفعت 160000 فرنك[1].

8. **الولايات المتحدة الأمريكية:** في سنة 1783م كانت جمهورية الولايات المتحدة تدفع للجزائر مائة ألف دولار سنويا[2]، وفي أواخر سنة 1794م وافق الداي **حسن** على أن تقدم الولايات المتحدة الضريبة السنوية في شكل عتاد وأجهزة بحرية، وأن تقدم الهدايا مرة في سنتين والمقدرة بنحو279.500 دولار، وفي شهر سبتمبر 1795 م وافق الداي الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة، حيث تم التوقيع على معاهدة السلم مع المبعوث الأمريكي **جوزيف دونالدصون**، وبموجب هذا الاتفاق التزمت الولايات المتحدة دفع مبلغ 642.500 دولار للجزائر نقدا، بالإضافة إلى ضريبة سنوية قدرها 21600 دولار تدفع على شكل عتاد حربي وأجهزة بحرية[3].

تمكنت الجزائر من مساعدة الولايات المتحدة على عقد معاهدات سلم مع طرابلس وتونس، وكلفتها المعاهدة مع الجزائر ما يقرب عن مليون دولار في سنة 1797م[4].

ورصدت لنا وثيقة بتاريخ شوال 1210هـ/1796م، قائمة بالمعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للجزائر تتكون من 1000 قنطار من البارود، و 1000 قطعة خشبية لتجهيز السفن ومجموعة من كرات حديدية مدفعية[5].

ونقرأ في وثيقة أخرى بتاريخ 17 جمادى الأولى1215 هـ/1801م، أن سفينة أمريكية زودت بالعتاد التالي: 12 قنطار من البارود، 28 قنطارًا من المسمار، 29 قطعة خشبية للتبطين، و130 قطعة خشبية من نوع الروبلو، و2615 من الحجم الصغير[6].

---

1) Belhamissi, op.cit, T1, PP.23-94.

2) إروين، راي ، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776–1816م)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978م ،ص 33.

3) نفسه، ص 261

4) نفسه، ص 118.

5) مج 3190، الملف الأول، ورقة 444.

6) مج 3190، الملف الثاني، ورقة 5.

9. **الدنمارك:** تشير وثيقة بتاريخ 1209 و1210هـ/1795م، 1796م، بدفع الدنمارك للجزائر قائمة من الذخيرة والمعدات الحربية تتكون من 425 قنطارًا من البارود، و1000 كرة مدفعية، و41 قنطارًا من الحديد و8 قنطارًا من الأسلاك، و2000 قطعة خشبية من الحجم الصغير. والحبال ومعدات للسفن[1]. وفي سنة 1822م دفعت الدنمارك إتاوة 180000 فرنك كل سنتين[2].

10. **السويد**: رصدنا في إحدى الوثائق بتاريخ 1216هـ/1802م قائمة بالمعدات التي قدمتها السويد للجزائر منها: 23 قنطارًا من البارود، وكرات حديدية، و230 قطعة خشبية من نوع الروبلو، و2398 قطعة خشبية لصنع البراميل، وكميات من المسامير وتجهيزات لصنع السفن[3]. كما التزمت بدفع إتاوة 120000 فرنك كل سنتين بتاريخ 1822م[4].

11. **البندقية:** في سنة 1763 قدرت الإتاوة المفروضة عليها بـــ 5000 ريال. وفي سنة1802م وافق البندقيون على أن يدفعوا للجزائر 50 ألف دوكة و5 آلاف دوكة كل سنة، وذلك في مقابل حصولهم على امتياز يسمح لهم بتسيير خمس عشرة سفينة تجارية في البحر الأبيض المتوسط[5].

ومن الأمثلة الكثيرة حول المبالغ التي كان يدفعها قناصل فرنسا للحكومة الجزائرية خلا مراسيم تنصيبهم في مهامهم الجديدة. ما يوضحه الجدول التالي[6]:

1742	6400 جنيه
1763..........	13200 جنيه
1774	16600 جنيه
1791	48000 جنيه
1805	8000 جنيه
1811	160000 جنيه

---

1) مج 3190، الملف الأول، ورقة 451.

2) Pavy, op.cit, P.348.

3) مج 3190، الملف الأول، ورقة 441.

4) Pavy, op.cit, P.348.

5) إروين، راي، المرجع السابق، ص 33 – 34.

6) Blanvin, la condition et la vie des Français dans la régence d'Alger, Alger, 1899, P.79

وقبل سنة 1830 كانت العائدات الاجتماعية لممثلي القنصليات الأوروبية تتوزع حسب الدول التالية[1]:

الدولة	المبلغ
فرنسا	806660 فرنك
انجلترا	40000 فرنك
إسبانيا	150000 فرنك
البرتغال	363800 فرنك
هولندا	160000 فرنك
الولايات المتحدة الأمريكية	200000 فرنك
توسكانيا	15120 فرنك
الصقليتين	235400 فرنك
سردينيا	160000 فرنك
هانوف – بريم	15120 فرنك
السويد – الداغارك	27750 فرنك

يرى المؤرخ الأمريكي وليم **سبنسر** أن الضريبة كانت مفتاح العلاقات الجزائرية الأوروبية، وأن أوروبا كانت ملومة بدفع الجزية لأنها لم تطور سياسة أمن جماعي حقيقي ضد الجزائر. فكانت الجزية المدفوعة بمثابة حماية فردية، وكانت امتياز للقوى الأوروبية الصغيرة التي تعتمد في حياتها على التجارة السليمة. وقد طبقت الجزائر في هذا المجال سياستها التقليدية تجاه أوروبا (فرق وازدهر)[2].

بعد سقوط **نابليون** سنة 1815 تبدل الوضع الدولي. مما دفع بكثير من الدول الأوروبية إلى العمل على محو ما تعتبره اغتصابا وإهانة تلحقها الجزائر بالشرق المسيحي والحق الدولي، ففضلت الالتجاء إلى حماية الدول القوية[3].

1) Shaw, op.cit, PP.211-212.

2) وليم، سبنسر، المرجع السابق، ص147.

3) توسطت انجلترا لدول سردينيا وهانوفر وبريمن، وتوسطت فرنسا لدولة الكنيسة.

كانت إيالة الجزائر تتلقى مساعدات من الباب العالي باستمرار، ففي سنة 1198هـ/1784م، تلقت الجزائر مساعدات عسكرية مهداة من طرف الدولة العثمانية وتتمثل في كميات كبيرة من النحاس والخشب وأسلاك، ومجاديف، وكميات معتبرة من البارود[1].

وفي عهد الداي **مصطفى باشا**، عاد الحاج يوسف وكيل الحرج من اسطامبول وهو محمل بالذخيرة التالية: خمسون مدفعا من النحاس، أربعين قطعة حديدية وأشرعة، ألف وخمسمائة قنطار من البارود، مائتين قنطار من الرصاص، ثلاثون قنطار من التبغ، خمسمائة قنطار من الزفت، ألف قنطار من الأسلاك الحديدية وثلاثة عشر ألف كرة مدفعية[2].

والحقيقة أن استغلال بعض الوثائق العثمانية، تمكننا من العثور على معطيات جديدة بخصوص قضية المساعدات العسكرية العثمانية. وتفيدنا وثيقة بمعلومات ذات أهمية كبيرة، منها ما يتعلق بالإمدادات العثمانية المتمثلة في إرسال 500 قنطار بارود، و100 قنطار كهروجلية وسفينة من نوع قروت[3]. كما نجد نصا آخر يشير إلى صدور أمر سلطاني بتاريخ 1206هـ/1791م بموجبها تم إرسال الدخائر التالية: مدافع من نوع طوج والهاون، ومعادن الرصاص والحديد والأسلاك بمقدار ثلاثة آلاف قنطار[4].

وتطلعنا وثيقة أخرى مؤرخة في أواخر صفر 1235هـ/1819م بأمر من السلطان **محمود الثاني** تعزز إرسال مساعدات عسكرية للجزائر تتمثل في المدافع والبارود والأسلاك[5].

وهكذا نجد أن الدولة العثمانية كانت تساعد الجزائر بالمعدات الحربية إذا اقتضت الضرورة، وهذا في اطار الإستراتيجية العسكرية للدولة العثمانية في البحر الأبيض المتوسط.

1) Tachrifat, PP.40-41

2) Berbrugger,op.cit, P.12.

3) خط همايون، عدد: 16237، تاريخ 1245هـ

4) خط همايون، عدد: 56499، تاريخ 1206هـ

5) مج 3190، الملف الأول، ورقة 32.

الفصل الثاني

الجيش غير النظامي

كان الجيش الإنكشاري يطلب شيئين من حكام الجزائر. أولهما أن فرقهم يجب أن تكون القوة العسكرية الوحيدة ذات الأهمية والمسلحة في الإيالة. ويمكن وجود فِرَقٍ أخرى احتياطية ولكن يجب أن تكون رواتبها أقلّ ودرجتها ثانوية. ولم يحدث أي تغيير في هذا المبدأ إلا في السنوات الأخيرة من عمر الإيالة في القرن التاسع عشر عندما استطاع **علي خوجة** (1817-1818م)، أن يحرر نفسه من استبداد الجنود وذلك بإنشاء قوة عسكرية في إطار الفرقة الإنكشارية[1].

أما المطلب الثاني للإنكشارية فهوأن المجندين يجب أن يكونوا من غير سكان الإيالة. حيث رحبت السلطات بالجنود القادمين من أنحاء الدولة العثمانية، كما رحبوا بالمرتدين عن المسيحية، أما غيرهم فقد تم استبعادهم. وسواء كانت الفرقة من الأتراك المشارقة أومن المسيحيين فإنها قاومت جميع جهود أهالي الجزائر في الانضمام إليها. وهكذا فإنه من البداية إلى النهاية أصرّ إنكشارية الجزائر على أن مؤسستهم العسكرية يجب أن تكون عبارة عن جيش أجنبي دخيل على مجتمع الجزائر[2].

ولما قلة عدد الجند النظامي، وكثرت الثورات واشتداد الهجمات الأوروبية، لجأت الإيالة إلى تكوين جيش احتياطي تستعين به في قواتها العسكرية وتعزيز نظامها الحربي، وهو الأمر الذي أدى إلى خلق فرق موازية للجيش النظامي والتي تتكون من الكراغلة والفرق المحلية وقبائل المخزن.

1) تمكن الداي علي خوجة من التحرر من سيطرة الجيش على مقاليد السلطة وهذا من خلال انتقاله إلى القصبة في 2 ديسمبر 1817 وتكوين فرقة عسكرية محلية من عناصر زواوة والكراغلة لحمايته من استبداد الانكشارية.

2) هذا ما خلص إليه المؤرخ الأمريكي وولف ومن أن الأوجاق التركية ما هي إلا جيش احتلال، أنظر: جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 100.

والظاهر أن الداي **حسين** قد تخلى عن قاعدة منع تجنيد السكان داخل فرقة الإنكشارية، وقرر تسجيل فرق زواوة من منطقة القبائل في سجل الجيش الإنكشاري واعتبرهم كجنود نظاميين لا احتياطيين[1].

ونستشف هذا التغيير في القوانين العسكرية من خلال رواية المؤرخ الجزائري **الزهار** حيث يقول: "ثم أن الباشا **(الداي حسين)**، بعد رجوع **القبجي**[2] باشا، أراد أن يكتب العسكر النظامي من عسكر زواوة القديم فتكلم مع وزرائه وعماله، وقال لهم أني أريد أن أكتب العسكر النظامي من حيث زواوة، بأن يبعثوا أولادهم ليكتبوا في دفاتر الجيش النظامي وولى على ذلك العمل أربعة رجال من آغوات الترك وجعلوا كتابا أربعة شواش... فأمره الباشا (خوجة الترك) بكتابتهم في دفتر العسكر... وكتب منهم نحو الألفين..."[3].

وسوف نتعرض في هذا المبحث بشيء من التفصيل إلى فرقتي الكراغلة وقبائل المخزن والتي كانت تمثّل في النظام الحربي للجزائر خلال الفترة العثمانية بالجيش الاحتياطي.

أولا: الكراغلة:

لقد تزوج بعض عناصر الجيش الانكشاري من نساء جزائريات وأنجبوا منهن أطفالا. وهؤلاء هم الكراغلة أي أبناء الإنكشارية. ومن الطبيعي أن يطمح هؤلاء إلى مهنة آبائهم. ولكن غير المتزوجين من الإنكشارية نظروا إلى هؤلاء الأبناء على انهم خطر عليهم، فإذا وقع أي نزاع مع السكان فإن أولئك الأبناء قد ينضمون إليهم بدل الانضمام إلى الفرقة الإنكشارية. وهكذا عمل الإنكشاريون منذ البداية إلى الحد من عدد

1) كانت مهمة فرقة زواوة حماية الداي وخزينة الدولة، وكان عددهم حوالي 2000، راجع: L.Galibert, idem.

2) القبيحي هو القطبجي أو الكتوبجي أي رئيس الكتاب، وهو يشرف على سجل محاسبات الدولة وسجل القوانين العسكرية الذي يحتوي على الأسماء والألقاب والدرجات العسكرية راجع: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 129.

3) الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 165-166.

الكراغلة المسموح لهم بالتسجيل في فرقتهم ثم استصدروا قوانين تمنع صعودهم إلى مراكز القوة أو المسؤولية في الفرقة[1].

ابتداء من أواخر القرن السادس عشر أخذت جماعة الأتراك- العثمانيين خاصة الفرقة الإنكشارية تعزز سلطتها من خلال محاولة إبعاد جماعة الكراغلة. والتخوف هنا ذو خلفية سياسية، فبالرغم من رابطة الدم، كان هناك ما يبعث على القلق والخوف من إمكان انقلاب الكراغلة عليهم أو استخدامهم من طرف طائفة الرياس التي انتهى حكمها في العهد الأول (عهد البيلربايات) أومن طرف الباشوات المعينين مباشرة من اسطامبول لضبطهم والهيمنة عليهم[2]، وخاصة وأن أعدادهم كانت تتزايد بسرعة. فقد بلغ عددهم في حدود 1681م حسب بعض التقديرات التي ينبغي أن تؤخذ بحذر، لأن مصدرها أحادي، 5000 كرغلي في مقابل 10000 تركي[3].

وما كان يزيد من ذلك التخوف ارتباط الكراغلة بأرض الجزائر على عكس العثمانيين الذين هاجروا إليها لأغراض متعددة[4].

---

1) حسب الدراسات التاريخية فإن الزواج بين الأتراك ونساء شمال إفريقيا وخاصة بالجزائر كان زواجا مختلطا، نتج عنه ظهور طبقة الكراغلة وهم أبناء العبيد، لأن كوروغلي كلمة تركية معناها ابن العبد وهي إشارة إلى أصول هؤلاء الأبناء الذين ينحدرون من هذا الزواج.

ومصطلح "قول أوغلي" مركب من كلمتين "قول" بمعنى عبد و"أوغل" بمعنى ابن، وحسب قواعد اللغة التركية معناه أبناء العبيد. ووفقا لفلسفة الحكم عند العثمانيين، معناها أبناء عبيد السلطان العثماني. للمزيد من التفاصيل راجع:

Öcal, Oguz, «mariage entre les Turcs et les femmes d'Afrique du nord et problème de «Kuloglu» a l'époque Ottomane», in, AH.R.O.S, (N°25), Zaghouan, Août 2002, PP.93-95.

2) في سنة 1596 ثار الكراغلة بتشجيع خضر باشا (1595–1596م)، وتأييد سكان مدينة الجزائر على عناصر الانكشارية، فغرقت المدينة بالدم طيلة أشهر، وكنتيجة الثورة أن هاجرت الثلث من العائلات إلى مدن البليدة كما قامت السلطة العثمانية بعزل خضر باشا وتبديله بمصطفى آغا (1596–1599م). أنظر: Gaïd, op.cit, P.112

3) المقصود هنا تقارير الرحالة والتجار والدبلوماسيين الأوروبيين أوالآباء المسيحيين المكلفين بافتداء الأسرى.

4) Boyer (Pierre,), «le problème Kouloghli ans la régence d'Alger», in, R.O.M.M, numéro spécial, 1970, PP.81-82.

وفي نهاية الأمر قاد الاهتمام بمشكل الكراغلة والجهود الرامية لمراقبتهم، إلى اندلاع ثورات خلال سنوات 1629 و1633م ضد الأتراك، بهدف طرد من كان يعتبرهم "أجانب". وتمت الأولى في بجاية، وبعد القضاء عليها اتجه عدد من الثوار إلى منطقة القبائل التي يعتبر سكانها أشد المعارضين لحكم الأتراك. وانطلاقا من منطقة القبائل قام الكراغلة مجددا بثلاث محاولات للاستيلاء على مدينة الجزائر سنة 1633م. وقد كان من نتائج ثورة 1630م أن انفجرت القلعة الكبيرة التي احتمى بها الكراغلة. وإن هذا الحادث الذي وقع في دار البارود قد أدى إلى مقتل عدة آلاف من سكان مدينة الجزائر[1].

ولم يسمح للكراغلة بالتسجيل في فرق الإنكشارية إلا بعد الوباء الكبير الذي شهدته مدينة الجزائر ما بين سنوات (1648-1650م)، والذي اهلك الكثير من أعضاء الفرقة الإنكشارية[2]. كما استمر لجوء العثمانيين لخدماتهم عند الغزوات، إذ سمح لهم **شعبان آغا** (1661-1665م)، بحق الانتساب للأوجاق، ولو كان هذا الانتساب لم يصل إلى حد المشاركة الفعالة في الجيش والإدارة أو الصعود إلى السلطة كمسؤولين[3].

واستنادا إلى ما ذكره صاحب "المرآة" فإن الكراغلة استطاعوا في عام 1630م أن يقودوا انقلابا عسكريا بهدف الإستيلاء على الحكم، وقد أدى فشلهم ذلك إلى قتل عدد كبير منهم ونفي بعضهم خارج مدينة الجزائر[4].

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل قبولهم في الأوجاق معترف به في الإيالة ،بمقتضى نص قانوني ورد في وثيقة "عهد الأمان" الذي أصدره الداي **محمد بن بكير** في سنة 1162هـ/1748م[5].

ومما يلاحظ أنه مع نهاية القرن الثامن عشر وجدت أسماء بعض عناصر الكراغلة في سجلات دفتر أجور الإنكشارية وقد عكف المؤرخ

---

1) محمد خير، فارس، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دمشق: المطبعة الجديدة، 1981-1982م ص 136-137.

2) حول موضوع الكراغلة راجع:

de Grammont, «relations entre la France et la régence d'Alger au XVIe siécle», in R.A (N°23), 1879, PP.5-32/95-114/134/160.

3) Boyer, op.cit, P.84

4) Boyer, op.cit, P.84

5) Boyer, op.cit, P.84

الفرنسي **جون ديني** بدراستها[1]. ويشير كتاب لمحة تاريخية عن الجزائر أنه كانت هناك فرقة من الكراغلة إلى جانب الجند الإنكشارية وكان عددها 5000 رجلا، وتشير تقارير الضباط الفرنسيين الذين رافقوا المارشال **دي بورمون** في معركة سطاوالي أنه وجد فرقة كرغلية تحت إمرة **إبراهيم آغا**[2].

لكن وضعهم لم يتحسن طوال عهد حكم الدايات (1671-1830م)، حيث ظلوا في مرتبة أقل من آبائهم الأتراك. أكثر من هذا وخوفا من هيمنة طائفة الكراغلة تم منع أفرادها من تولي أعلى المناصب خاصة على مستوى المركز حتى لا يتم استغلال ذلك للهيمنة على جماعة الأتراك وبالتالي الاستيلاء على السلطة. ومع هذا فإنه في سنة 1693م سمح لهم **الحاج شعبان داي** (1688-1695م) بالتجنيد مرة أخرى ضمن قوات الإنكشارية ربما لحاجة هذه الأخيرة إلى أعداد إضافية بسبب القوات المعلنة في نفس الوقت ضد المغاربة والتونسيين، ولتأخر وصول مجندين جدد من الأناضول، كما أن المجندين منهم لم يصلوا إلى رتبة بلوكباشي[3]. وتشير بعض الدراسات استنادا إلى السجلات الإدارية لمدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية أنه جند منهم بين سنتي 1229-1235هـ/1819-1824م، ثمانمائة وستة أشخاص، وذلك في المدن الثلاث الجزائر وقسنطينة والتيطري[4].

وينفي الاعتماد عليهم في الغالب رهينا بالفترات الشحيحة التي لا يتم فيها استجلاب عناصر تركية جديدة، إما للحاجة إليهم على مستوى المركز، أو لحصول فتور في العلاقات لا يسمح السلطان على إثره بإرسال مجندين جدد أو لتأخر وصول الترخيص بذلك.

أما على مستوى البايليكات فباستثناء دار السلطان التي كان عدد الأتراك بها كافيا لتغطية معظم الحاجيات تقريبا، فإن الأمر في البايليكات الثلاثة الأخرى فالاعتماد على طائفة الكراغلة كان ضروريا لتولي المناصب الهامة والمشاركة في الفرقة الإنكشارية. ومن ضمنها وفي مقدمتها منصب

1) Deny, op.cit, P.19.

2) Deny, op.cit, P.19.

3) Pierre.Boyer, «Le problème»…op.cit, PP.8-84

4) خليفة، حماش، المرجع السابق، ص 123.

الباي. وقد تم إحصاء تولي أربع بايات من الكراغلة من ضمن خمسة لهذا المنصب في بايليك قسنطينة خلال الفترة الممتدة من 1700 إلى 1713م[1].

وفي بايليك الغرب تم تسجيل كرغلي واحد في الفترة من 1780-1803م و1805-1812م. وفي بايليك التيطري تم أيضا التعرف على كرغلي واحد هو **محمد الذباح** في المرحلة من 1768 إلى 1771م. وبايليك الشرق خلال سنوات 1792-1795م: **حسين باي بن حسن بوحنك**، و1803-1807م: **حسين باي ولد صالح** وما بين 1812-1815م: **محمد نعمان باي**، وكان **الباي أحمد** في المرحلة الأخيرة (1826-1837م).

وما يدل على تجذّر فكرة التهميش لدى الإدارة الحاكمة أن الكراغلة الذين يتم اللجوء إلى خدماتهم ضمن فرق الإنكشارية لا يتم تقييد أسمائهم في نفس السجلات المخصصة للأتراك[2].

لقد تكاثر عدد أفراد الكراغلة بالمدن الكبرى حتى بلغوا في نهاية القرن الثامن عشر في مدينة الجزائر حوالي 6000 نسمة[3]. كما أصبحوا يكونون غالبية سكان مدينة تلمسان وأصحاب الرأي فيها[4].

وقد تضاربت الإحصائيات حول أعداد الكراغلة في الجزائر خلال الفترة العثمانية، فتم إحصاء الكراغلة عشية الاحتلال الفرنسي بـ 15000[5].

1) وهم على التوالي:
- أحمد خوجة باي 1700-1703م.
- عبد الرحمان باي 1709م.
- حسين شاوش 1708م.
- علي بن صالح باي 1710-1713م.
للمزيد راجع: محمد الصالح، الفتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، (تقديم وتعليق: يحي بوعزيز)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1991، ص 50-54.

2) Boyer, le problème…,op.cit, PP.85-86.

3) Albertini (E), Marcais(G), l'Afrique du Nord Française dans l'histoire, éd Archat, Paris, 1937.P.222..

4) Boyer, «le problème»…,op.cit, P.87.

5) Carette, Algérie, F.Didot, Paris 1862, P.107.

في حين يقدرهم **شالر** في سنة 1825م بـ 20000[1]. أما **فانتور دي بارادي** فيقدر عددهم في سنة 1754م بحوالي 10000 رجلا[2].

دخل الكراغلة في حلبة الصراع السياسي حيث اعتبرت هذه الطائفة إحدى أدوات النظام التركي التي استخدمها في استغلال الرعية. وبالرغم من الارتباط العائلي بالسكان إلا أن نظرة هؤلاء نحو الأهالي تحولت إلى نظرة احتقار في أواخر العهد العثماني. اعترف أتراك الجزائر بحقوق الكراغلة وأشركوهم في تسيير شؤون الإيالة. وهذا بالرغم من محاولات كثيرة للإطاحة بنظامهم فقام الأتراك بطردهم من مدينة الجزائر[3].

وفي هذا السياق يشير **حمدان خوجة** في المرآة إلى أنهم مبعدون عن وظائفهم في أغلب الأحيان، ولكنهم يتقاضون مرتباتهم من الدولة ولم يكونوا يستطيعون الحضور شهريا إلى مدينة الجزائر. وهذا ناتج عن عدم إثارة حقدهم وغيظهم تجاه الحكام.

وكانت لسياسة الترضية والتقارب التي انتهجها الأتراك أثر سيئ في العلاقة القائمة بين الكراغلة وسكان الجزائر. إذ أصبح الجزائري ينظر إلى الكرغلي نظرة لا تختلف عن نظرته للسادة الأتراك الحاكمين[4].

وربما كان موقف **الأمير عبد القادر** من كراغلة تلمسان وزواتنة القبائل ذوي الأصل الكرغلي ،تعبيرا صادقا عن تلك العاطفة التي يحملها الأهالي نحو هذه الجماعة المتعاملة مع الأتراك.

لقد أظهر الكراغلة العداء تجاه **الأمير عبد القادر**، وهذا خوفا من فقدان مصالحهم، فاضطرت إلى تقديم المساعدات للجيش الفرنسي، حيث

---

1) شالر، المصدر السابق، ص 46.

2) de Paradis, Alger et Tunis..., op.cit, P.168.

3) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص155.

4) ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي،... المرجع السابق، ص 44.

تشير إحدى الوثائق الفرنسية أن 700 كرغلي انضموا إلى القوات الفرنسية التي كان يقودها القائد الفرنسي **فالي** (Valley)[1].

ثانيا: قبائل المخزن:

لقد كانت قبائل المخزن تمثل الجيش الاحتياطي في الجزائر. وقد أسست بناء على النظرية العثمانية التي اعتبرت الخدمة العسكرية من أهم واجبات المسلم. ووفقا لذلك قسمت الرعية إلى فئتين: فئة تؤدي ذلك الواجب فتحظى بالإعفاء من الضرائب وتتلقى مرتبات عينية على شكل غلال ومحاصيل زراعية أو مرتبات نقدية من خزين الدولة مثل الأوجاق، وفئة ثانية لم تكن تؤدي الواجب المذكور، فيفرض عليها دفع الضرائب.

وكانت قبائل المخزن حلقة الوصل بين السكان والحكام، فالسياسة العثمانية بالجزائر هي التي أبرزت مهام قبائل المخزن الإدارية والعسكرية، وهذا من خلال تواجدها في شكل مجموعات سكانية تعميرية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية، استمدت منها تماسكها. فهي متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها، فمنها من أقره الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سنداتهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من ستقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة[2].

واتخذت قبائل المخزن تسميات عديدة كقبائل: الصحاري والغرازلة وهاشم والعبيد والعثامنة، في حين اتخذت قبائل أخرى تسميات محلية وألقاب اشتقت من الوظائف التي كانت تمارسها والمهام التي كانت تقوم بها. فالزواتنة مثلا عرفوا بهذا الاسم لتوطنهم على ضفتي وادي الزيتون الذي يقع على الضفة اليسرى لوادي يسر جنوب شرق مدينة الجزائر رغم كونهم كراغلة، ومخزن المكاحلية عرفوا بذلك لنوع السلاح الذي اشتهر به فرسانها[3].

---

1) Emerit, «les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XVIVe siécle», in, A.E.S.C, (N°1), 1966, PP.45-46.

2) Pouyanne(M), la propriété foncière en Algérie, imp, A.Jourdan, Alger, 1900, P.291.

3) ناصر الدين، سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1984، ص98.

كان على الفارس المخزني في الجزائر أن يلبي طلب الخدمة العسكرية متى وجه إليه الأمر بذلك، ويبقى مجندا طوال المدة التي تكون الحكومة في حاجة إليه. وعليه أن يتحمل كل المصاريف التي تتعلق بحاجاته اليومية دون أن يتلقى من الحكومة أي تعويضات على ذلك بعد إنهاء الخدمة.

وفي مطلع القرن السابع عشر اعتمد الأتراك على قبائل المخزن لاستنزاف موارد الريف الاقتصادية وسد حاجاتهم من الأموال والثروات. وهو ما يفسر إرسال الحملات العسكرية ذات طابع فصلي تنطلق مع كل فصل ربيع وخريف من مراكز البايليك بقسنطينة والمدية ووهران ومعسكر والجزائر متجهة إلى الأرياف تتقدمها فرق الإنكشارية وفرسان المخزن. وقد أصبح المخزن في النظام الحربي للجزائر العثمانية بمثابة العمود الفقري لهذه الحملات.

وفي مستهل القرن الثامن عشر ازداد اهتمام الأتراك بالجزائر الداخلية، نتيجة ضغوط خارجية واحتياجات مالية ملحة، بعد أن شحت موارد الأتاوات وتناقصت غنائم القرصنة. ففي هذه المرحلة أصبحت قبائل المخزن الوسيلة والدعامة الأساسية لتطبيق الإجراءات الإدارية والحربية.

كان تمركز القبائل المخزنية ينحصر في المواقع الاستراتيجية، فهي تتمركز على المحاور الكبرى للمواصلات مثل الطريق السلطاني الذي يربط وهران بالعاصمة عن طريق هضاب الشلف[1].

ويمكننا تلخيص محطات التمركز الجغرافي لقبائل المخزن من خلال العناصر التالية:

حول الأبراج والحصون التي كانت تقيم بها الحاميات التركية، ففي هذه الحالة يساعد فرسان المخزن قائد الحامية عند الضرورة. ومن أشهر القبائل التي كانت تقيم حول هذه الأماكن: هاشم ببرج بوعريريج وعمراوة ببرج ساباو، وأم نائل ببرج يسر، والخشنة ببرج ثنية بني عائشة[2].

---

1) كانت حدود الجزائر واسعة كما ورثتها الإدارة الإستعمارية.

2) ناصر الدين، سعيدوني، دراسات وأبحاث ... (العهد العثماني)، المرجع السابق، ص 107.

بالقرب من الخوانق الجبلية والممرات وعند القناطر والجسور. ومن أهم الممرات والفجاج الجبلية التي استقرت بها قبائل المخزن: ممر سور الغزلان حيث قبيلة عريب، وممر الكنتور بين سطورة وقسنطينة وتحرسه قبيلة أولاد إبراهيم، وممر العقبة بين قالمة وقسنطينة وتحرسه دائرة الزناتية، ومضيق وادي يسر وتحرسه حرشاوة وزواتنة، ومضيق وادي جر وترقبه مخزن بوهران، ومضيق وادي مينا وتراقبه قبائل المكاحلية.

بجوار الأسواق الرئيسية، كسوق عين اللوحة بتاهرت، ويراقبه مخزن أولاد خليف، وسوق الأرباع جنوب التيطري وتراقبه قبيلة أولاد مختار، وسوق العثمانية غرب قسنطينة بالإضافة إلى حراسة مخازن ومطامر الحبوب والطواحين المائية الموجودة بالبايليك[1].

عند محطات القونان konaq المتواجدة عند نهاية كل مرحلة من مراحل المخزن لتكوين محطة للقوافل ومأوى للجيش الإنكشاري المتوجه نحوالجزائر أو مراكز البايليك والحاملة للضرائب الفصلية أوالسنوية. كما تستخدم هذه المحطات لتوقف ساعي البريد[2].

بالقرب من طرق المواصلات الرئيسية والمعرفة بالطرق السلطانية، والتي كانت تربط مراكز البايليك في مدن قسنطينة والمدية ومعسكر ووهران بمركز السلطة في الجزائر. فالطريق السلطاني الرابط بين الجزائر وكل من مدينتي وهران ومعسكر نجد العديد من القبائل المخزنية المستقرة حوله من الشرق نحو الغرب وهي على التوالي: مخزن بوحلوان بمليانة، ومخزن أولاد الصحاري، ومخزن بني يحي، وزمالة البغدادي، ثم مجموعات الدواير والزمالة المنتشرة في كافة الإقليم الوهراني[3].

أما إذا سرنا مع الطريق السلطاني الربط بين الجزائر وقسنطينة فنجد القبائل المخزنية التالية: مخزن الزواتنة، مخزن حرشاوة، مخزن الغريب، هاشم، العثمانية، والصحراوية بنواحي قسنطينة[4].

---

1) Emerit, «La situation économique de la régence d'Alger en 1830», in **R.A**,(N°2), Mars-Avril 1952, op.cit, P.170.

2) Rinn «Le royaume d'Alger sous le dernier Dey», in **R.A** (N°41), 1897, P.113.

3) Carette et Warnier, description et division de l'Algérie, Hachette, Paris 1847, P.49.

4) ibid, P.50

في الأماكن التي تمر بها الحملات الفصلية، والأماكن التي تتكرر فيها الثورات، وفي هذا السياق قام **صالح باي**(1771-1792) ومن بعده **أحمد باي** من قمع ثورات الأوراس والهضاب العليا الشرقية، وإسكان قبائل الزمول في هذه الأماكن بعد طرد قبائل عبد النور وأحلافها[1].

المواقع الحساسة التي كانت عرضة للهجمات والغارات الاسبانية والمغربية، كالقطاع الوهراني حيث استقرت قبائل المخزن من زمالة ودوائر.

وقد ركزت السلطات العثمانية على توطين الزمالة والدوائر في السهول الوهرانية للمرة الأولى بعد مصادرة أراضي قبائل بني عامر وخليفة المتعاونين مع الأسبان سنة 1709م. وفي المرحلة الثانية التي أعقبت طرد الاسبان من وهران سنة 1792م، قام الباي **محمد الكبير** بإسكان الدواير والزمالة بوهران، إحساسا منه إلى خلق قوة محلية تساعده على صد هجمات درقاوة ودسائس المغاربة بالإضافة إلى مراقبة نشاط قبائل حميان وبني عامر وفي مقدمتهم أولاد عبد الله وقيزة المشهورين بإخلاصهم للاسبان[2]. لقد انفرد البايليك الغربي بمميزات خاصة به تتمثل في الوجود الإسباني منذ مطلع القرن السادس عشر ومجموعات سلاطين المغرب المتتالية نتيجة الأطماع التوسعية، هذه الأوضاع التي عاشها البايليك جعلت القبائل المخزنية تلعب دورا هامه وتحتل مكانة معتبرة.

وبانضمام الحشم القبيلة المخزنية التي كانت توجد في سهول معسكر، وقبائل بني عامر التي انضمت إلى المخزن، هاتين القبيلتين الكبيرتين شكلتا معا قوة رئيسية لبايليك الجزائر من حيث القوة العسكرية وشجاعة المنتسبين إليه. إن قوة قبائل مخزن وهران تمكن من استمرار الحروب وهو الأمر الذي جعل دايات الجزائر في أواخر العهد العثماني يعتمدون عليها في الأوقات الصعبة[3].

---

1) ناصر الدين، سعيدوني، المرجع السابق، ص 110.

2) عبد القادر، الشرفي، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، (تحقيق: محمد عبد الكريم)، بيروت: مكتبة الحياة، بدون تاريخ، ص 26-30.

3) Boudin, Marcel, «la brève chronique du bey Hasan, Extrait et trad de la talat assad s'ouad de Mazari:», in, B.S.G.A.O, T44, 1924, P.25-30

تقاسمت أوطان بايليك الغرب خلال القرن الثامن عشر القبائل المخزنية التالية: الدواير والزمالة والغرابة والبرجية والمكاحلية[1]. وكان تمركزها الجغرافي في القطاع الوهراني عبارة عن خطين متوازيين، الأول بمحاداة الجبال التلية من سبخة وهران إلى الهضبة الوسطى للشلف، والثاني من سعيدة إلى سبدو وإلى غاية الحدود الصحراوية. هذا التوزيع كان يسمح لها بمراقبة الرعية ويجمع الضرائب. أصبح في مطلع القرن الثامن عشر عدد القبائل المخزنية في بايليك وهران ما يزيد عن 20 قبيلة[2]. وتأتي قبائل الزمالة والدواير على رأس المجموعة، حيث كانت تمون البايليك بأحسن الفرسان من بين القبائل المخزنية.

ومن الامتيازات التي منحت لقبائل المخزن ما يلي:

إعفائهم من مختلف أعمال السخرة المعروفة على قبائل الرعية(خدمة أراضي البايليك).

إعفائهم من الضرائب والاكتفاء بدفع واجب الزكاة والعشور

منح فرسان المخزن الخيول والسلاح ودفع مرتبات مؤقتة مثل ما كانت تعرف للجند الإنكشاري.

منحهم اقطاعات زراعية في حالة مشاركتهم في الحملات العسكرية.

هذا بغض النظر عما ينتفعون به من الغنائم والأسلاب، وأبرز مثال على ذلك ما منحه **الحاج أحمد** (1826-1837) آخر بايات قسنطينة لفرسان المخزن عندما أغار على قبيلة عبد النور وأحلافها، حيث أعطى 30 ريالا لكل فارس يستظهر برأس من رؤوس الأعداء، ومنح 10 ريالات لكل من يغنم بندقية للعدو، مع الاحتفاظ بكل ما يتم الاستلاء عليه من اللباس والمتاع[3].

---

1) محمد بن يوسف، الزياني، دليل الحيران، وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران (تحقيق وتقديم: الشيخ المهدي البوعبدلي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1979، ص 228.

2) Emerit, l'Algérie à l'époque d'Abdelkader, Paris, larouse 1951, P.13.

3) Feraud(Ch), Histoire de la province de Constantine, L.Arnolet, Constantine, 1869.P.151.

ولعل العامل الوحيد الذي ساهم في تدعيم امتيازات قبائل المخزن يكمن في أهمية المواقع الإستراتيجية والأماكن الحصينة والنقاط المكلفة بحراستها والمحافظة على هيبة الدولة بها[1].

ومقابل ذلك تحصلت القبائل المخزنية على امتيازات عديدة نذكر منها امتيازات قبائل الدواير التي كانت تتربع على أراضي تزيد عن 100000 هكتار سنة 1750م[2]، بالإضافة إلى الأراضي التي كانت تابعة لها إما بصفة جماعية أو فردية، كان لقادة القبائل المخزنية ممتلكات بالمدن تتمثل في منازل، وتوجد بأهم مدن بايليك الغرب مثل معسكر ووهران[3].

وكانت القبائل المخزنية تحتل مرتبة اجتماعية ممتازة، حيث أن وضعيتها كحليف للبايليك تمنحها الأمان، ومهمتها المتمثلة في جمع الضرائب تمنحها نوعا من السلطة والجاه.

كما شكلت القبائل المخزنية جهازا عسكريا أخذ تدريجيا مميزات وصفات الجهاز السياسي على المستوى الداخلي للقبائل المخزنية، فإن التخفيف من الضرائب مثل الإعفاء من ضريبة الخراج كانت ميزة ينعم بها جميع أفراد القبيلة. أما الإمتيازات الأخرى فهي محصورة على مستوى قادة القبيلة مثل آغا الدواير وآغا الزمالة[4].

يجمع الدارسون على أن هذا النظام الذي طبقه الأتراك في الجزائر، كانت له آثار سلبية على الرعية وخاصة في فترة الدايات، الذين تغاضوا عن الأعمال التعسفية التي كان يرتكبها رجال المخزن ضد الرعية. فهذه القبائل كانت تمارس النهب والسرقة وحرق المحاصيل الزراعية ومصادرة الحيوانات.

---

1) يمكن الرجوع إلى الدراسة القيمة حول الريف الجزائري في العهد العثماني ودور قبائل المخزن:
Saidouni (N), L'Algérois Rural à la fin de l'époque Ottomane (1791-1830), Beyrouth, Dar Al-Garb-Al-Islami, 2001,PP.346-349.

2) Robert, Tinthoin, colonisation et évolution des genres de vie dans la région ouest d'Oran de 1850 à 1885, Oran, Fauque 1947, P.29

3).Emerit, «Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du 19e siècle», in, **A.E.S.C.** (N°1), 1966 ,, P.49.

4) Walsin, Esterhazy, notice historique sur le makhzen d'Oran, Oran, Perrier, 1849, P.11.

الأمر الذي دفع بالمؤرخ الجزائري **ناصر الدين سعيدوني** إلى اعتبار المخزن قوة حربية عازلة لا طبقة اجتماعية رابطة، وعامل تفرقة وتشتيت لأهالي الريف لا وسيلة جمع وتأليف بين أفراد المجتمع. وقد ساهم هذا الدور على تدعيم نزعة الولاء للقبيلة وحال دون قيام طبقة وطنية أرستقراطية بالأرض قادرة على الدفاع عن مصالحها. فعشائر المخزن قاموا بدور الطابور الخامس المتنقل والعين الساهرة على مصالح رجال البايليك بالأرياف الجزائرية طيلة الفترة العثمانية[1].

ويضاف إلى ذلك أن استخدم الأتراك فرسان المخزن كسلاح يضربون به المناهضين لهم والمتمردين على حكمهم. مما ترك أثرا سلبيا على نفسية سكان الأرياف ونظرتهم إلى الوجود التركي بالبلاد. أما الأثر السلبي للنشاط العسكري للمخزن في مختلف جهات الإيالة فيمكننا رصده من خلال أمثلة عن أقاليم البلاد.

ففي بايليك الشرق أدت حملة **أحمد المملوك** (1818) باي قسنطينة عام 1818م على أمراء بني جلاب بناحية توقرت إلى الحصول على 10000 ريال بسطة، ونتج عنها قطع وتدمير 200 نخلة[2].

أما في بايليك الغرب، فقد تمكن الباي **محمد الكبير** بفضل جيشه العرمرم المكون في أغلبيته من فرسان المخزن (13000 فارس و2000 تركي) من نهب 14 أو15 دوارًا والاستحواذ على 6700 خروف وعنزة و5000 جمل و630 بغلا و720 بقرة وأسر 60 شخصا أغلبهم من النساء[3].

وفي بايليك التيطري قام الباي **مصطفى بومرزاق** (1809-1830) بمساعدة حوالي 4500 فارس مخزني من الاستيلاء على 10700 جمل بيعت في مكانها لقبائل القوم الحليفة. كما أحضر 120 من أعيان قبيلة الأربعاء كرهائن. ونفس

---

2) ناصر الدين، سعيدوني، دراسات...(العهد العثماني)، ص 123-125.

2) Feraud, le Sahara de Constantine, H.Jourdan, Alger 1887, P.80.

3) Emerit, «Les aventures de thedenat esclave et ministre d'un Bey d'Afrique XVIIe siècle», in, R.A (N°92), 1948, P.154.

المصير تعرض له أولاد مختار الشرقية على يد الباي **بومرزاق** من نفس السنة حيث غنم منهم بمساعدة المخزن 500 جمل و4000 خروف[1].

ولتوضيح مدى قوة المخزن ماديا وعسكريا، ما أشارت إليه الوثائق الفرنسية بخصوص قبيلة الحراكتة القاطنة على الحدود الشرقية من الجزائر حيث تعتبر من القبائل المتحالفة مع بايات قسنطينة، وتضم تحالفا يقدر بـ 32 قبيلة، كما تستطيع تجنيد 4000 فارس بالإضافة إلى تملكها مليوني رأس من الحيوانات[2].

ويتمثل دور قبائل المخزن من خلال ما توفره من قوة احتياطية للرجال. فقبيلتا الدواير والعبيد بالتيطري تستطيع المساهمة بـ 1200 محارب[3]. كما تساهم القبيلتان عند الحاجة بـ 600 فارس للحفاظ على الأمن وجمع الضرائب وحراسة الطرق ومطاردة اللصوص[4]. أما دواير ميلة وجميلة ووادي زناتي فكان بإمكانها تجنيد 1000 فارس عندما يقتضي الأمر[5].

ومن الأسباب الأخرى التي شجعت الأتراك على استخدام قبائل المخزن،الوضع المادي والتقليل من عدد أفراد الجيش المرتزق ، وعدم الإكثار من جلب المجندين من الأناضول ،لأنه يكلف الخزينة دفع أجور ومرتبات كبيرة تؤثر على ميزانية وموارد الدولة. لهذا بات من الضروري الاعتماد على قوة المخزن كدعامة عسكرية لحفظ الأمن. فبفضل قبائل المخازنية تمكن الأتراك من السيطرة على الأرياف الجزائرية، ومد سيطرتهم على جهات بعيدة من الإيالة، وأن يحافظوا

1) Aucapitaire et H.federman, «notice sur l'histoire et l'administration du Beylik de Titeri», in, R.A, (N°9) 1865, P.301.

2) Tableau de la situation des établissements Française dans l'Algérie, année 1840, P.328

3) Urbain, «Notice sur l'ancienne province du Titteri», in, R.A (N°87), 1943, PP.400-403

4) Boyer, l'Evolution de l'Algérie médiane de 1830 à 1956, Paris, Maison neuve 1960.P.31.

5) Urbain, op.cit, PP.403-404.

على الحاميات المتمركزة بالقرب من الأسواق والحصون الاستراتيجية والمواصلات الحية، واستخلاص الضرائب وإخضاع القبائل الثائرة[1].

لقد عجز الأتراك عن تجنيد أكثر من اثني عشر ألف رجل من أتراك وكراغلة في أوقات الحرب، لذا كان لزاما عليهم الاعتماد على المخازنية لتكون سندا داخليا لهم وقوة حليفة[2]. وخاصة بعد انخفاض عدد أفراد الجيش الانكشاري الذي وصل عشية الاحتلال أي سنة 1929م حوالي 3661 رجلا[3]. ومن الواضح أن الاستعانة بقبائل المخزن معناه تعزيز القدرات العسكرية للجيش العثماني.فيصل عدد أفراد فرقته عند الحملة إلى 30 ألف رجل ويضع تحت تصرف البايلبك 15000 محارباً موزعين على مختلف أنحاء البلاد[4].

وبفضل الخدمة العسكرية التي كانت تقدمها قبائل المخزن، تمكنت الإيالة من الحفاظ على أمنها الداخلي، كما استطاعت من إخماد حركات العصيان التي تعرضت لها بعض المقاطعات، مثل حركة الدرقاوي وحركة ابن الأحرش في أوائل القرن التاسع عشر[5].

1) Warnier et carette, op.cit, P.49.

2) Emerit, op.cit,P.44.

3) Tachrifat, PP.34-36.

4) Perrot, op.cit, PP.54-56,

5) لمزيد من التفاصيل حول دور قبائل المخزن في مواجهة الحركتين راجع: الغربي (الغالي)، الانتفاضات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 1985. 251 ص.

القسم الثاني

التطور السياسي والعسكري للجيش

أنتج القرن السابع عشر تغيرات جذرية في المؤسسات السياسية والعسكرية لأيالة الجزائر، وهي التغيرات التي سيكون لها على المدى البعيد تأثيرات هامة على هرم السلطة في الجزائر. فقد استطاع الجيش من الهيمنة على الشؤون السياسية والعسكرية لأيالة العهد العثماني، وذلك نتيجة الظروف التي مرت بها الجزائر. كما رافقت هذه السيطرة أن أصبحت المؤسسة العسكرية تعين وتعزل الحكام، مما أدى إلى صراع بين فرقة الإنكشارية (الجيش البري) وطائفة الرياس (الجيش البحري).

ولكن مع بداية القرن الثامن عشر عرفت الأيالة الجزائرية اختلالاً في التوازن المالي. نتج عنه ضغط مالي على الأرياف. ساهم في نشوب ثورات عديدة وجدت في الطرقية وسيلة للتعبير عن عدائها وكراهيتها للسلطات الحاكمة، الأمر الذي ساعد الإنكشارية على السيطرة السياسية والعسكرية للبلاد وخاصة في عهد الدايات.

الفصل الثالث

الجيش والحياة السياسية في الجزائر العثمانية

لعل أهم سمة ميزت وجود الأتراك العثمانيين بالجزائر هي هيمنة الجيش شبه المطلقة على أمور الإدارة والجيش والاقتصاد، وكان بعض الأقليات إما ممن ارتدوا عن المسيحية أومن اليهود الذين حظي بعضهم بامتيازات وارتقاء أعلى المناصب والرتب في هرم السلطة أوفي الميليشيا[1].

ومن المشاكل التي ظهرت على الساحة السياسية لايالة الجزائر، جهود الانكشارية في التدخل في طريقة تعيين الباشا. وإن نماذج الفوضى التي ستطبع سلوك هذه الفرقة خلال القرن السابع عشر قد ظهرت أول مرة بعد وفاة **صالح رايس** (1552-1556م) بالطاعون عند حصاره وهران. فقد انتخب الانكشارية خليفته، **حسن قورصو** (1556-1557م) ليكون الباشا الجديد. ولكن السلطان كان

1) لمزيد من التفاصيل حول سياسة التهميش في إيالة الجزائر أنظر:

قد رشح **محمد تركلي** لهذا المنصب، ولم يسمح الحاكم الجديد له بالنزول إلى المرسى، وعند تمكنه من **أخذ زمام** المبادرة استطاع أنصار **قورصو** أن يصطادوا **محمد تركلي** ويقتلونه في إحدى الزوايا بمدينة الجزائر[1].

يرى بعض المؤرخين، أن الصراع بين الانكشارية ورياس البحر حول منصب الباشا اندلع بعد انقضاء عهد الآغوات (1659-1671م). لكن أفراد الجيش الانكشاري تمكنوا من استرجاع نفوذهم واختيار الداي من بين صفوفهم إلى غاية سنة 1830م وهذا بعد إجبار **حسن ميزومورتو** (1683-1688م) على الاستقالة[2].

ومع نهاية القرن الثامن عشر تعرض الدايات للاغتيالات والعزل من قبل المؤسسة العسكرية، وتشير الدراسات التاريخية إلى ثورة الجند ضد الداي **شعبان** بسبب تورطه في حروب ضد تونس والمغرب، فقام الجيش بسجنه ثم خنقه بأمر من الداي **الحاج** (1695-1698م) ثم تعذيب خليفته للكشف عن الأموال التي خبأها[3].

بإمكان الدارس أن يستشف من نصوص تاريخية أن ستة دايات تعرضوا للاغتيال في يوم واحد ودفنوا عند باب الوادي بعد التمثيل بجثتهم[4]، ولكن بعض الدراسات ترفض بشكل قاطع هذه الرواية التي تعتبرها ضربا من الخيال لعدم ذكر أسماء المغتالين ولا تواريخ هؤلاء الدايات[5].

ومن تتبع الأحداث التاريخية للدايات وعن كيفية اعتلائهم كرسي الحكم، يتضح أن كثيرا منهم كان مهتما بالكشف عن المؤامرات والدسائس

1) محمد أمين، "ملاحظات حول سياسة التهميش والمهمشين بولاية الجزائر العثمانية"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 25، زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أوت 2002 م، ص17-41.

2) المرجع نفسه، ص 389.

3) Mouloud.Gaïd, op.cit, P.150.

4) Emerit, «un astronome Français à Alger en 1729», in, R.A, (N°84), 1940, P.228.

5) Grammont, Histoire…,op.cit, P.228.

بدل الشؤون العامة للإيالة، والمثال على ذلك ما حدث للداي إبراهيم الملقب بالمجنون الذي قام بالتخلص من 1700 رجل خلال الشهر الأول من تعيينه[1] بينما الداي "**عبدي باشا**، فكان يقتل كل من يشك في ولائه له، الأمر الذي جعله يتعرض لثلاث محاولات اغتيال ولكنها فاشلة[2].

وتشير بعض الدراسات أن حياة الداي تنتهي أحيانا بمجرد خروجه من القصر، وفي هذا السياق نسجل اغتيال الداي **محمد بن الحسن** من طرف رياس البحر وهو متجها إلى ميناء المدينة[3]. كما أن الداي **علي باشا**(1809-1815م) اغتيل في حمام قصره من طرف وكيل الحرج[4]. وقد لخص الأسقف **جوان كانو** (Cano) هذا الوضع البائس فيما يلي: "وهكذا كان يعيش (الداي) ولد بدون أطفال، وزوج بدون زوجة، وطاغية بدون حرية، وملك على عبيد، وعبد لرعاياه"[5]وقد حاول البعض منهم التخلص من حمل هذه المسؤولية بالهروب كما فعل **الحاج مصطفى** (1700-1705م). بعد فشل حصار تونس عام 1705، لكنه ألقي عليه القبض قرب مدينة القل ونفذ فيه حكم الإعدام[6]وقد أشار الأب القسيس **فو**(Fau) حين كتب سنة 1729م ما نصه: "أن الداي في الغالب لا يخرج من قصره.... فقد يحدث أنه إذا خرج من قصره أن تستقبله طلقة من بندقية تعفيه من لقب الداي ومن حياته معاً"[7].

لقد وصف كوندامين الداي بعبارة "مستبد وليست له حرية، أرستقراطي لكنه محروم من أرباح القرصنة"[8].

---

1) L.de Tassy, op.cit, P.130.

2) جون، وولف، المرجع السابق، ص 389-390.

3) L.de Tassy, op.cit, P135.

4) Boyer, «le problème»..., op.cit, P.94.

5) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 389

6) محمد خير، فارس، ، المرجع السابق ،ص 73.

7) Fau (le R.P, de la Mercy), «Description de la ville d'Alger avec l'observation d'une éclipse de lune qui arrive le 13 février 1729», in, R.A (N°84), 1940, P.252.

8) Emerit, «le voyage»..., op.cit, P.292.

ربما كان الوضع أسوأ من ذلك، لأن حياة الداي كانت غالبا في خطر، فمن الثلاثين دايا الذين حكموا بين 1683م و1818م لم يمت منهم موتا طبيعيا سوى ستة عشر، والأربعة عشر الآخرون منهم ماتوا مقتولين.

وتجدر الإشارة هنا أن عهد البيلر بايات والباشاوات قد تميز بالهدوء النسبي حيث لم يقتل سوى البيلرباي **محمد كردأوغلي، وحسن قورصو**، بينما قتل كل الأغوات، وحوالي نصف الدايات[1].

وأشار **ناحوم ويزمان** (Nahoum weissman) في بحثه عن التنظيم العسكري للدولة العثمانية، أن البايات في أقاليمهم لم تكن لهم أي سلطة على جنود الحامية الذين يخضعون مباشرة لحكم الأغا، والذي كان بدوره يتلقى الأوامر إلا من الداي نفسه. في حين كان قائد البرج يقيم خارجه رفقه عائلته، وكان يحضر إليه إلا لقضاء حوائج الرعية عند تقديمهم الشكاوي[2].

وقد سبقت لنا دراسة طريقة التجنيد التي وجدت في الجزائر خلال العهد العثماني، والمشاكل الناجمة عنها، كنقص الجنود بسبب التأخير في الالتحاق بالنوبات أو الفرار من أداء الواجب العسكري الذي يتقاضون عليه أجرا. إن سجلات الوثائق العثمانية تخبرنا عن حالات متكررة بمثل هذه التغيبات والتأخر في الالتحاق بالنوبات، فقد حدث أن بعث **خليل** آغا نوبة بجاية برسالة إلى الداي **الحاج علي** بتاريخ 1233 هـ/1814م يعلمه فيها بنقص اثني عشرة جنديا من نوبته موزعين كالآتي: بولداش واحد من سفرة الآغا بقي في مدينة الجزائر، أربعة من سفرة الكاهية لم يعلم وجهتهم، وسبعة جنود من سفرة البوكباشي، منهم جنديين بقيا في مدينة الجزائر[3].

وتشير وثيقة مؤرخة في 20 ذي القعدة 1244 هـ/ماي 1828م. برسالة بعث بها آغا نوبة مستغانم إلى الداي حسين يخبره فيها بأن اثنين وأربعين جنديا من جنود النوبة لم يلتحقوا بعد[4].

---

1) Grammont, Histoire..., op.cit, P.227.

2) Nahoum, Weissman, op.cit, P.171.

3) مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 73.

4) مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 320.

أن دراسة متأنية لخطوط المواصلات والتقسيم الإداري للإيالة الجزائر في أوائل القرن التاسع عشر[1]، وتتبع مراكز الحاميات العسكرية تجعلنا قادرين على تحديد مهام جنود النوبة المنتشرة في المناطق الداخلية على الشكل التالي:

حراسة الطرق الرئيسية وحماية القوافل ومرور قوات الجيش الانكشاري و**دونوش** الباي عند قدومهم إلى مدينة الجزائر.

وفي هذا الصدد أوكلت لبرج بوغني بمنطقة القبائل مهمة تأمين الطريق الذي كانت تمر به قافلة باي قسنطينة، ولكن الباي وفي وقت لاحق اضطر إلى تغيير مسلك القافلة بسبب تحطيم البرج والقضاء على الحامية من طرف القبائل الثائرة[2] والحقيقة أن دور هذه التحصينات لعبت الأدوار الرئيسية في توفير الأمن والحماية لحركة الجيوش أثناء تنقلاتها الميدانية وردع القبائل المتمردة، وخير مثال على ذلك ما ذكره الجاسوس الفرنسي **بوتان** (Boutin) عام 1808 م من أنه وجدت على الطريق الرابط بين مدينة الجزائر وقسنطينة ثمانون نقطة للحراسة والمراقبة، وهو نفس العدد على طريق الجزائر –المدينة– أما على الطريق الرابط من مدينة الجزائر إلى وهران فسجلت ما بين سبعين وثمانين نقطة مراقبة[3]

فرض النظام واستتباب الأمن داخل المدن، وإلزامها على إعلان تبعيتها للحكم المركزي، ومن هنا فإن دور الحامية ينحصر في تمثيل الأقاليم على المستوى المحلي لدى حكومة الداي.

محاصرة القبائل الثائرة التي شكلت شبه جمهوريات مستقلة داخل مناطقها الجبلية المحصنة وحيث أصبحت تشكل خطرا مستمرا على

---

1 كانت الحاميات العسكرية تتوزع بشكل جيد على طول خطوط المواصلات الأساسية.

2) Aucapitaine,op.cit,P.19.

3) Boutin, Boutin (Colonel), Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger. Pub. par G.Esquer, Paris, Champion, 1927.P.47.

التواجد العثماني بالجزائر[1]، وهو الأمر الذي دفع الإيالة إلى محاولة بناء أبراج محصنة داخل هذه المناطق ومحاصرة القبائل اقتصاديا[2]

والنتيجة أن جنود هذه الأبراج انحصرت مهامهم في الدفاع عن الحصن دون التورط في أي عمل عسكري خارجه، ولكن يتأتى لهؤلاء الخروج في حملة عسكرية من دون الاستعانة بالقبائل الحليفة المتواجدة بالمنطقة[3].

وتبرز أهمية هذه الأبراج في هندستها المعمارية ذات الطابع العثماني، إذ تتكون من طابقين، الطابق الأول عموما هو مخصص للذخيرة والعتاد، أما الطابق الثاني فتوجد به غرف الجنود وقادتهم ويشمل على فتحات لفوهات المدافع لمراقبة المناطق المحيطة بالبرج وحماية المنطقة والجماعة المشرفة على المدفعية تسمى بالطوبجية يقودهم "باشي طوبجي"[4].

وقد زاد في تدعيم أهمية هذه الأبراج أن ظهرت تجمعات سكانية، أصبحت عبارة عن قوى يتوافد عليها السكان طمعا في الأمن والاستقرار. ويعقد الضابط الفرنسي "كارت" أن مثل هذه التجمعات السكانية المحيطة بالحامية كانت عادة ما تجمع اللصوص والهاربين من قبائلهم. وبمرور الزمن يمنحون قطعة من الأرض لزراعتها أو يصبحون جنودا أو خيالة بعد تدبيرهم على السلاح، كما يتوافد على هذه المحميات

---

1) ينطبق هذا الكلام على القبائل القاطنة في التل والقصور والصحراء أيضا. وأبرز مثال على قوة هذه القبائل، ثورة قبائل بني عباس التي هددت الوجود العثماني ما بين (1550-1590م)، حيث تمكنت من السيطرة على المنطقة الشرقية، وبالتالي مراقبة الطريق السلطاني الرابط بين قسنطينة ومدينة الجزائر، فاسرع الأتراك إلى إبرام الصلح مع هذه القبائل والاعتراف باستقلالها.

للمزيد راجع:

. Grammont, Histoire…,op.cit, PP.90-91

2) الغربي، الغالي، المرجع السابق، ص 140.

3) Robin, «note sur l'organisation…», op.cit, P.134.

4) يضم برج سيباوطابق أرضي به المخازن والذخيرة والسجن، بينما الطابق العلوي فيضم غرفة القائد والشواش والجنود ومخزن للسلاح، ومطعم، وفتحات للمدافع. أنظر: Robin, «Notes …», op.cit, P.203

الصرب والكراغلة والنساء ذات الأخلاق المشبوهة، مما ينتج عنه اختلاط بين عناصر السكان عن طريق التزاوج وتدريجيا تتكون الزمالة[1].

وأبرز الأمثلة على هذه الاغتيالات، ما حدث للداي **محمد بن حسن** (1718–1724م) الذي اغتيل رفقه الخزناجي، ولكن المتآمرين بدورهم صفوا عن آخرهم من قبل رئيس الطباخين وعبيده. إن الخليفة لهؤلاء الدايات خلال القرن الثامن عشر، كان أحد وزرائهم الذي هو في العادة الخزناجي. ويمكن أن يكون الرجل الراغب في المنصب الداي شبه أمي، وأن يكون ابن فلاح، وكمثال على ذلك ما ردده الداي بابا **علي شاوش** لأحد عبيده واصفا حالته قبل توليه منصب الباشوية:"لاحظ دور الصدفة في حياة الإنسان وكيف توصله إلى قيادة الرجال، فمنذ أربعين سنة كنت أرعى الأغنام في إحدى قرى آسيا، واليوم أنا ملك عظيم"[2].

ونتيجة لذلك كان الرجال الذين أصبحوا دايات قد جاءوا معهم بأنواع كثيرة من التجارب والقدرات والخصائص الذاتية. وهناك عدد منهم كانوا حكاما كرماء ومتفهمين، بينما كان آخرون طغاة متشككين لا يثقون في أحد.

ومن العوامل التي تستوجب الذكر أن الداي أو الباي أو الآغا[3] أي كبار الموظفين، إذا اغتيلوا– وهذا كثير الحدوث– جردهم الديوان من جميع ممتلكاتهم وممتلكات زوجاتهم وعائلتهم، وأصبحوا بين عشية وضحاها لا يملكون شيئا[4]. والجندي الحديث في المهنة (اليولداش) فإنه لا يسمح له بالزواج لأنّ أجرته لا تمكنه من تكوين عائلة وتغطية نفقاتها. إذ عندما تعطى له رخصة الزواج يحذف اسمه من قائمة الجنود الذين ينالون موادهم الغذائية من على حساب الدولة، وبذلك يفقد الجندي العديد من الامتيازات خاصة الإعفاء من الضرائب والتسهيلات المتعلقة

1) M.Renaudot, op.cit, P.86

2) محمد، بوشناق، الجيش الإنكشاري في الجزائر خلال العهد العثماني (1700 - 1830)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران 2000-2001، ص 156.

3) آغا الجيش أو آغا الهلاليين، يدوم حكمه شهرين قمريين، لا يستطيع الخروج من مقر حكمه خلال هذه الفترة إلا لحضور جلسات الديوان، أو لحضور دفع أجور الجند.

4) Shaw, op.cit, P.155

بالتخفيضات في الأثمان ويصبحون مضطرين لتحمل نفقات عائلاتهم اعتمادا على رواتبهم الضعيفة[1].

وإليك جدول أهم الدايات الذين تعرضوا للاغتيال من طرف عناصر الجيش الانكشاري[2].

– جدول اغتيال الدايات

الداي	فترة الحكم	طريقة الاغتيال
بابا حسن	1682–1683م	أعدم من طرف عناصر الانكشارية.
الحاج شعبان	1688–1695م	أعدم خنقا بعد تعذيب شديد.
الحاج مصطفى	1700–1705م	أعدم خنقا.
محمد بكداش	1707–1710م	أعدم خنقا.
دالي إبراهيم	1710م	قتل في الساحة بعد رميه بقنبلة من أعلى القصر.
محمد بن حسن	1718–1724م	قتل بالرصاص قرب البحرية.
إبراهيم كوتشوك	1745–1748م	قتل مسموما.
محمد بن بكير	1748–1754م	قتل خنقا في قصر الجنينة.
مصطفى باشا	1798–1805م	قتل ذبحا.
أحمد باشا	1805–1808م	قتل رميا بالرصاص وهويحاول الهروب من القصر.
علي الغسال	1808–1809م	أجبر على شرب السم فرفض ذلك فخنق.
حاج علي	1809–1815م	قتل خنقا في الحمام.
محمد الخزناجي	1815م	قتل خنقا في قصر الجنينة.
عمر باشا	1815–1817م	نفذ فيه الحكم خنقا.

1) Aucapitain,op.cit,P.155.

2) تم استيقاء هذه الأحداث من مختلف المصادر والمراجع

ساهم رجال البحر بدور فعال في التطور السياسي للجزائر إلى جانب الجيش البري، فرتبة وكيل الحرج (وزير البحرية) قد تطورت منذ القرن السادس عشر، ففي العهود الأولى كانت مهمة وزير البحر تقتصر على محاسبة ومراقبة الذخيرة والإشراف على بناء السفن وتجهيزها بالأسلحة والسهر على تنظيم الغنائم بالإضافة إلى أعمال الميناء والتخفيف من شدة الصراع الذي كان يدور في الغالب بين البحارة والجنود، كما يشرف على تنظيم التجارة الخارجية والنقل البحري.

وبمرور الزمن ارتقت مكانة وكيل الحرج بسبب التطور السياسي للطائفة، فكان بمثابة وزير البحر يترأس الإيالة أو يعين في منصب الخزناجي (وزير أول) فبعد وفاة الداي **محمد بن عثمان** سنة 1791م، خلفه وكيل الحرج بابا حسن[1]. ومن هنا يتضح لنا الدور القيادي لرياس البحر في تولي مهام الدولة. ففي عهد هذا الذي تمكن خصمه علي بورغول من الهروب إلى طرابلس ليصبح حاكما، فأرجع الداي **حسن** اللوم إلى الخزناجي فاستبدله بأحمد زمرلي رايس الذي كان يشغل وظيفة قبطان ميناء بابا الجهاد[2].

ومن خلال تفحصنا لتقارير القناصلة الأوروبيين، نلتمس التأثير الواضح لشخصية وكيل الحرج. فقد رصد لنا **فانتوردي بارادي** قصة عن قوة رياس البحر خلال الفترة التي أعقبت اغتيال الداي محمد بن **بكير**. حيث اتهم كل الموظفين السامين في الإيالة باستثناء وكيل الحرج[3].

والحقيقة أن المتتبع لتاريخ التطور السياسي لرياس البحر يلاحظ أنه رغم الدور القيادي الذي كان يلعبه وكيل الحرج في تسيير شؤون البلاد، إلا أنه كان لا ينجو من عقاب الدايات وتوبيخاتهم. وسجل لنا **فالبير** في

1) عُيّنَ بابا للجزائر في 28 جويلية 1791 م، وبقي حاكمًا لهذا المنصب إلى يوم وفاته في 14 ماي 1798م

2) الزهار، المصدر السابق، ص 142.

3) أغتيل الداي محمد في قصر الجنينة من طرف جندي يوم 15 ديسمبر 1754 م، فحدثت ثورة عارمة انتشر لهيبها في شوارع مدينة الجزائر، ودار الصراع بين الأوجاق والديوان مما تسبب في مقتل العديد من وجوه الإيالة، من بين هؤلاء خمسة دفنوا بمقبرة الباشاوات بباب الوادي.

ملاحظاته أن الداي **إبراهيم كوتشوك**[1] حاول السيطرة على مقاليد البحرية من خلال إحيائه لسنة 1746 م لرتبة أمير البحر (أميرال) التي كانت شاغرة منذ زمن، وقلدها لأحد شيوخ الرياس هو **الحاج تورلا**، وهو رجل حاولت القنصلية الفرنسية كسب وده بتقديم هدايا له مقابل العمل على تسهيلات منح الامتيازات للفرنسيين بالجزائر والظاهر أن الداي وجد صعوبات كثيرة حاول تحرير نفسه منها وخاصة قضايا الفضائح حتى لا يتعرض لانتقادات الدول الأوروبية من جهة أو لطائفة الرياس من جهة أخرى[2].

وقد لاحظ **الأوروبيون** أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه شخصية وكيل الحرج، في التأثير على القرارات التي تصدر من طرف الداي. فقد كتب **فالبير** أن وكيل الحرج يحتل مكانة سامية بعد الداي في الجزائر وهذا في عهد **محمد بن عثمان** داي وكان الاتصال بهذه الشخصية يتم مباشرة لعقد الصفقات التجارية مع الجزائر[3].

وتتضح أهمية هذه المكانة، من خلال ما رصدته لنا التقارير الرسمية المحفوظة بأرشيف القنصلية الفرنسية بالجزائر حيث تشير: "في 11 سبتمبر 1756م اجتمع المفاوضون الفرنسيون المقيمون بالجزائر باستدعاء من الداي لحضور مراسيم تعيين **عمر رايس** في منصب وكيل الحرج، ويضيف أحد المسؤولين الفرنسيين بهذه المناسبة، أن هذا الحضور مهم لتطور العلاقات الفرنسية -الجزائرية بخصوص المسائل التجارية، لأن مساندة هذه الشخصية لنا تعتبر دعمًا كبيرًا لتحسين العلاقات بين البلدين"[4].

وشخص لنا **دي كيرسى** (Dekercy) صورة عن بعض وكلاء الحرج قائلا: "يبلغ وكيل الحرج حوالي سبعة وثلاثين أوثمانية وثلاثين سنة ويضن نفسه أنه يسير مصالح أوربا بالجزائر. كما يعتقد أن إرادته هي القانون،

1)حكَم هذا الداي الإيالة ما بين 1745–1748 م، وتم اغتياله عن طريق وضع السم له في الطعام من طرف جنود الانكشارية بالجنينة في 3 فيفري 1748 م.

2) Belhamissi, op.cit, T2, P.225-226

3) ibid,PP.91-92

4) Devoulx,op.cit,PP.71-72

فبمجرد عودته من الباب العالي (القسطنطينية) وهو مجهز ومحمل بالعتاد والأسلحة والجنود، يوظفها كورقة رابحة وضاغطة على الداي والديوان معا"[1].

وتشير شهادة كاتب رسمي معاصر للداي **حسين باشا**، أنه عيّن بتاريخ الاثنين 11 صفر 1211م هـ/ 15 أوت 1796م سيد الحاج **محمد بن علي** باشا في منصب وكيل الحرج. وفي نفس السنة ألغى هذا المرسوم، وجرد سيد الحاج محمد من منصبه في 7 شعبان أي ستة أشهر من تاريخ تعيينه كوزير للبحرية: "...بينما عن جلوس بمنزل **الحاج محمد**، حضر بسكري يعمل في خدمة **مصطفى آغا** وبرفقته جنديين من النوبة، ألقوا القبض على الحاج وأخذوه إلى السجن دار سركاجي، وعندما سألناه عن هذه المحاكمة، اكتشفنا أنه جُرِّدَ من جميع أملاكه ومن ألقابه..."[2]. وتعود أحوال الحادثة إلى كفاءة ومهارة هذا الرجل في تسيير شؤون الإيالة، مما أثار عليه حسد الداي والديوان.

وأبرز ما يلاحظه الدارس لتاريخ الجزائر العثمانية، أن الجيش من الناحية السياسية كان له دور كبير في تثبيت دعائم الوجود العثماني بالجزائر، ويظهر ذلك من خلال العمل على توسيع نفوذ الإيالة. ففي مطلع القرن السابع عشر أصبحت فرقة الجيش الانكشاري ثاني قوة رئيسية في الجزائر بعد الباشا ويرجع ذلك إلى حالة الاستقرار التي عرفتها البلاد خاصة بعد ثورات الكراغلة ما بين عامي 1629م و1633م[3].

كما ساهمت هذه الجماعة في إنعاش الخزينة بالضرائب خاصة بعد تراجع غنائم الجهاد البحري منذ القرن الثامن عشر، وبظهور ديوان الانكشارية سيصبح مستقبل الإيالة بيد المؤسسة العسكرية.

---

1) Belhamissi, op.cit, T2, P.222

2) Feraud, «Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1775 à 1805», in **R.A.** (N°18), 1874, op.cit, P.308.

3) Deny, op.cit, P.221

الفصل الرابع

دور الجيش في الميدان العسكري

كان لفقدان الغنائم والإتاوات النقدية وصعوبة جمع الضرائب الأثر الكبير كلها في تعرض حكومة الدايات للخطر، والملاحظ أنه ما بين عام 1710 و1798م لم يعين على رأس الإيالة سوى تسعة دايات، استطاع ثلاثة منهم أن يحكموا لفترة تمتد من 1754 و1798م، أي مدة أربع وأربعين سنة، ويأتي على رأس هؤلاء الدايات، **محمد بن عثمان باشا** (1766-1791). وعندما عجزت السلطة عن توفير الأموال المخصصة لرواتب الجند، لجأت إلى إرهاق السكان بالضرائب، وكان الدايات خلال نهاية القرن الثامن عشر مجرد أدوات بيد الجيش، فخلال عهد الفوضى تولى شؤون الإيالة ثمانية دايات قتل منهم الستة الأوائل الذين حكموا ما بين عامي 1798 و1817م بينما مات السابع على فراشه، أما آخرهم وهو الداي **حسين** فقد رحل من الجزائر بعد توقيعه على معاهدة الاستسلام مع فرنسا عام 1830م والمتتبع للأحداث التي ميزت فترة هؤلاء الدايات يستنتج دور الجيش في تدهور الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية للإيالة والجدول التالي يرصد لنا الامتيازات المخولة للجند ما بين الفترة الممتدة من 1798 و1830م[1].

جدول امتيازات الجند

الداي	فترة الحكم	الامتيازات المقدمة للجند	ملاحظات
مصطفى باشا	1798-1805م	سمح للجند بنهب الحي اليهودي.	منح لليهود حرية التصرف في شؤون الإيالة.
أحمد باشا	1805-1808م	-ضاعف أجور الجند. -منح صاعين من القمح لكل جندي متزوج.	كون فرقة من الفرسان قام الإنكشارية بثورة ضده عام 1807م.
علي الغسال	1808-1809م	- اقترح على الجند نهب المدينة.	تميز عهده بشل النشاط

---

1) محمد، بوشناقي، المرجع السابق، ص 187-195

		- استيلاء الجند على الأملاك الموقوفة للحرمين الشريفين.	الاقتصادي لمدينة الجزائر.
الحاج علي	1809-1815م	-تناقص أعداد الجند. -ضاعف رواتب الجند.	التحرشات التونسية والأوروبية.
محمد خزناجي	1815م	-إصلاح النظام المالي وإحصاء الجنود المسجلين في دفتر الإنكشارية	أجور وهمية لـ 700 جندي خارج الخدمة العسكرية.
عمر باشا	1815-1817م	-إفلاس الخزينة. - تناقص عدد المتطوعين. -توزيع المال على الجند لتفادي الثورة.	حملة اللورد إكسموث 1816م
علي خوجة	1817-1818م	-فرض الطاعة والانضباط بين الجنود. -أقام فرقة من الحرس الخاص. - كوّن فرقة عسكرية محلية من القبائل والكراغلة تضم 8000 مقاتل. -أصدر قرارا بحل فرقة الانكشارية.	
حسين باشا	1818-1830م	-أصدر عفوا في حق الانكشارية -محاولة اغتياله من طرف الانكشارية جعلته يتحصن في القصبة تحت حراسة جنود زواوة.	الحملة الإنجليزية 1824م الحصار البحري الفرنسي 1827م

كانت مهمة الجيش العثماني بالجزائر تنحصر في الدفاع عن البلاد من الأخطار الأجنبية والمحافظة على الأمن العام، ومنذ التواجد العثماني بالجزائر بدأ الحكام في تأسيس الحاميات العسكرية في ربوع البلاد لما لها من أهمية كبرى واستراتيجية داخل الإيالة.

وتفيدنا الدراسات أن **عروج** هو أول من فكر في إقامة مراكز الحاميات[1] في المناطق التي تم إخضاعها لسلطانه، فشيد حامية بشرشال مكونة من مائة جندي، وأخرى بقلعة بني راشد أوكلت مهمة قيادتها لأخيه إسحاق لتكون مركز الدعوة أثناء فتحه تلمسان. والواقع أن مثل هذه الإستراتيجية العسكرية، مكنت من تثبيت الوجود العثماني بالجزائر في إطار نظام حربي يعتمد على الاستحكامات والتحصينات الدفاعية.والحقيقة أن الأتراك اعتمدوا في بناء الأبراج والحصون على خطة الرومان العسكرية، حيث أن معظمها بني على أنقاض وبقايا أبراج ونقاط مراقبة رومانية، والفرق بينهما يكمن في الوسائل المستعملة للدفاع عنها.

في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر كثرت الحاميات العسكرية في أنحاء البيليكات، ونظرا لكثرة الثورات ولأن الأهالي كانوا يملكون الأسلحة النارية، وقد اضطر الجنود الإنكشاريين إلى التحصن وراء هذه الأبراج لمراقبة القبائل المتمردة، ولأن الإمدادات بالجنود من أراضي الدولة العثمانية أخذت تتقلص، وكان على فرقة الإنكشارية التي لم تعد من القوة ما يمكنها من أداء مسؤوليتها أن تقيم نقاط مراقبة دائمة[2].

وبخصوص عملية نقل الجنود من حامية لأخرى، فإن سلطات الإيالة قد اعتمدت على وسيلتين، الأولى عن طريق البحر بالنسبة للحاميات المتواجدة بالمدن الساحلية، واستعمال السفن للشحن والنقل. أما الطريقة الثانية عن طريق

---

1) شيدت الجزائر خلال العهد العثماني مراكز دائمة للمراقبة بتناوب الجنود عليها خلال فترات معينة، وقد أطلق عليها اسم الحامية أو النوبة، وهي مكونة من عدد من السفرات وتعني المائدة التي يجتمع حولها اليولداش عند موعد تناول الطعام.

للمزيد راجع: نور الدين، عبد القادر، المرجع السابق، ص 79.

2) Henri, Au capitaine, les confins militaire de la grande Kabylie sous la domination Turque, éd Moqued, Paris, 1857, P.21.

الجمال والدواب بالنسبة للمدن الداخلية، ويورد بارادي أن اكتراء السفن أو الدواب كانت نفقاته تقع على عاتق سكان المحمية، مما يضطر الأهالي إلى دفع ثلاثة أرباع القيمة المالية، والجزء الباقي يدفعه اليهود المقيمين بالمدينة[1]

وكان القانون يُلْزِمُ الجنود النوباجية المكوث بحامياتهم للسهر على الحراسة والدوام فيها ويمنع تعويضهم بجنود آخرين. ولتحسين ظروف معيشة وإقامة الجنود في الحاميات، كانت الدولة توفر لكل نوبة غذاء كاملا يشمل على الأرز، البرغل، اللحم الذي يوزع مرتين في كل أسبوع، بالإضافة إلى وسائل النظافة كالصابون، ونشير هنا أن سكان المناطق كانوا يقدمون عدة امتيازات لجنود الحاميات كما هوالشأن لحاميات بسكرة التي عند وصولها تبقى في ضيافة الأهالي مدة ثلاثة أيام متتالية[2]

وفيما يتعلق بتسليم جنود الحامية، فإن الحكومة توفر لكل نوباجي ثلاثة أرطال من البارود بسعر خمسة عشرة درهما للرطل الواحد، وثلاثة أرطال من الرصاص بثمن خمسة دراهم للرطل الواحد، ومجموع ذلك يكلفه ستين درهما يقتطع مباشرة من أجرته ويدفع إلى خزينة البايليك وهذا لمدة سنة يقضيها الجندي في الحامية[3]

ويعيش المجندون داخل الحامية على شكل فوجين مقسمين إلى عدد من "السفرات" (الموائد)، تضم كل واحدة ما بين أحد عشرة وستة عشرة جنديا طوال مدة خدمتهم العسكرية داخل الحامية، ويشرف عليهم جماعة من الضباط يتشكلون من الآغا، البلوكباشي، السقاباشي، الأشجي باشي، وكيل الخرج، والشاوش[4]

ومن بين المهام العسكرية التي أوكلت إلى الجيش الانكشاري، قيامه بحملات عسكرية في المناطق البعيدة عن السلطة المركزية بهدف إخضاع القبائل المتمردة أو الثائرة، وتسمى هذه الحملات بالحملة نظرا لقوتها وأهميتها في التنظيم العسكري للجزائر خلال الفترة العثمانية.

---

1) De Paradis, Tunis..., op.cit, P.174

2) Tachrifat, P.74

3) ibid, P.30

4) De Paradis, Tunis..., op.cit, P.173

بدأت حكومة الأتراك بالجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تفقد بالتدريج صفتها البحرية التي ارتبطت بها منذ تاريخ تأسيسها، ليزداد ارتباطها بالموارد الداخلية. لكن الاهتمام بالشؤون الداخلية للإيالة كانت نتائجه وخيمة على الرعية وعلى مستقبل العثمانيين بالجزائر.

وتجمع الدراسات أن التوسع الذي شهدته الإيالة في نهاية القرن الثامن عشر كان سبباً في تنويع الضرائب بدون الاعتماد على مصادر اقتصادية قارة مما حدى بالحكومة الجزائرية أن تكون أداة استهلاك تعيش على ما يدره عليها الجهاز الضريبي، دون السعي إلى تنمية مرافق الدولة الاقتصادية، فكل ما كانت تنتجه الأيالة من موارد يذهب في شكل مرتبات وجرايات لمؤسسات الدولة وموظفيها[1]

وأصبحت عملية الضرائب تتم تحت الضغط والإرهاب، مما دفع الحكام إلى تجهيز الحملات العسكرية لتأديب الثورات وإرغامهم على الدفع في حالة إبدائهم لأية مقاومة. وكان الهدف من وراء إرسال الحملات العسكرية إلى مختلف مناطق الإيالة هو تأمين أكبر كمية من الضرائب. وكانت المحلات الثلاث (محلة قسنطينة، محلة الغرب ومحلة التيطري) تنطلق من الجزائر لتقديم الدعم اللازم للبايات. وبسب شساعة مساحة الجزائر، فإن المحلات كانت تواجهها صعوبات التنقل ومقاومة القبائل التي ترفض دفع الضرائب.

ويشير **الراشدي** في كتابه الثغر الجماني أن البعوث (الحملات) كانت تخرج في كل سنة أواسط أبريل إلى أعمال الجباية، فمنها من يرجع إلى الجزائر بعد أربعة أشهر، ومنها من يرجع بعد سنة إلى غير ذلك[2]. وبهذا الخصوص يقول الزهار أن مدة تنقل المحلة تختلف من جهة إلى أخرى: أربعة أشهر لمحلة الغرب، ثلاثة أشهر بالنسبة للتطري وستة أشهر لمحلة الشرق[3].

---

1) M.Le Roy, Etat général et particulier du royaume d'Alger, vandole la Hay, S.D, P.142.

2) ابن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني (تحقيق: الشيخ البوعبدلي) قسنطينة: منشورات وزارة التعليم الأهلي والشؤون الدينية، مطبعة البعث، 1973، ص 442.

3) الزهار، المصدر السابق، ص 35-36.

وقد ذكرت لنا المصادر أعداد الخيام[1] في كل محلة، ففي عهد **بارادي** كانت ستون خيمة لمحلة قسنطينة، وثمانون خيمة لمحلة الغرب، وعشرون خيمة لمحلة التيطري[2].

بينما كانت في عهد **حمدان خوجة** مائة خيمة بالنسبة لمحلة معسكر، وأربعون خيمة لمحلة التيطري[3].

وكان ميقات هذه الحملات في فصل الربيع من كل سنة، وكان الجنود يقيمون في الخيام، ويختلف عدد هذه الحملات من إقليم لآخر، فمثلا كانت الحكومة ترسل إلى قسنطينة 1500 جندي، يعود منهم إلى مدينة الجزائر في فصل الخريف 1250 جنديًا، و250 جنديًا يقضون الشتاء في قسنطينة، وينتقلون في الفصل نفسه لجلب الضرائب من المناطق الصحراوية[4].

ويصف لنا أحد المؤرخين الجزائريين المعاصرين للفترة الهدف الذي دفع الأتراك إلى هذا النوع من الحملات بقوله: "...الخلفاء يأتون في آخر الربيع (بعقد نواب البايات) فيخرجون معهم الأحمال (حملة) ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار، وهكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي والأواخر صاروا يخرجون الحملات لاستخلاص المغارم والظلمات ونهب أموال المسلمين..."[5]. وتشير بعض المصادر أن سير المحلة كان يخضع الانضباط والنظام، والمثال على ذلك أن يسبق وكيل الخرج وبعض الجنود للقيام بنصب الخيام وتحضير المعسكر للمحلة، وكانت الخيمة الواحدة تأوي بداخلها ثلاثين رجلا.

---

1) في العهود الأولى كانت كل محلة تتكون من أربعمائة إلى ستمائة جندي انكشاري وفي أواخر العهد العثماني، تدعمت المحلة بقبائل المخزن.

2) de Paradis, Tunis…, op.cit, P.171

3) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 140.

4) Tableau de la situation des établissements Français en Algérie, (1830-1857) P.335.

5) الزهار، المصدر السابق، ص 35.

ويتصدر كل خيمة بلوكباشي ويساعده أوداباشي، وكيل الخرج وسبعة عشرة يولداشا وهو ما يشكل مجموع عشرين جنديا، يساعده بعض الأهالي في الاعتناء بالدواب وحمل الأمتعة ومستلزمات الغذاء[1]. والظاهر أن آغا المحلة كان يقوم بتفتيش الجنود والسهر على اكتمال عدد جنود المحلة، ورصدت لنا بعض الوثائق المحلة إستنادًا إلى التقارير التي كان يبعث بها الآغوات، حيث يشير تقرير آغا محلة الشرق المبعوث إلى الداي **حسين** بتاريخ 5 ذي الحجة 1243 هـ/21 جوان 1828م. يخبره فيه عن غياب أربعة عشر جنديا من المحلة[2].

ويرصد لنا تقرير آخر، بعثه آغا نفس المحلة في 14 ذي الحجة 1244 هـ/ 17 جوان 1828م إلى الداي **حسين** يخبره بأنه أحصى جنود محلته في منطقة برج حمزة (البويرة)، واكتشف أن البعض منهم بقي في مدينة الجزائر، وقد أورد في التقرير أسماء هؤلاء الجنود وفي نفس السنة أرسل آغا نوبة مستغانم إلى الداي **حسين** يبلغه عن نقص اثنين وأربعين جنديا من جنود النوبة[3].

والجدير بالذكر أن الحملات كانت تنتج عنها آثار سيئة، وتتمثل في الخسائر التي تتركها في المناطق التي توجهت إليها. وجاء في إحدى الوثائق: "أن الباي محمد الكبير قاد حملة مكونة من خمسة عشر ألف رجل، منهم ألفي تركي جنوب معسكر، وخلالها تم معاقبة أربعة عشر أو خمسة عشر دوارا، وتم الحصول على غنيمة مكونة من: (67000) رأس من الأغنام والماعز، و(500) جمل و(633) بغلا و(720) بقرة وثورا، كما تم أسر[3] العديد من الأشخاص. معظمهم من النساء، وقد تم بيع هذه الغنائم وتوزيع الباقي منها على الجنود وقبائل المخزن[3]..

---

1) De Tassy, op.cit, P.153

2) مجموعة 3190، اللف الأول، ورقة 238.

3) ومثل هذه التقارير تدل على أن الأيالة كانت صارمة في تطبيق القوانين على الجند، ومنها ما أصطلح عليه بـ "عهود الألمان" الصادرة بتاريخ 1748م وهي مجموعة من القوانين تنظم حياة الجند داخل المؤسسة العسكرية بالجزائر، للمزيد من التفاصيل راجع:

Devoulx Fils, op. cit, PP. 211-219.

Emerit, op. cit, PP. 143-184.

أما الحادثة الثانية، فينقلها لنا أحد الأشخاص الذين رافقوا إحدى هذه الحملات فيقول: "..فدخلها (قرية) من غير حصار فانتهبَ ما فيها من القماش والفرائر والسمن، وغير ذلك مما ترغب النفوس وقد وجد فيها من القمح والشعير ما لا يحصى عدده إلا الله تعالى فحملت منه الناس الشيء الكثير (يقصد الجنود) وكانت الحصيلة (500) ريال بوجود و(100) خادم و(250) جملا وكان ذلك سنة 1190 هـ (1774م)..."[1]. ونموذج آخر لمثل هذه الحملات حيث تذكر المصادر أنه في عام 1825م قام **مصطفى بومزواق** باي التيطري بحملة ضد قبيلة الأربعاء، تمكن خلالها من أسر مائة وعشرين من الأعيان واستولى على عشرة آلاف من الأغنام وسبعمائة جمل، وفي نفس السنة قام بحملة أخرى ضد أولاد مختار الشراقة واستولى على خمسمائة جمل وأربعمائة خروف[2].

ومن الواضح أن دور رجال البحر في الميدان العسكري لم يكن في نفس الركب مع الدور الذي لعبه الجيش البري وهو الالتحام بالأهالي من خلال فرض الضرائب أثناء الحملات الموسمية ويمكننا إبراز الدور العسكري لرياس البحر من خلال الإنجازات التي قاموا بها في الجزائر خلال الفترة العثمانية.

لقد كانت الجزائر عرضة للأخطار الأجنبية، وهذا بسبب أهمية موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يتحكم في معظم الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وانطلاقا من محور مالطة إلى مضيق جبل طارق. وقد لفت هذا الموقع انتباه الأوروبيين منذ بداية العصر الحديث، لهذا كان لزاما على حكومة الجزائر حماية السواحل من الغزو الأجنبي المنظم في شكل حملات عسكرية قادها الأباطرة والملوك والأمراء والرهبان والقراصنة.

وفي هذا السياق واجهت الجزائر هذه الحملات الصليبية الشرسة ببناء قوة عسكرية رادعة كأداة لفرض هيمنتها، تتمثل في الأسطول البحري الهام الذي مكنها من القيام بدور مشرف في الأحداث العالمية خلال الفترة الحديثة.

---

1) حمد بن هطال، التلمساني، رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الجزائري الصحراوي (تحقيق: محمد بن عبد الكريم)، القاهرة: عالم الكتب 1969ن ص65

2) Federman et Aucapitaine, «Notice sur l'histoire de l'administration du BeyliK du Titteri», in **R.A**, (N°11), 1867, P.301.

كيفَ كان موقف إيالة الجزائر من أحداث البحر الأبيض المتوسط؟ وإلى أي مدى كانت مساهمة البحرية ورياستها في بلورة هذه الأحداث؟

لقد واجهت البحرية الجزائرية وضعا دقيقا جدا، ما جعلها تتدخل في كثير من القضايا ومن ذلك:

أولا: إنقاذ مسلمي الأندلس:

عرفت منطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، تحولات هامة قلبت موازين القوى في المنطقة. ومن أهم هذه التحولات الجديدة، سقوط غرناطة سنة 1492م بيد الإسبان، وطرد المسلمين منها، وسجل سقوط الأندلس بداية لعصر جديد، يتميز بالفوضى وعدم التوازن ودخول العالمين الإسلامي والمسيحي في مواجهة جديدة[1].

لقد تمكن خير الدين من جعل إيالة الجزائر قوة بحرية في المنطقة المتوسطية، لغزو إسبانيا كما أرعبت أوربا واستحقت بأن يطلق عليها 'بلد الجهاد' وعلى مؤسساتها العسكرية أكبر مدارس الإسلام البحرية[2]، وكانت معرفة **خير الدين** بالملف الموريسكي جيدة، مما جعله يعتقد في وجوب إنشاء دولة قوية بالمغرب الأوسط، وانطلاقا من هناك يسترجع الأندلس، والعمل على إنقاذ الموريسكيين من سياسة الاحتواء الثقافي والديني التي مارسته محاكم دواوين التفتيش[3].

ومن جهة أخرى كانت إيالة الجزائر في نظر الموريسكيين، أكثر الإيالات العثمانية-المغاربية المهيأة عسكريا لتقديم الدعم والمساندة، وهذا

---

1) إن الاهتمام بالتاريخ الموريسكي الأندلسي، الذي يمتد من سقوط غرناطة سنة 1492م، وإلى غاية الطرد النهائي للمسلمين سنة 1609م، قد منح لتاريخ الإنسانية والأمة الإسلامية أروع الأمثلة في البطولة والتضحية عن العقيدة، ومقاومة سياسة الاندماج والتنصير التي فرضتها الكنيسة بمعية محاكم التفتيش إن ما حل بالموريسكيين، يعد أبشع وأخطر اضطهاد عرفه التاريخ الأوروبي الحديث.

بخصوص هذا الموضوع يرجى العودة إلى:

حنيفين هلايلي، المرجع السابق، ص 122-143

2) علي، أجقو: "الدولة الجزائرية الأولى (1514-1830م)، دراسة مؤسساتية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، جامعة باتنة، ديسمبر 1994، ص 137-154.

3) عبد الجليل، التميمي: "الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 23-24، تونس، نوفمبر 1981م، ص 195.

في الحوض المتوسط الغربي، وكذا نظرا لفعالية تحرك أسطولها البحري أمام الأسطول الإسباني الذي يراقب كل تحرك كثرة رياسيا وبحارتها في اتجاه سواحله.وتشير بعض الدراسات أنه في سنة 1529م بعث بحري خير الدين حملة بحرية قوامها خمسة عشر سفينة تحت قيادة **ايدين رايس** على مشارف نهر أوليفا (Oliva) بإسبانيا لإنقاذ الموريسكيين.

مع بداية شهر نوفمبر 1569م اندلعت في غرناطة انتفاضة، حاصر الثوار من خلالها مدينة ألمرية، وهذا بمساندة **علج علي** (1568-1571) بيلرباي الجزائر الذي دعم الموريسكيين بأربعين سفينة وصلت إلى شواطئ ألمرية، وقدرت السلطات الإسبانية الثائرين بحوالي 150000 شخص وكان هدفها الأساسي يتمثل في إعادة تكون غرناطة الإسلامية والدفاع عن المصالح الاقتصادية للمسلمين وردع الظلم والجور الإسباني. وقد حرص الملك الإسباني **فليب الثاني** (1556-1598م) على كتمان الأمر خشية وصول الجند إلى العثمانيين. وقد سخرت إسبانيا كل إمكانياتها وسلمت الأوامر للحكام العسكريين بالقضاء على هذه الثورة[1].

وتذهب بعض المصادر إلى أن **علج علي** كان يريد الذهاب بنفسه ليتولى قيادة الجهاد بالأندلس. لكن ما أشيع من تجمع أساطيل المسيحية واستعدادها لإجراء معركة ليبانت (Lepante)، وأمر السلطان له بالاستعداد رفقة البحرية الجزائرية للمشاركة في هذه الحملة العظمى، اضطره للبقاء في الجزائر، وكان ينوي الذهاب رفقة ستين ألف رجل والنزول بهم في ميناء بلينسيا (valence)[2].

وفي شهر أكتوبر 1569م نجحت البحرية الجزائرية من إيصال 400 بندقية إلى أراضي الأندلس، وكمية من الذخائر، وكان الأسطول يحمل أعضاء من الجيش الإنكشاري مما يملكون الخبرة، ليكونوا عونا للموريسكيين[3].

---

1) ليلى، الصباغ: "ثورة مسلمي غرناطة عام 976هـ/أواخر عام 1568م، والدولة العثمانية" مجلة الأصالة، العدد 27، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر 1975م، ص 116-175.

2) Haedo, Topographie..., P.404

3) عبد الجليل، التميمي: الدولة العثمانية... المقال السابق، ص 198.

ما هو الهدف من تقديم الجزائر المساعدات للموريسكيين؟. هل هو غزو الأندلس واسترجاعها؟ أم الضغط على السلطات الأسبانية لتغيير مواقفها تجاه المسلمين هناك؟.

وفي مابين سنتي 1604 و1609م عقدت بإسبانيا اتفاقيات مع كل من هولندا وانجلترا للتفرغ كلية للمشكل الموريسكي. وفي عهد **رضوان بكرلي** (1607-1610م) أرست الجزائر أسطولها بالقرب من **دانية** لمساعدة الموريسكيين للقيام بالثورة. لكن السلطات الإسبانية كشفت المؤامرة. فأعلن المجلس الملكي الإسباني في عهد **فليب الثالث** (1598-1621م) عن المصادقة على القرار التاريخي الصادر في يوم 4 أبريل 1609م والخاص بطرد جميع الموريسكيين الأندلسيين من المملكة الإسبانية[1]

وتمثلت المهمة الثانية للبحرية الجزائرية في العمل على نقل المطرودين إلى موانئ الجزائر، وفي هذا السياق، يخبرنا كاتب **شلبي** أن **خير الدين** وجه حوالي 36 سفينة إلى السواحل الإسبانية، وذلك خلال سبع سنوات، لنقل حوالي سبعين ألف موريسكي[2].

ونقتبس من كتاب غزوات أيضا رواية أخرى تتعلق بالمساعدة في إطار إنقاذ أندلسي غرناطة، وقد وردت بهذا النص: "...أنه جهز لهم (**خير الدين**) ستة وثلاثين جفنا (سفنا)...فتكرر ذلك منهم سبع مرات وكان من جملة ما حملوه من أهل الأندلس على ما قيل سبعين ألفا..."[3].

تواصلت جهود إنقاذ الموريسكيين طوال القرن السادس عشر وتسهيل عمليات نقلهم من خلال الأسطول، وكمثال على ذلك جهود حسن فنزيانو[4] الذي جلب ألفى موريسكي من الرجال والنساء وكان ذلك سنة 1584م من منطقة أليكانت (Alicante)[5].

---

1) للمزيد من التفاصيل راجع:

رزوق، محمد، ،المرجع السابق ،ص 119.

2) عبد الجليل، التميمي: "رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان العثماني سليمان القانوني سنة 1541 م"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 3، تونس، جويلية 1975م، ص39.

3) مجهول كتاب غزوات ،ص 48 و82.

4) بيلرباي الجزائر مرتين: (1577-1580م) و(1582-1585م).

5) Haedo, Histoire..., P.193.

كلفت عمليات الإنقاذ والإنزال البحرية الجزائرية ثمنا غاليا في الأرواح والعتاد، وبالرغم من الاشتباكات المستمرة مع العدو وقلة الإمكانيات. فإن رياس البحر قاموا بالدور المنوط بهم بكل مسؤولية: يتجلى عملهم الضخم في إنقاذ الآلاف من المسلمين الأبرياء من نار الحقد والكراهية والإبادة المسلطة عليهم من طرف التعصب الإسباني وأرغموا التجارة الإسبانية على التراجع مما أضر كثيرا بالاقتصاد الإسباني في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. ولم يتوقف عمل الأسطول في هذه الجهات، بل هاجم سفن الأعداء وأسر الكثير منهم، وأغار على سواحلهم مسلطا عليهم الرعب جزاء تنكيلهم بالمسلمين[1].

وبالنظر لقوة هذه الحملات البحرية التي شنها الأسطول الجزائري خلال هذه المرحلة،كتب المؤرخ الفرنسي **بروديل** (Brandel) يقول: "أن سفن الأسطول الجزائري، قد جعلت الطرق البحرية بين إسبانيا وإيطاليا عملية صعبة، إن حرية التنقل نحو الإمارات الإيطالية كانت مهمة بالنسبة للإمبراطورية إسبانية منذ أن أصبح الملك الكاثوليكي سيد الإمارات الإيطالية.. لقد كلفنا هذا الحصار البحري تضحيات جسيمة، جعلتنا نفكر في إحداث طريق بري آمن بين منطقتي لندوك غوسيلو L.Roussillon وليجري (Lugurie) (إيطاليا)، ثم نبدأ من جديد بإرسال حملاتنا البحرية ضد الجزائر وتونس..."[2].

ثانيا: مساندة الدولة العثمانية في حروبها:

دخلت إيالة الجزائر البحر الأبيض المتوسط وأصبحت أحد الفاعلين فيه والمتحكمة البارزة في مصيريته وتأريخيته. وقد رفعت الجزائر شعار التضامن الإسلامي مع الدولة العثمانية في مواجهتها وحروبها المتواصلة. وتولى "رياس البحر" جزء من هذه المواجهات سواء لحسابهم الخاص أو لحساب السلطات المحلية، دون الخروج عن الاستراتيجية العامة للدولة العثمانية. واتضح أن مهمة البحرية الجزائرية ارتكزت أساسا على إحباط مخططات الحرب الصليبية والدفاع عن أرض الإسلام.

1)حسن آغا هاجم مضيق جبل طارق سنة 1539م، صالح رايس فتح حجر باديس سنة 1551م. هاجم حسن فنزيانو سواحل شبه الجزيرة الإيبرية واستولى على جزر الباليار وغزل برشلونة سنة 1582م. رياس القرنين السابع عشر والثامن عشر لم يتقاعسوا عن مثل هذه العمليات البحرية.

2) Braudel,(F), «Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577», in R.A(N°49), 1929, P.380.

وبالنسبة للمواجهات الشاملة تواجه الطرفان تحت شعار "الجهاد" من جهة و"الحرب الصليبية" من جهة أخرى، وجد العثمانيون أمامهم قوة متوسطية أخرى لها استراتيجيتها وأهدافها، ونعني بذلك القوة الإسبانية التي خاضت مع العثمانيين حروبا عدة، ونتيجة لذلك برزت الجزائر كقوة فاعلة في الحوض الغربي للمتوسط وأوكلت لها مهام الدفاع عن الإسلام والمسلمين بسبب قوتها البحرية.

وبالرجوع إلى جدول المعارك الحربية[1] بين هذين القطبين، نجد على الجانب المسيحي تحالفا ضم كل من إسبانيا والبندقية والبابوية ضد العثمانيين الذين انضمت إلى أسطولهم وحدات بحرية من إيالاتهم بشمال إفريقيا وأساسا الجزائر. وقد تواصل الصراع البحري في العالم المتوسطي كامل القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر.

تميزت العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية بطابعين اثنين:

1) ساهمت البحرية الجزائرية في الكثير من المعارك البحرية إلى جانب الأسطول العثماني، وكانت القيادة في معظمها للبحارة الجزائريين، ومن بين هذه المعارك ما يلي:

- حملة جربة سنة 1560م.
- حملة مالطة 1560م.
- معركة ليبانت 1571م، وكانت قيادة الأسطول العثماني لبيلرباي الجزائر علج علي باشا.
- تحرير تونس من الاحتلال الإسباني 1574م، وكانت القيادة البرية لعلج علي باشا.

للمزيد من التفاصيل حول أحداث هذه المعارك يرجى العودة إلى:

- خليل، الساحلي: "وثائق عن المغرب العثماني أثناء حرب مالطة سنة 1565م"، المجلة التاريخية المغربية، العدد

7-8، تونس، جويلية 1977م، ص 41-60.

- عبد الجليل، التميمي، "الخلفية الدينية للصراع الإسباني- العثماني، على الإيالات المغاربية في القرن السادس عشر"، المجلة التاريخية المغربي، العدد 6، تونس، جويلية 1976م، ص 116-120.
- عبد الجليل، التميمي، "رؤية منهجية لدراسة العلاقة العثمانية المغربية في القرن 16م" المجلة التاريخية المغربية، العدد

29-30، تونس، جويلية 1983م، ص 71-107.

Fernand, Braudel, la Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de philippe II, 2ème édition, Armand colin, Paris 1966, T2, PP.384-427.

1- علاقات التعاون والمساعدة المتبادلة، كما كانت البحرية الجزائرية تساهم إلى حد كبير في إنقاذ البحرية العثمانية في كم من حرب بين الدولة العثمانية وتكتلات أوروبية كبرى. وكانت ترمز إلى حالة دائمة تتكرر آليا بدافع التضامن في الجهاد ضد كتلة نصرانية، يوحدها البابا بإعلانه كل مرة حربا "صليبية جديدة" لجمع المال، والأسلحة، والعتاد، والمؤونة، وتجهيز الجيوش ضد المسلمين.

2- استقلالية الجزائر التام عن الدولة العثمانية ونرى اسم الجمهورية الجزائرية في غالب نصوص المعاهدات وفي المراسلات بينها وبين الدول الأخرى. وفي حروب الدولة العثمانية ضد التكتلات الأوروبية، تتصرف الجزائر كجزء من الخلافة العثمانية، وفي الظروف العادية تتعامل مع الدولة العثمانية بكل استقلالية وسيادة.

وفي سياق الحديث عن هذه الاستقلالية نذكر بعض الشهادات من مؤرخين غربيين عن تلك الجزئية وعن استقلالية الجزائر وسيادتها. يشير الكاتب الفرنسي **دي غرامون** (De Grammont): "لقد كان الديوان يتخذ القرارات بكل سيادة: فيعلن الحرب، ويعقد السلم، ويوقع المعاهدات، ويقيم الأحلاف بدون أن يتساءل عما إذا كانت تلك القرارات المتخذة موافقة أو مخالفة لسياسة الباب العالي"[1].

أما المؤرخ **كات** (E.Cat) فيورد في كتابه تاريخ الجزائر: "... طوال القرن السابع عشر كانت الجزائر منهمكة في حروب ضد دول كبرى: فرنسا، إسبانيا، إنجلترا... أما علاقاتها مع الباب العالي فتكاد تكون منعدمة"[2].

ويذكر المؤرخ **غارو**(Garrot): "إن تبعية الإيالة المغاربية (وخاصة الجزائر) للخلافة العثمانية مجرد تبعية اسمية"[3].

لقد أعطى أحد نبلاء فرنسا، **دوغراماي**، -وهو في طريقه سنة 1619م إلى اسطامبول في مهمة رسمية- انطباعا حيا عن مفتاح عظمة الجزائر في

---

1) Grammont, Histoire..., op.cit, P.126

2)E.Cat, Petite histoire de l'Algérie, Tunisie-Maroc, Adolphe Jourdan, Alger, 1889, T1, P.301.

3) Garrot, (H), Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1910., P.659.

تاريخ البحر الأبيض المتوسط، فيقول: "مدينة الجزائر، ذلك السوط المسلط على العالم المسيحي! إنها رعب أوروبا، ولجام إيطاليا وإسبانيا وصاحبة الأمر في الجزر"[1]. والجزائر وهي في أوج قوتها، قامت بمبادرات جديرة في قضايا البحر الأبيض المتوسط، سواء بالنسبة للأوروبيين، أوللحكومات التابعة للخلافة العثمانية، إذ لم يكن[2] أي حدث يقع في حوض البحر الأبيض المتوسط بدون أن تشارك فيه البحرية الجزائرية.

واتسع نطاق المساعدة الجزائرية للدولة العثمانية من خلال طلب السلطان **مراد الرابع** (1623-1639م) من الأسطول الجزائري المشاركة في الحرب ضد جمهورية البندقية سنة 1630 م فذهب الأسطول بقيادة **علي بتشين** وهويتكون من عشرين سفينة، وبسبب العواصف البحرية اضطر البحارة إلى النزول بالبر فداهمتهم قوات البنادقة وألحقت بهم الهزيمة فقتل وأسر المئات من البحارة الجزائريين. وكانت هذه الحادثة بمثابة ضربة قاسية لرياس البحر زمنئذ[3].

وتمكن الأسطول التجاري والبحري للجزائر في عهد **بابا علي شاوش** (1710-1718)، من المشاركة إلى جانب الأسطول العثماني في حربه ضد البنادقة والنمسا خلال سنوات (1714 1718م)[4].

وإذا ألقينا نظرة عامة على حجم المساعدات البحرية الجزائرية للدولة العثمانية خلال الفترة الممتدة من 1770-1827م، نلاحظ عددا من النتائج المهمة وخاصة على الصعيد العسكري. فمنذ تصريح قيصر روسيا **كاترين الثانية** (Catherine II) في صرختها الموجهة ضد الدولة العثمانية "سأحرق عاصمة السلطنة من الجهات الأربعة دفعة واحدة"[5] وقد بدأ بعد

---

1) Jean. Baptiste, de Gramye, les cravautés exercées sur les chrétiens en la ville, d'Alger en barbarie», Paris, 1620, P.205

2) Galibert,(Léon), l'Algérie ancienne et moderne, éd, Furue et Cie, Paris, 1844.P.198.

3) Grammont, histoire..., op.cit, P.187.

4) Belhamissi, op.cit, T2, P.401.

5) idem.

ذلك لهيب الثورات ينتشر في الأقاليم الأوروبية التابعة للدولة العثمانية بتحريض من روسيا وبعض القوى الأوروبية.

ففي عهد **السلطان مصطفى الثالث** (1757-1773م) أرسلت الجزائر أسطولا بقيادة الرايس **علي يونس** الذي مكث في خدمة السلطان زهاء خمسة سنوات. كما دعمت القوات البحرية العثمانية بأسطول ثاني بقيادة **علي الحاج محمد**، وثالث بقيادة **الحاج سليمان**. ونستشف حجم هذه المساعدات من خلال رواية **الشريف الزهار**: "أنه في سنة 1228هـ/1813م، سافرت المراكب الجهادية (الجزائر) بقصد الغزوعلى الكريك (اليونانيون) ومعهم القبطان حميتو، فأخذوا منهم (الثوار اليونانيين الذين كانوا ثائرين على الدولة العثمانية من أجل الاستقلال عنها)"، أكثر من عشرين مركبا مسوقة بالقمح والسلع، منها ثلاثة كرابط (كورفيت) من غير مدافع..."[1].

وتزامن عهد السلطان **محمود الثاني** بقيام الثورة اليونانية عام 1820م، حيث ساندت بعض الأطراف الأوروبية الثوار بالسلاح والعتاد والرجال، إذ تطوع حشد كبير من سكان ألمانيا وبولونيا واليونانيين اللاجئين بسويسرا، واتخذت الحرب صبغة صليبية ولم يتوان الأسطول الجزائري في حماية السلطة من الأخطار المحدقة بها، فأرسلت الحكومة الجزائرية أسطولا يتكون من عشرة سفن بقيادة الحاج علي **رايس والحاج خليل**.

ونلتمس قيمة الدعم العسكري الجزائري للبحرية العثمانية من خلال رسالة بعث بها مسؤول رفيع المستوى يصف البحارة الجزائريين: "في هذا البلد (الدولة العثمانية) مسلمون ومسيحيون، يمجدون عظمة إيالة الجزائر، بسبب شجاعة محاربيها وأبطالها ومدى سمعتهم في البر والبحر، والذين سجلوا انتصارات عديدة على كثير من الأمم، لكل المسلمين يدعون الله لتسهيل قدوم سفن هؤلاء صباحا ومساء"[2].

1) الزهار، المصدر السابق، ص 109.

2) رسالة بتاريخ 3 شوال 1236هـ/4 جويلية 1821م، نشرها دوتوتحت رقم 1 في:
Devoulx, «coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance grecque», in, R.A, (N°1),1856-1857, PP.133-134.

وتشير رسالة أخرى موجهة إلى باشا الجزائر من طرف **الحاج علي قبودان** الأسطول الجزائري، يخبره فيها بأن السفن الجزائرية موجودة بالدردنيل بطلب من السلطات العثمانية، إلى جانب وصول سفينة من نوع البريك بقيادة الحاج سليمان رايس، في حين أبحرت سبعة سفن جزائرية إلى القسطنطينية بغرض الإصلاح والترميم وتسليحها من جديد، وفي حالة نشوب الحرب سيكون الأسطول الجزائري في حالة الإستعداد.

ثالثا: الجزائر وقضايا البحر الأبيض المتوسط

إن أهم ما يلاحظه الدارس للتاريخ الدبلوماسي للجزائر خلال العهد العثماني، هو غيرت الجزائر على مصالح المسلمين في الغرب والشرق. ومن باب الطاعة للتقاليد الإسلامية، الإسراع لمساعدة المسلمين من الأخطار، وهو المبدأ الأساسي للجهاد.

وقد أدت هذه الغيرة إلى تدخل الجزائر في كثير من القضايا الشائكة،.واعتبرت مسألة الدفاع عن مصالح الأمة الإسلامية واجب مقدس.وفي هذا السياق أورد المؤرخ الأمريكي **وليم سبنسر** (W.Spenser) نصا على هذه الغيرة: "إن مدينة الجزائر كعاصمة لدولة مستقرة قوية في شمال إفريقيا، قد مثلت ومعها إلى جنبها تونس وطرابلس، القوة الإسلامية العثمانية القاطعة المنهكة في مصارعة الصليبية كالشفرة الحادة النافذة بعمق في العالم الإسلامي"[1].

وفي إحدى الرسائل، كتب **جان لوفاشي** (J. Levacher)[2] في سنة 1681م:

1) مولود قاسم، نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط1، قسنطينة: دار البعث 1405هـ/1985م، ج2، ص339.

2) تقلد الأب جان لوفاشي منصب قنصل بالجزائر ما بين سنوات (1673-1683م)، وتدخل في حل الكثير من المشاكل العالقة بين فرنسا والجزائر.

"لا تزال قوة البحرية الجزائرية تساعد قراصنة سلا في النزول بموانئ مدينة الجزائر، وبها تباع غنائمهم التي أخذت من الفرنسيين[1]، وعندما تدخلت شخصيا بخصوص هذه المظالم لدى السلطات،كانت إجابتهم بأن هؤلاء القراصنة إخوانهم في الدين، ويمكن في كثير من الحالات تقديم لهم يد العون والمساعدة، وإذا اقتضت الظروف أمددناهم بسفننا عند الحاجة"[2].

بينت الحملة الفرنسية على مصر (في 17 محرم 1213 هـ/2 جويلية 1798م) عن قرب انتهاء الدولة العثمانية كقوة عظمى ضعف دورها في صنع العلاقات الدولية الذي شرع ينتقل إلى الدول الأوروبية. كما أثبتت الحملة عجز الدولة العثمانية عن حماية أراضيها من خطر التنافس الاستعماري الذي أخذ يحتدم بين تلك الدول. ومع هذا فإن الحملة كانت بمثابة امتحان عسير للباب العالي حول مدى متانة علاقاته بالأيالات المغاربية وقدرته على إملاء إرادته على ولاتها، وإذا كان ذلك شأن الاحتلال الفرنسي لمصر(1798-1801م) بالنسبة للدولة العثمانية، فقد كان بالنسبة للأيالات المغاربية تهديدا مباشرا لاتصالاتها بالعاصمة العثمانية ولحرية تنقل رعاياها نحو المشرق، كما كان دليلا لإثبات المجال الجيو سياسي الذي احتلته تلك الأيالات على خريطة المخططات الاستعمارية للدول الأوروبية.

ومن ثم تتضح أهمية تضامنها مع الباب العالي من أجل تخليص مصر من الاحتلال الفرنسي.

---

1) كانت سلا معقلا لحركة الجهاد البحري بالمغرب وقد توسع النشاط البحري لمجاهدي هذه الجمهورية في مطلع القرن السابع عشر. ويرجع هذا التوسع إلى عدة عوامل منها:

موقع سلا الجغرافي بحكم قربها من مضيق جبل طارق مما يسمح بمهاجمة السفن الأوروبية القادمة والعائدة من العالم الجديد (أمريكا).

تعاون مجاهدي سلا مع البحرية الجزائرية، وتبادل الزيارات للمزيد حول موضوع التعاون البحري بين الجزائر وجمهورية أبي رقراق أنظر:

إبراهيم، حركات، المغرب عبر التاريخ، ط2، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1405هـ/1984م، ج 2، ص 284-292

2) Belhamissi, op.cit, T2, P.391.

وقد حكمت ثلاثة عوامل رئيسية دور الجزائر في إطار التضامن مع الباب العالي، تمثل أول تلك العوامل في علاقة الجزائر بالدولة العثمانية باعتبارها إحدى أيالاتها. وتمثل العامل الثاني في موقع الجزائر الجغرافي الذي جعلها قادرة على التحكم في الحركة البحرية بين شرقي وغربي البحر المتوسط، وبالتالي قدرتها على التأثير في الوجود الفرنسي في مصر. أما العامل الثالث فقد تمثل في العلاقات التي كانت بين الجزائر وفرنسا، إذ كانت الجزائر دائنة لفرنسا بمبالغ مالية ضخمة، علاوة على أن فرنسا قد كانت لها مصالح واسعة على السواحل الجزائرية حاولت دوما المحافظة عليها لحماية شركاتها من الأضرار التي يمكن أن تلحق بها في حالة تهديد تلك المصالح.[1]

لقد أدرك الباب العالي بعد تقويمه لتلك العوامل، أهمية الدور الذي يمكن للجزائر أن تلعبه في الحرب الدائرة بينه وبين فرنسا. وفيما يبدو أن رؤية الباب العالي كانت غير مطابقة لرؤية مصطفى باشا الذي كان اهتمامه منصبا على الجانب المتمثل في المصالح الجزائرية الفرنسية.

أما بخصوص الإجراءات العسكرية فقد رأى الباب العالي ضرورة قيام الأيالة بها بغرض تعزيز الحصون وإعداد الجنود من أجل تقوية الدفاع عن الجزائر، وكذلك إرسال السفن الحربية إلى عرض البحر المتوسط لاعتراض السفن الفرنسية المتنقلة بين مينائي طولون والإسكندرية. وبعد أن قرر الباب العالي إعلان الحرب على فرنسا وإرسال الجيش العثماني إلى مصر لتخليصها بالقوة من سيطرة **نابليون**، تخوفت فرنسا أن تحذو الجزائر ومعها (تونس وطرابلس) حذوه وتعلن الحرب هي الأخرى عليها. ومن ثم أرسلت وزارة الخارجية الفرنسية في 19 ديسمبر 1798م منشورا إلى القناصل الفرنسيين في الأيالات الثلاث دعتهم فيه إلى إبلاغ ولاتها بأن إعلانهم للحرب على فرنسا إلى جانب

---

1) حول نشاط الشركات الفرنسية في الجزائر، راجع: محمد العربي، الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال (1792-1830م)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972م، ص193-253

الباب العالي سيجرهم إلى التحالف مع بريطانيا وروسيا اللتين تسعيان للسيطرة على البحر المتوسط، مما يقلص نفوذ الأيالات المغاربية ويحرمها من مصادر دخل غنية وفي مقدمتها موارد القرصنة.[1]

لقد جاء التحرك الفرنسي متزامنا مع تحرك الباب العالي الذي وصل مبعوثه إلى الجزائر في نفس اليوم الذي كتب فيه المنشور الفرنسي. وفي الفرمان الذي حمله المبعوث العثماني أمر الباب العالي حاكم الجزائر بإعلان الحرب على فرنسا والقبض على قنصلها وجميع رعاياها وسجنهم.[2] وذكر الفرمان أن الهجوم على مصر يعد اعتداء صارخا على الدولة العثمانية وانتهاكا لحقوق رعاياها المسلمين الذين أصبح عدد كبير منهم أسرى في أيدي الفرنسيين، ولهذا فإن الإيالة ملزمة بالمشاركة في الحرب التي تخوضها الدولة العثمانية ضد فرنسا، وذلك بإرسال سفنها الحربية إلى البحر المتوسط لمشاركة الأسطول العثماني في البحث عن السفن الفرنسية واحتجازها[3].

قررت الجزائر قطع علاقاتها مع فرنسا وإعلان الحرب عليها تنفيذا لأمر الباب العالي، والقبض على القنصل **دومينيك مولتيدو** (De Marie Moltedo) (1798-1800م)[4] والرعايا الفرنسيين في مدينة الجزائر. كما أرسلت التعليمات لباي قسنطينة بإيقاف الأعوان الفرنسيين في القل وعنابة والقالة وحجز ممتلكاتهم، بالإضافة إلى رسائل الداي **مصطفى** (1798-1805) لكل من تونس وطرابلس والمملكة المغربية، يستنهضهم ضد فرنسا[5].

---

1) خليفة، حماش، المرجع السابق، ص 205-206.

2) كان عدد الرعايا الفرنسيين الموجودين في الجزائر عند إعلان الحرب، ثمانية عشر رجلا وخمس نسوة. أما أعوان الوكالة الإفريقية في شرق البلاد فكان عددهم 95 شخصا بينهم أربعة عشر مسؤولا إداريا. للمزيد راجع: جمال، قنان، العلاقات، ص 99.

3) Devoulx, le Raïs…, op.cit, PP.35-37.

4) القنصل ماري مولتيدوعمل قنصلا عاما لفرنسا بالجزائر ما بين (1798-1800م).

5) جمال، قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م، الجزائر: منشورات متحف المجاهد 1999م، ص 98.

أرسل نابليون بونابرت (Napoléon) مبعوثا خاصا اسمه **ديبوا تانفيل** (Dubois Thanville)[1] ومعه رسالة إلى الداي مصطفى باشا لعقد السلم: "... من بونابرت القنصل الأول للجمهورية الفرنسية إلى مصطفى باشا داي الجزائر: أيها السيد الأمجد الأعظم...إن حالة الحرب بين البلدين ليست من مصلحتنا... وإني أبعث إليكم بالمواطن تانفيل مع تفويض مطلق لإعادة العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين..."[2]. والملاحظ أن القنصل تانفيل قد أكد في العديد من التقارير المرسلة إلى باريس أهمية إعادة العلاقات بين فرنسا والجزائر، والفوائد الكبيرة التي ستجنيها فرنسا من وراء ذلك[3]. وتجدر الإشارة هنا أن بونابرت قد كلف القنصل تانفيل بإخبار الداي بأنه أمر بإطلاق سراح أكثر من ألفي أسير مسلم كانوا محتجزين في جزيرة مالطة التي استولت عليها القوات الفرنسية في 13 جوان 1798م[4].

وقد تمكنت فرنسا من عقد هدنة غير محدودة مع الجزائر في 31 أوت 1800م وسمحت معاهدة الصلح بين البلدين للشركات الفرنسية ومراكزها التجارية بممارسة نشاطاتها بصفة رسمية في الجزائر، كما أوقفت جميع العمليات العسكرية ضد فرنسا وأعيد الاعتبار لقنصل فرنسا في مدينة الجزائر.

واتسعت طبيعة مساعدات البحرية الجزائرية لمصر إبان فترة حكم محمد باشا، الذي طلب من حكومة الجزائر تقديم يد العون بخصوص حراسة سفينة مصرية من نوع الفرقاطة صنعت بإنجلترا وإيصالها إلى الساحل المصري، خوفا من وقوعها بأيدي البحارة اليونانيين، ولهذا

---

1) عين فرانسوا ديبوا تانفيل قنصلا عاما وقائما بأعمال الجمهورية الفرنسية في يوم 5 أبريل 1800م، واستمر في هذا المنصب إلى غاية 1814م

2) Devoulx, Archives du consultat…, op.cit, PP.137-139.

3) Gaid, op.cit, P.168

4) Berbrugger, «la régence d'Alger sous le cosultat et l'empire», in **R.A** (N°19), 1875, P.124.

الغرض جهزت الجزائر حملة بحرية تتكون من فرقاطتين و غلياطة بقيادة الحاج **علي طاطار** وتدعيم الحملة ببحارة ومدفعيين جزائريين[1].

وتفيدنا رسالة **أحمد**، وكيل حرج الجزائر ببعض المعلومات عن تفاصيل الحملة إذ يقول: "لقد وصلت الفرقاطتين والغالية إلى ميناء الإسكندرية، وهذا بعد توقفها في عدة جزر من البحر الأبيض المتوسط.وبتاريخ 16 رجب 1238هـ/29 مارس 1823م، اقتربت السفن من المياه الأقليمية لجزيرة المورة مما أدى بربان السفن الثلاثة بالإبحار رأساً إلى ميناء الأسكندرية خوفا من سخط اليونانيين.."[2].

ويتضح مما سبق أن الجزائر شاركت بقوة في قضايا البحر الأبيض المتوسط ، وساهمت في مساندة الموريسكيين في محنتهم، وترحيلهم القسّري من الأندلس.فكانت البحرية جسرً لنقلهم إلى البلاد الإسلامية ومنها أراضي الجزائر التي وجدوا فيها ملاذهم الأخير. كما ساندت البحرية الجزائرية الأسطول العثماني في كل مواجهاته البحرية ضد القوى المسيحية.

---

1) الزهار، المصدر السابق، ص 149-150.

2) نص الرسالة نشرها ديفولي:

Devoulx, «Coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance Grecque», in, **R.A.** (N°1), 1856-1857, PP.135-136.

القسم الثالث

آليات تسيير المؤسسة العسكرية

الفصل الخامس

العلاقة بين رياس البحر والجيش الإنكشاري

ظل الوضع الاقتصادي الذي شهدته أيالة الجزائر مع مطلع القرن السابع عشر وطوال القرن الثامن عشر يتحكم في الصراع والتنافس بين الجيش الإنكشاري وطائفة رياس البحر، والملاحظ أن رياس البحر قد هيمنوا على النشاط البحري منذ العهود الأولى من تأسيس الأيالة واستحوذوا على مداخيل الغنائم[1].

والمعروف أن العناصر المشكلة لصفوف الطائفتين كانت تختلف أصولها من طائفة لأخرى، فالإنكشارية يتكون أغلب عناصرها من أتراك الأناضول وبعض المجندين من أقاليم الإمبراطورية العثمانية، بينما كان عناصر الرياس يتشكل أساسا من المرتدين والجزائريين الذين انضموا إلى فرق الأسطول البحري مع بداية القرن التاسع عشر.

كان رجال البحر يتدخلون في المسائل السياسية، وهم أشبه بتنظيم سياسي يقابل تنظيم الأوجاق. ومما أثار حسد الإنكشارية على رجال الطائفة أرباحهم الطائلة التي يديرها عليهم عملهم. وكان الرياس بدورهم يحتقرون الجند الإنكشاري ويسمونهم "ثيران الأناضول"[2].

وساهمت العوامل الاقتصادية المتمثلة في الغنائم التي يجنيها رياس البحر في حدوث انزلاقات خطيرة، كادت أن تعصف بمصير الأيالة. ففي

---

1) Haedo, Topographie.., op.cit, P.407

2) جوليان،شارل أندري، تاريخ إفريقيا الشمالية، (تعريب: محمد مزالي والبشير بن سلامة)، الدار التونسية للنشر، 1983م.

ج 2، ص335

عام 1556م توفي **صالح رايس** (1552-1556) فحاول الإنكشارية السيطرة على الحكم[1]، إذ منع هؤلاء الباشا الجديد **محمد كرد وغلي** من النزول إلى ميناء الجزائر، وعينوا أحد رؤسائهم المدعو **حسن قورصو**، لكن الرياس رفضوا هذا التعيين وساندوا الباشا الجديد من الدخول إلى المدينة وإعدام المتمردين من رجال الأوجاق وعلى رأسهم **قورصو** (1556-1557)[2].

ومن الجدير بالذكر أن الصراع بين الإنكشارية ورياس البحر لم يهدأ، مما دفع بالبيلرباي محمد **باشا ابن صالح رايس** عام 1568م إلى إصدار مرسوم يبيح بموجبه للجند الانكشاري بالانضمام إلى أسطول الرياس والمشاركة في النشاطات البحرية. إن التنازل لفائدة الانكشارية وقبول عدد منهم في بحارة الرياس والحصول على نصيب هام من الغنائم، قد ساهم في تقهقر حركة الجهاد البحري رغم ما بذله الرياس من مجهودات للحد من تجنيدهم داخل المؤسسة البحرية[3].

وفي المقابل سمح للرياس في المشاركة ضمن فرق جنود الانكشارية التي تجوب أنحاء البلاد لجمع الضرائب[4]. والظاهر أن هذا التوازن بين الطائفتين قد ساعد في التخفيف من حدة الصراع الدائر بينهما، وبذلك تغذت فرقة الانكشارية بعناصر جيدة من الأعلاج الذين تتوفر فيهم الخبرة القتالية والكفاءة العسكرية[5].

وفي عهد الأغوات شهدت الجزائر عدة اضطرابات داخلية، فاشتد الصراع بين القوتين العسكريتين البرية والبحرية. كما تعرضت البلاد إلى عدة غارات أوروبية منها الحملة الفرنسية على مدينة جيجل عام 1664م[6].

---

1) خلال القرن السادس عشر كان الباشاوات المبعوثين إلى الجزائر من طائفة الرياس، أمثال عروج وخير الدين، صالح آغا، صالح رايس، علج علي، وقد وصل كثير منهم إلى رتبة قبودان باشا (أميرال) في البحرية العثمانية.

2) Grammont, Histoire…, op.cit, P.84

3) جوليان، المرجع السابق، ج 2، ص 335.

4) Haedo, Topographie, op.cit, P.50

5) جون، وولف، المرجع السابق، ص 102.

6) كان أخطر هذه الهجمات نزول الفرنسيين في مدينة جيجل سنة 1664م بقيادة الدوق دوبوفور (Beaufort) للمزيد من التفاصيل حول الحملة راجع:

E.Watbled, «expédition du Duc Beafort contre Djidjel 1664», in, R.A(N°17), 1873, PP.215-231.

ففي سنة 1659م اندلعت ثورة الدفاع عن حقوق رياس البحر كانت في صالح الانكشارية. ونتج عن تغيير الأغوات اختلال في السلطة. والغريب في الأمر أن الثورة انتهت لصالح الجند، فخيل للمقيمين الأجانب أن استلام الجيش البري للسلطة سيجلب لهم الأمن، وأن الجهاد البحري سيلقى ضربة مميتة. والظاهر أن هناك عوامل تدخلت لوقف السير في هذا الاتجاه بحيث لم يكن بإمكان الأغوات وقف نشاط الجهاد البحري الجزائري لعجزهم عن فرض سيطرتهم على الطائفة القوية من جهة، ولأن موارد الجهاد كانت ضرورية لوجود الوجاق، ولأن موارد الغنائم كانت ضرورية لحكومة الجزائر التي لها جيش كبير، بالإضافة إلى أن الأغوات كانوا عاجزين عن توفير الاستقرار الداخلي، وكانوا عرضة في كل حين لمجابهة تمرد الطائفة أو الجند أو القبائل[1]

وكان الدايات الأربعة الأوائل من رجال البحر[2] وفي عهدهم تعرضت السواحل الجزائرية إلى عدة غارات بحرية فرنسية ألحقت أضرارا بالغة بالبحرية الجزائرية، مما أدى إلى ضعف رياس البحر. وكان هذا المؤشر في صالح الانكشاريين الذين استغلوا ذلك لمصلحتهم وتمكنوا من استرجاع نفوذهم مدى الحياة[3].

وقد أدى هذا التحول إلى سيطرة الانكشارية على مقاليد الحكم، فعينوا الداي من صفوفهم. وكان الانتخاب مجرد مظهر للسلطة حيث أن أربعة

---

1) لقد دفع خليل آغا (1659-1660م) حياته ثمنا لرغبته بالاحتفاظ بمنصبه بعد انقضاء مدته مخالفا بذلك تقاليد الانكشارية وقتل رمضان (1660-1661م) بالرغم من نجاحه في التفاهم مع الجند، ولكنه رغب في أن يستأثر بالغنائم، في حين قتل شعبان آغا (1661-1665م) والذي تميز عهده بكوارث طبيعية (زلازل، طاعون)، وتعرض البحرية والموانئ الجزائرية للهجمات الأوروبية بينما قتل علي آغا (1665-1671م) والذي تساهل مع فرنسا وتجاوز حدود المعاهدات والتسهيلات التجارية ومعاقبته لزعماء الطائفة.

2) هؤلاء الدايات هم:

الحاج محمد التركي (1671-1682م)

باب حسن (1682-1683م)

الحاج شعبان (1688-1695م)

3) Watbled, "Pachas",…op.cit, PP.438-443.

عشر دايا من بين الثلاثين الذين تعاقبوا على الحكم من سنة 1671م إلى سنة 1818م فرضوا فرضا بعد إشعال نيران الفتنة واغتيال أسلافهم[1]. والجدير بالملاحظة هو أن الداي **الحاج محمد** المعين من طرف الرياس قد احدث تعديلات في نظام الدايات، يلعب فيه الوزراء –أهم مراكز السلطة– دورا هاما في تسيير شؤون الدولة[2]

شهدت سنوات الستينات من القرن السابع عشر انتفاضات وتمردات ضد دفع الضرائب. كما شهدت عجز زعماء الفرقة الانكشارية من التوصل إلى حل سياسي بعد أن تبينوا أن الاستيلاء على السلطة قد عرقل إمكانية الاستجابة الفعالة من قبل الآغا والديوان.

وكان رياس البحر مهددين تهديدا خطيرا بهذه الفوضى، فالمتتبع للأحداث سيلاحظ أن المصلحة المشتركة التي جمعت بين الطرفين قد ساهمت في تعميق مفهوم التعاون، فالرياس بفعل غنائمهم سينعشون الخزينة بالأموال وبالتالي توفير أجور الجند، في حين كان عمل الجيش الانكشاري مخصص لتوفير الأمن والاستقرار الداخلي، مما يسمح دون شك للرياس بالتفرغ للجهاد البحري والتصدي للغارات الخارجية.

إن أبرز ما يلاحظه الدارس في تاريخ طائفة الرياس هو أنهم كونوا جماعة قوية نافدة في هرم السلطة بأيالة الجزائر بالرغم من قلة عددهم. ويعود هذا بفضل تضافر جهودهم وجمعهم لثروة طائلة، وكان رياس البحر محبوبين ومرغوبين من طرف الأهالي عكس ما كانت عليه فرقة الانكشارية، والسبب في هذا يعود إلى نوعية النشاط البحري الذي مارسته الطائفة ومساهمة غنائم الجهاد البحري في إنعاش خزينة الجزائر بالأموال التي كانت مورد رزق كثير من الناس.

وبسبب هذه الشعبية المتزايدة، أثار حسد الانكشارية عليهم بالإضافة إلى أنهم كانوا يوفرون الثروة والشهرة للجزائر، وهم الذين يؤمنون

---

1) جوليان، المرجع السابق ج 2، ص 374.

2) كان الداي حسن ميزومورتو، يمثل عهد انتقال الحكم من الرياس إلى الجنود الذين تبنوا أولوية الانكشارية في إدارة حكومة الجزائر.

الغذاء للمدينة عندما تضرب المجاعة.واضطر رياس البحر للإقامة بحي خاص بهم شبيه بحصن يحميهم من الأخطار ومؤامرات الانكشارية من أن تطال أيديهم قادة الرياس[1]. والواقع أن طائفة الرياس فئة منطلقة اجتماعيا وهذا بسبب ظاهرة العيش في أحياء خاصة بهم.

اتضح لنا كيف أن هذه الطائفة أصبحت تلعب دورا ضخما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في الجزائر، وهذا بسبب كثرة رؤوس أموالها، وتشابك مصالحها مع مصالح الطبقات العليا في المجتمع الجزائري وبخاصة مع الأمراء واليهود وأغنياء المدينة.

وتفيض كتب الرحلات في تضخيم دور هؤلاء الرياس والمكانة الاجتماعية التي أصبحوا يتمتعون بها حتى كونوا فئة ذات تمايز اجتماعي واضح. وفي هذا الصدد رصد لنا القنصل الفرنسي **أندري بيول** André Piolle (1685-1688م) قوة ونفوذ رياس البحر وسطوتهم لدى حكومة الأيالة: "منذ عشرة أيام، ترأس الداي ثلاثة اجتماعات في قصره مع رؤساء الطائفة لمناقشة ملف الصلح مع فرنسا، لكن قرار الطائفة كان إعلان الحرب على فرنسا"[2]

رصدت مصادر العصر العثماني صورة موثقة عن التحالف الظرفي بين رياس البحر وأغنياء المدينة واليهود، الذين كانوا من جهة يديرون تجارة الجزائر ومن جهة أخرى يملكون الكثير من السفن في أسطول البحارة. وهكذا فإنه عندما يقتصر الجنود في التطور السياسي على نظام الزمرات وطريقة الاغتيال، لم يبق للتجار الأغنياء وبناة السفن سوى اللجوء إلى الثورة ضد الانكشارية بقيادة الرياس[3].

ويصور الكثير من المؤرخين تطور تاريخ الجزائر العثمانية على أنه خاضع لهذه المنافسات بين هاتين القوتين، وهذا على ما يبدو من تتابع الأحداث السياسية وقيام حكم الأغوات ثم الدايات نتيجة الانتصار الانكشارية على الطائفة أو العكس، وفي هذا الاتجاه كثير من المبالغة.

---

1) Belhamissi, op.cit, T2, P.183.

2) ibid, PP.184-185

3) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 141-142.

والحقيقة أنه لا يمكن إنكار وجود تنافس بين هاتين الفئتين، ذلك أن ثراء رجال الطائفة والمتمثل في قصورهم الجميلة على شاطئ البحر. كانت تثير حسد الانكشارية القادمين من مناطق بعيدة وأوساط فقيرة معدمة يدفعهم حلم الإثراء السريع والذين لم تكن الحملات البرية التي يقومون بها ضد الأهالي تجلب لهم ما كانت الحملات البحرية تجلب للطائفة.

كانت هذه المنافسة قوية في عصر البيلربايات الذين كانوا من رجال البحر ويعتمدون على رياس البحر ضد شغب الانكشارية. ولكن هذه المنافسة بدأت تخف منذ أن سمح للانكشارية سنة 1568م في الانخراط في عداد رجال الأسطول، والمشاركة مباشرة في أرباح غنائم الجهاد البحري كما سبق ذكره.

وفي الواقع كان للفريقين مصالح متكاملة تشدهم إلى بعضهم البعض في أغلب الأحيان، فمهما بلغ ثراء رجال البحر فليس بإمكانهم الاستغناء عن مساعدة الجند الذين كانوا يقومون بالمحافظة على الأمن في الداخل والدفاع عن الجزائر فيتيحون بذلك للقراصنة التفرغ للنشاط البحري. والأمر نفسه بالنسبة للجند فمهما بلغت قوة الجند وكثرتهم، فليس بإمكانهم أن يحلموا بفرض إرادتهم على رجال البحر، لأن غنائم هؤلاء كانت تسد حاجة الخزينة وتسمح لها بدفع مرتبات الجند بصورة منتظمة[1].

ويلاحظ **مارسيل كولومب** أن مصير هذين الفريقين كان يسير خلال التاريخ في خطوط متوازنة. فقد زادت قوة الطرفين بالنسبة نفسها حتى أواخر القرن السابع عشر، لتهبط بعد ذلك بصورة متتالية حتى التدخل الفرنسي (1830م). وقد تتصارع الطائفتين ولكنهما تتحدان وتتعاونان لتأكيد امتيازاتهما وحقوقهما. ومادامت قوى الفريقين متكافئة فإن محاولة الحكم بالاعتماد على هذه القوة أو تلك مصيرها الفشل.

لقد انتهت محاولات الحكام في إخضاع الجند إلى قتل الـــحاكم الذي يقدم على هذه المحاولة أو عزله، والأمر نفسه حين يحاول الحكام إخضاع الطائفة ومنعها من التعرض لسفن هذه أو تلك من الدول، فيثور رجال

1) محمد خير، فارس، ص 171-173.

الطائفة ويدعمهم الجند في أغلب الأحيان[1] ونتيجة عجز الحكام عن فرض كلمتهم كانوا مضطرين إذا رغبوا في البقاء حكاما- إلى الانحناء أمام رغبات الطائفة، وأن يصبحوا خاضعين لمطالب الجيش.

إن تهميش السكان المحليين من أية مشاركة فعلية سواء في الدفاع أو المحافظة على الأمن الداخلي واعتماد العنصر التركي-العثماني- في مجال التطور السياسي والعسكري للجزائر وحده في الخدمة العسكرية ساعد على المحافظة على الطابع العثماني للدولة الجزائرية. فمن هؤلاء المجندين كان يتم اختيار الحكام من مختلف الرتب والألقاب، ومن بينهم كان يختار الوزراء والكتاب والموظفين من مختلف الأصناف.

وتجدر الإشارة هنا أن الموقف المتشدد تجاه منع مشاركة السكان المحليين في الممارسة السياسية والعسكرية وتولي المناصب العليا يلاحظ على العكس- خلال العهود الأولى للوجود التركي العثماني- إبان تأجج عمليات الجهاد البحري، إفساح المجال للمهتدين من المسيحية للعب أدوار سياسية وعسكرية هامة وتولي مناصب جد حساسة[2].

ويفيدنا أيضا دفتر أجور الإنكشاريين بأن بعض الجنود كانوا يحالون بغتة على التقاعد أو يوضعون في حالة احتياط عندما يقتضي الأمر، وتنتهي مدة الخدمة العسكرية بالنسبة للجندي عندما يحصل على حق التقاعد ويتمتع بمعاش محترم، في أي مكان يختاره من ربوع الإيالة، وفقا لما يناسب خدماته ورتبته العسكرية[3]. أما الحالات التي تخول للجندي الإنكشاري حق التقاعد أو الإحالة على المعاش، فهي الإصابة بعطب جسدي أو مرض مزمن أو عند إتمام مدة الخدمة المقررة عند بلوغ سن الشيخوخة[4].

لكن إذا توفي الإنكشاري في سن مبكر فيحفظ عطاؤه وأرزاقه في بيت المال ليسلم إلى ورثته في حالة وجودهم عملا بالأحكام الشرعية

1) Marcel, Colombe, op.cit, PP.173-174.

2) في عهد البيلربايات (1518-1587م) تناوب على حكم الإيالة 7 أتراك و7 من المهتدين (المرتدين عن المسيحية) و2 من الكراغلة وعربيين.

3) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص119.

4) Pananti, Relation d'un séjour à Alger contenant des observations sur l'état actuel de cette régence, Trad de l'Anglais par Blanquière, le Normand, 1820.P.468.

الإسلامية القائلة بأنه: "إذا مات أحدهم أو قُتل كان ما يستحق من عطاء فهي الإصابة بعطب جسدي أو مرض مزمن أو عند إتمام مدة الخدمة موروثا عنه على فرائض الله وهودين لورثته في بيت المال[1].

ويمكن أن نستنتج ذلك من خلال رسالة بعث بها المدعو محمد آغا نوبة مستغانم إلى داي الجزائر، يخبره فيها بوفاة الجندي المدعو محمد **بن سليمان المستغانمي**، ويطلب من الداي السماح بتسجيل ولديه عبد **القادر ومصطفى** في سجل الجنود للحصول على معاش أبيهما[2].

لكن الأجور لم تكن محددة دائما بمدة الخدمة، فكثيرا ما رفعت أجور الجند بغية ولدواقع سياسية[3] قصد كسب التأييد والعطف مثل مضاعفة الأجور من طرف **أحمد باشا** الذي ضاعف الجرايات إلى خمس وعشرين بطاقة شيك سنويا[4].

أو تعيين سلطان جديد في إسطامبول أولرفع محتويات الجند عند تعرض البلاد للغارات البحرية أو الثورات الداخلية، أو ازدياد مولود لدى السلطان العثماني. وفي هذا السياق نقرأ في وثيقة أن الداي **حسين** وجه رسالة إلى آغا نوبة وهران بتاريخ شعبان 1239هـ/ مارس 1824م يطلب فيها زيادة الأجور بصائمة[5] واحدة بمناسبة ميلاد ابن لدى السلطان[6].

وعليه فإن السياسة المالية للدايات كانت وراء عمليات التجنيد العشوائي للجنود، دون التفكير في تجنيد الجزائريين الذين يمتلكون القدرة والخبرة العسكرية من دون هدر للأموال، وتعرض الخزينة للإفلاس مما يؤدي بثورة الجند على الحكام.

---

1) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مصر: طبعة مصطفى حلبي، 1966م، ص 196.

2) مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 35.

3) من الأمثلة على ذلك توزيع أموال خزينة بايليك الشرق على الجنود من طرف الثائر أحمد شاوش ليقفوا بجنبه ضد الباي أحمد بن طوبال، أنظر: Grammont, Histoire…, P.368

4) قيمة هذا النقد الفضي يقدر بـ 0.45 ف. وظلت حتى سنة 1822م وتعتبر عملة حسابية فقط، للمزيد راجع: Boutin, op.cit, P.142

5) نقد جزائري فضي، هو عبارة عن عملة تستعمل لإجراء العاملات الحسابية وتسديد أجور موظفي الدولة، تختلف قيمتها من وقت لآخر.

6) مجموعة 3190، الملف الأول، ورقة 93.

الفصل السادس

الوضع المادي للجيش

أولا: الرواتب:

كانت المبالغ التي تُنفق على الجند تؤلف جانبا هاما من الأموال التي تطلبها نفقات الدولة، وهي إما أجورًا شهرية أو منحًا ومكافآت طارئة. فالأجور الشهرية تنفق على الجند كل شهرين قمريين، وهذه تعرف بالجرايات الصغرى لأنها تخص قسما من الجند فقط أي أولئك المتواجدين في مدينة الجزائر.

بينما بقية الجيش الموزع على الحاميات في أنحاء الإيالة يعين له موعد سنوي يقبض فيه جرايته وهذه المناسبة السنوية تعرف بالجرايات الكبرى وفي عهد **فانتوردي بارادي**[1] كان الجندي يتقاضى كل شهرين 8 أسبر شيك أما البلوكباشي فأخذ 10 أسبر، وكانت مصاريف الجيش سنويا تقدر بـ: 15000 صائمة، وعدد الجنود بالإيالة 12000، فبقا في كل جندي صائمتين بمعدل 1.5 مليون جنيه[2].

وتصرف أجور الجند طيلة أشهر: محرم، جمادى الأولى، رجب، رمضان، ذو القعدة وخلال أيام الأسبوع ما عدا الجمعة[3].

والظاهر أن آغا الهلالين كان يترأس حفل توزيع الجرايات ويتبوأ بهذه المناسبة مقام الداي. وتصرف الجرايات بعد المناداة على الفرق العسكرية حسب نظام دقيق، فإن كان أصحاب الأجور ضباطا تدفع لهم المرتبات في قاعة الديوان، وإن كانوا جنودا توزع عليهم الجرايات في ساحة القصر[4].

والجدير بالملاحظة أن الجرايات الكبرى كانت تتم في فصل الربيع وتدوم العملية أربعين يوما، وكان هذا الحفل يقام خارج مدينة الجزائر، إذ تنصب خيمة كبيرة تسمى "أوطاق" ويشرف على عملية توزيع المرتبات والدفع الخزناجي وكبار موظفي الإيالة[5].

---

1) Venture de Paradis, «Alger au XVIII^e^ siècle», in, R.A(N°40), 1896, PP.40-42.

2) الجنيه الفرنسي كان الوحدة الأساسية للعملة الفرنسية حتى استبدل بالفرنك عند قيام الثورة الفرنسية عام 1789م، وهو يعادل 5 فرنكات.

3) De Tassy, op.cit, P.152.

4) ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي... المرجع السابق، ص129.

5) De Paradis, Tunis…, op.cit, P.167

ورصدت لنا وثيقة رسمية هي عبارة عن رسالة بعث بها **محمد شاكر** باي قسنطينة إلى الداي **عمر باشا** يخبره فيها: "...أنه قام بإرسال كل أصحاب الرواتب من الجنود والموظفين بغرض الحصول على علوفتهم (الأجرة) وتوجيههم نحو وظائفهم الجديدة"[1]. ورسالة مماثلة من **علي باشا** آغا نوبة مستغانم في 25 ربيع الثاني 1232 هـ/ 1816م، حول الاستجابة لطلب جنود النوبة بخصوص دفع مرتبات الطوبجية والأيتام الموجودين معهم[2].

إن أبرز ما يلاحظه الباحث في مجال تأثير أجور الجند، هو الأخذ بمبدأ الأقدمية عند صرف الجرايات، فمدة الخدمة هي التي تحدد نظام الترقيات وتؤهل الجندي للرتبة العسكرية التي يستحقها. وهذا الاعتبار كانت تعزز وجوده وتحمل على تجديد عناصره وصول جماعات جديدة من أتراك الأناضول.وفي هذا الصدد ورد في دفتر أجور الجند أن ثلاثة من الضباط في رتبة بلوكباشي كانوا ملحقين بحامية تلمسان، وبالرغم من كونهم في حامية واحدة ولهم رتبة واحدة إلا أن أجورهم الشهرية يختلف بعضها عن بعض، فالمدعو حسين كان يقبض ثلاثة عشر ريالا، بينما المدعو يوسف لا يحظى إلا بستة ريالات، والمدعو علي لا ينال سوى خمسة ريالات. فمن المؤكد أن هذا الاختلاف راجع في أساسه إلى مدة الخدمة التي قضاها كل واحد من هؤلاء الضباط الثلاث[3].

والحقيقة أن قضية الأجور هي التي حددت طبيعة العلاقات بين الجيش والسلطة. وخاصة في أواخر العهد العثماني، بحيث تعرض كثير من الدايات للعزل أوالقتل بسبب تأخر دفع المرتبات، ومثال على ذلك أن ما حصل للداي **حسن خوجة** الذي أزاحته الانكشارية بسبب تأخر موعد دفع الأجور، بينما تعرض خليفة **محمد بكداش** (1707-1710م) فاتح وهران من الإسبان سنة 1708م إلى الإعدام بسبب المرتبات[4].

---

1) مج، 1642، ورقة 9.

2) مج 3190، الملف الأول، ورقة 75.

3) Deny, op.cit, P.44

4) Galibert, op.cit, P.237

ومن المؤكد أن جل هذه الاعتبارات كان لها التأثير المباشر على كمية الأموال المخصصة لجريات الجند والداخلة ضمن وجوه إنفاق الخزينة، فكثيرا ما تضخمت بسبب الترقيات السريعة أو الإحالة على المعاش أو الإكثار من الترقيات والتشجيعات على حساب خزينة الدولة والنشاط الاقتصادي للبلاد.

ومن المعروف أيضا أن الجندي الإنكشاري كان يبدأ بأربع عشر موزونة[1] كل شهرين قمريين، وكانت أجرته تزداد بالأقدمية حتى تصل عندما يكون آغا أو حتى داي إلى أكثر من مائتي موزونة كل شهرين قمريين[2].

ويتضح لنا مما سبق أن المصاريف التي تحملتها الخزينة أغلبها مُخصصًا لتسديد مرتبات الجند، مما نتج عنه انعدام ضبط المصاريف وتحديد النفقات وظهور عجز مالي في احتياطي الخزينة، وخاصة بعد تراجع غنائم الجهاد البحري وتزايد مطالب الجنود، ففي إشارة **دي بارادي** بخصوص مقدار جرايات الجند في عهده قدرت بـــ150 ألف سكة جزائرية[3] أي مليون ونصف مليون جنيه[4].

إن التنوع في الهدايا والترضيات لمختلف موظفي الدولة وإطاراتها العسكرية حال دون إقرار سياسة مالية قارة ومحددة تخدم مصالح النظام المالي للدولة في ميدان النفقات.وما نلمسه في تفاوت الأجور بين الجنود والأهالي وزملائهم الإنكشاريين، إذ رغم اشتراكهم في الحملات العسكرية جنبا إلى جنب، ينال التركي 2 زياني[5]. بينما رفيقه من فرقة زواوة لا يتسلم سوى زيانيا واحدا[6].

وقد نتج عن انعدام ضبط المصاريف وتحديد النفقات ظهور عجز مالي في احتياطي الخزينة مما دفع الداي **عمر باشا** إلى مكاتبة السلطان بغرض

---

1) الموزونة نقد مغربي له شكل إهليجي ليس به نقوش وعلامة وهو من معدن الفضة.

2) جون، وولف، المرجع السابق، ص124.

3) السكة الجزائرية السلطاني نقد جزائري من قيمة ذهبية.

4) De Paradis, Tunis..., op.cit, P.162.

5) الزياني، يعد من بقايا النقود الزيانية وقيمته من ذهب ويعادل 100 أسبر فضي إسباني

6) Tachrifat, P.32.

تقديم يد العون والمساعدة للجزائر: "... وفي ذلك الوقت يقصد عهد **أحمد داي**"كان اثنا عشر ألف إنكشاري يتقاضون أجورهم. ومنذ بضع سنين كان يجب علينا تسديد أجور ما بين ثلاثين وأربعين ألف انكشاري. ففي سالف الزمن كنا ندفع أجورهم على دفعة واحدة، ولكن منذ عشر سنوات لم نتمكن من مضاعفة أتاواتهم.كذلك كنا نسدد الأجور كل شهرين أما اليوم فإن تسديد إتاواتهم يتم مرة واحدة كل أربعة أشهر بالنسبة للبعض وستة أشهر بالنسبة للبعض الآخر، وقسم ثالث تسدد أجورهم كل سنة..."[1]. والملاحظ أن مصاريف الجند في عهد الداي عمر بلغت أكثر من مليار فرنك قديم سنويا.

وبقطع النظر عن المصاريف الضخمة التي تتطلبها رواتب الجند، فإن الأيالة وجدت صعوبات في تجنيد الإنكشارية وهذا منذ بداية القرن التاسع عشر. فقد طلب الداي عمر من السلطان إمداده بالجند: "... يا حضرة السلطان بالنظر إلى قلة عدد الإنكشاريين، فإننا نطلب منكم أن ترسلوهم إلينا... "[2].

وقد دل الإحصاء الذي قام به الداي **مصطفى الخزناجي** -هذا الإحصاء الذي كلفه حياته- أن عدد الأوجاق يقتصر على أربعة آلاف جندي بينهم (700) عاجزين عن القيام بأية خدمة[3].

وتقدر المكافأة للجندي الواحد بـــ صائمة واحدة (خمس موزونات) وارتفعت إلى سبع صائمات خلال الحملة الإسبانية لعام 1775م[4]، وعند حلول المواسم والأعياد الدينية كالمولد النبوي الشريف الذي تنال فيه حامية بسكرة مثلا اثنين وعشرين بدقة شيك من قائدها[5]، أوشهر رمضان الذي تتسلم بحلوله حامية القصبة منحا مالية تصل إلى مائة بوجو، ليتمكن جنودها من شراء بعض المواد الغذائية الضرورية كالأرز[6]. أما **غراماي** (Gramay) فتذكر أن كل جندي مهما كانت رتبته يتقاضى مكافأة تقدر بنصف دوبلون

1) عبد الجليل، التميمي،الرجع السابق ، ص60.

2) نفسه، ص142.

3) Boyer, « Introduction »..., op.cit, P.309

4) de Paradis, Tunis..., op.cit, P.161

5) ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي...، الرجع السابق، ص 159.

6) نفسه.

مقابل كل شخص قتله خلال المعركة سواء أكان مسيحيا أو من الأهالي[1]. ويروي لنا **الشريف الزهار** أنه بعد انتصار الجزائريين على الإسبان في حملتهم الفاشلة سنة 1775م، كافأ الداي **محمد بن عثمان باشا** كل من أحضر رأس أحد النصارى بقيمة مالية قدرت بـــ 100 دورو[2].

وقد جاء في مخطوط **لمحمد الصالح العنتري** فقرة تتعلق بالراتب السنوي للجندي، حيث نصت على: "أن الرجل العسكري في ذلك الزمان (العهد التركي)كان له راتب سنوي يأخذه من دار باشا الجزائر كل سنة، وقدره مائة ريال جزائري سكة، فيعول عائلته ولأولاده منها"[3]. في حين يذكر **حمدان خوجة**: "أنه نتيجة حاجة الداي **(حسين)** إلى بناء مسكن يقيم فيه خارج القصبة وحصون لحماية المدينة وثكنات للجيش، اضطر ألا يمنح سوى ثمانية عشر فرنكا كأجر لكل شهرين وأربع خبزات يوميا"[4].

وللأجور الشهرية التي تسدد في نهاية كل شهرين أو عند حلول الموعد السنوي، حد أدنى وحد أقصى. إذ أن هذه الجرايات تبدأ متواضعة لا تتجاوز ثماني صائمات، ثم تبدأ في الزيادة بتعاقب السنين حتى تصل إلى الحد الأقصى بعد مدة أقصاها خمسة عشر سنة، يقضيها الانكشاري في الخدمة العسكرية[5]. فلا تتجاوز جرايته بعد ذلك ثمانين صائمة، ويشذ عن هذه القاعدة مرتب آغا الهلالين الذي يبلغ ألفي بطاقة شيك[6].

وتشير بعض الوثائق إلى ارتفاع نفقات الجند بسبب المناسبات، ونقرأ في بعض الوثائق: رسالة من **حسين باشا** إلى آغا نوبة وهران، أول شعبان 1239هـــ/1823م. بمناسبة ولادة ابن لدى السلطان، تم زيادة صائمة واحدة في مرتبات الجنود، وفرمان صادر من السلطان **محمود الثاني** إلى حسين باشا في 1233هـــ/1818م. بمناسبة ولادة السلطانة فاطمة، الأمر بإقامة

1) Gramaye, op.cit, P.198

2) الزهار، المصدر السابق، ص 27.

3) العنتري، مجاعات قسنطينة، ص 14.

4) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص 120.

5) Weissman, op.cit, P.68

6) Tachrifat, P.71

الاحتفالات وإطلاق المدافع لمدة ثلاثة أيام وزيادة مرتبات الجنود وبغض النظر عن بعض الرخص التي يقدمها أحيانا آغا الانكشارية لمجموعة من الجنود لزيارة عائلاتهم بشرط إذا قدموا قبل نهاية ثلاث سنوات، سيدفع لهم مرتب سنة كاملة [1]، وهذا امتياز قلما نجده في الدول المعاصرة للإيالة.

ويبدو أن المكافآت والمنح كانت تقدم في ظروف طارئة عندما يضطر الحكام إلى تهدئة الثائرين بسبب حدوث الثورات والمجاعات، أو عند إعلان الحروب على القبائل المتمردة، أو تعرض البلاد للاعتداءات الخارجية، أو قصد تشجيع الجند على الالتحاق بالخدمة العسكرية في أقاليم الإيالة، مثل تكفل باي قسنطينة بتقديم قنطار دقيق لكل خيمة من خيام الجند المشارك في محلة الشرق[2].

يدخل الجندي الانكشاري الحياة البحرية، بعد انقضاء مراسيم دفع الجرايات الكبرى، مما يسمح له بتسجيل نفسه في القوات البحرية للإيالة، بهدف حصوله على أسهم من الغنائم ويسمح له بزيادة مداخيله[3]. (خلت المصادر التاريخية المحلية من الإشارة إلى كيفية تحضير الجندي للدخول في الحياة)، أما المصادر الغربية فإن الإشارة اليتيمة إلى الوسائل التي كان الجندي مجبرا على حملها أثناء وجوده على ظهر السفينة ما أورده **فانتوردي بارادي**، منها بندقية، مسدسين ويطقانا (أي سيف)، إلى جانب ذلك كله في كيس صغير[4]. واضطر الجندي الانكشاري وهو يخوض تجربة البحرية إلى أخذ مؤونة تتمثل في الزيت، الخل، الزيتون، التمر والتين المجفف.

وتشير المصادر أن بعض الانكشاريين كانوا يعملون على نهب الحدائق المتواجدة بفحص مدينة الجزائر. مما يدفع السكان إلى غلق حوانيتهم وتشديد المراقبة على حدائقهم عشية إقلاع السفن[5].

---

1) مج 3190، الملف الثاني، ورقة 2.

2) مج 3190، الملف الأول، ورقة 405.

3) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص119.

4) De Paradis, Tunis…, op.cit, P.145

5) شالر، المصدر السابق، ص 55-56.

والظاهر أن المؤونة التي يحملها الجندي معه لم تكن كافية نظرا لطول المدة التي تقضيها السفينة في البحر، ولهذا كان رياس البحر مضطرين إلى تزويد السفن بمزيد من المواد الغذائية كالبسكويت، الأرز، البرغل، الزيت، الزبدة، الزيتون والزبيب بالإضافة إلى كميات من الماء الصالح للشرب، وكانت حالة الجنود والمجدفون والعبيد في حالة أسوأ مقارنة برياس البحر[1].

رصدت مصادر العصر العثماني بالجزائر صورًا موثقة على اعتماد رجال الطائفة في تمويل مشاريع حملاتهم البحرية على الخواص وعلى ماتبذله الخزينة العامة. وبالنظر للفوائد الكبيرة التي كانت تجنيها غنائم الجهاد البحري، فإن الاكتتاب للحملات البحرية كان اقتراحا جذبا ومغريا. ويعود للأفراد من الفوائد بقدر استثمارهم. وقد وصل طراز الملكية الخاصة أوجه في القرن السابع عشر (وهو العصر الذهبي) لرياس البحر الجزائريين، ثم اكتتبت الحكومة الجزائرية بعد ذلك في معظم الحملات وتملكت معظم سفن الرياس.

إن سلم تقسيم الغنائم بعد الحملة يوضح لنا عددا من المسائل. ففي سنوات الثلاثين من القرن السابع عشر كان الداي يأخذ 12 في المائة بمدينة الجزائر، وعشرة بالمائة بتونس، وواحد في المائة لإصلاح الرصيف البحري (المول)، وواحد في المائة للمرابط، والباقي، وهو من 88 إلى 86 في المائة يذهب نصفه إلى ملاك السفن، والنصف الآخر إلى طاقم السفينة وجنودها، ويأخذ الرياس من هذا النصف الثاني، بين عشرة واثني عشر سهما، والآغا ثلاثة أسهم، والانكشارية سهمين لكل منهم، ورئيس المدفعيين ثلاثة أسهم، والملاح ثلاثة أسهم، ورقيب الأشرعة ثلاثة أسهم، وقيم الباب سهمين والجراح ثلاثة أسهم، والبحارة سهمين. وإذا كان على ظهر السفينة رجال من أهل البلاد (الجزائريين) فلا يعطون سوى سهم واحد،

---

1) Haedo, Topographie…, op.cit, PP.43-44

وإذا كان بين هؤلاء الناس أرقام فإن السيد مالك الرقيق هو الذي يأخذ أسهمهم[1].

إن اقتسام سفينة محملة تم أسرها كان يتم وفق قواعد مضبوطة، فبعد أن يكون سهم الدولة قد أعطى، ويختص به الداي، تدفع التكاليف لسلطات الميناء ومضاربي الجمارك وكذلك لمقامات المرابطين الذين كان تدخلهم له أثره في نجاح الحملة. وكذلك لمقامات المرابطين الذين كان تدخلهم له أثره في نجاح الحملة. وبعد هذا كله يقتسم قيمة الحمولة الصافي مالكوا السفينة ومجموعة الملاحين بالتساوي، ثم يقطع تقسيم عندئذ لهاتين الحصتين للمالكين على أساس استثمار كل فرد، ولمجموعة الملاحين انطلاقا من صيغة معقدة.

ففي أخريات القرن الثامن عشر على سبيل المثال كانت قسمة أحد الرياس أربعين حصة، واختص رجال البحر بثلاثة، ومثّل هذا اختص به

1) بخصوص حصص أرباح الغنائم رصد لنا سجل الغنائم البحرية بالإضافة إلى هذا معلومات في غاية الأهمية، والعائد تاريخها من سنة 1765 إلى 1830م، وقد غطت الفترة الزمنية مدة 65 سنة. كما احتوت السجلات على المصاريف وتوزيعها بعد تصفية غنائم الحملة، وهي على النحو التالي:

1. حقوق الدولة:

يأخذها البنجق (رئيس مصلحة الغنائم البحرية) بمعدل الخمس الصافي من مجموع الغنائم. وقد ذكرت مصاريف الغنيمة في سورة الأنفال الآية 41 لقوله تعالى: "واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه"

2) حقوق الموظفين وتشمل:

وكيل الحرج.

وارديان باشي: قائد شرطة الميناء مكلف بالحراسة.

قائد المرسى: مدير الميناء.

شاوش البنجق: يكلف بتصفية الغنائم تحت رعاية وكيل البنجق.

وهناك شاوش مسلم وشاوش يهودي.

3) منحة لطاقم السفينة وتشمل:

منحة أوكدل: مخصصة للبحار الذي يقفز الأول على ظهر سفينة العدو.

القبطان: وهم مجموعة الرياس يكلفون بقيادة السفن التي يتم غنمها.

للمزيد حول الموضوع راجع:

Devoulx, le registre des prises maritime, Alger, A.Jourdan, 1872, PP.4-6.

رجال من الأعلاج، وكان نصيب العاملين على عجلة القيادة واحد فقط، والانكشاريين على متن سفينة الرياس واحد ونصف، وهذا كله من مجموع كلي لعدة مئات من الأقسام[1].

وبعد أن تقسم الحمولة بهذا الشكل، يمكن أن يعاد بيعها إما على طريقة المزاد أووفق الصورة الشائعة إلى الممثلين التجاريين الأوروبيين المقيمين في مدينة الجزائر. وكان الجمع بين بيع الأسرى وإعادة بيع مستلزمات السفينة الشاحنة مصدرًا أساسيًا لثروة الأفراد في مدينة الجزائر إبان العهد العثماني.

وأصبح البعض الآخر من ملاك السفن ومؤجريها (Armateur) كالرايس **عيسى بن زايد الجيجلي**[2]. ورصدت لنا الوثائق عددا من الرياس مثلما تبينه الحالات التالية: الرايس **صالح الجيجلي**؛ و**الرايس الجيجلي**؛ والرايس **يحي الجيجلي الجزائري**[3]؛ والرايس **سعيد بن رابح الجيجلي**[4].

مما سبق يتبين أن مجال الغزو البحري لم يكن حكرًا على الأعلاج ولا على الأتراك بل نرى أن الثروة فسحت المجال للجزائريين لإقتحام هذا المجال

1) كانت الأضرحة تستفيد من حصص مبيعات الغنائم من أثمان افتداء الأسرى، كما كانت توزع حصصًا أخرى على شكل منح بعد بيع حمولة الغنائم وهي على الشكل التالي:

منحة الحمالين: مكلفين بنقل وتفريغ حمولة السفن.

منحة رجال البساكرة: مهمتهم النقل والحمالة.

منحة الدكاكين: حيث تباع سلع الغنائم.

منحة الدلالين: تقتصر مهمة هذه الجماعة في الترويج والدعاية للبضائع.

منحة الكيالين: مكلفين بوزن البضائع وتحديد أثمانها.

منحة الصرافين: مكلفين بتبديل العملات والنقود الأجنبية الموجودة ضمن حمولة السفن بعملات جزائرية ويلاحظ أن العملة الأساسية المستعملة في الحسابات كانت ريال درهم وتعادل 1.25 فرنك، وتعرف باسم بدقة شيك.

للمزيد من التفاصيل أنظر: Devoulx, le registre..., op.cit, PP.7-9.

2) س.م.ش، علبة 51.

3) س.م.ش، علبة 150.

4) س.م.ش، علبة 88-81

الهام، وهذه الحالات التي صادفناها تبين أن الأثرياء من الجزائريين عملوا أيضا على استثمار أموالهم في مجال مربح وهو الغزو البحري. وكان تاريخ الجيش بالجزائر حافلا بأعمال الشغب والثورة التي تحدث بسبب التأخر في دفع رواتب الجند، لذلك قررت الحكومة أن تدفع رواتب رجال البحر في الميناء. ويسهر الأميرال على عملية توزيع الجرايات. ويساعده في ذلك بلوكباشي البحرية الذي كان مكلفا بتوزيع الرواتب على الرياس. والمعروف أن عملية توزيع الرواتب في الميناء كانت فكرة الداي **بابا علي شاوش**[1].

ومن بين الامتيازات المادية المخولة لرجال البحر، أن عملت الحكومة على تشجيع الرياس بمنحه المردودية أثناء الحملات البحرية. وبخصوص دفع المرتبات فقد كانت معتبرة باستثناء أجور 1797م والتي تراجعت بسبب ضعف الأسطول الجزائري وتراجع غنائم الجهاد البحري، حيث عمدَ الداي مصطفى إلى مضاعفة مرتبات رجال البحر من 4 إلى 6 بوجو. ويخبرنا **جوليان دي لا قرافيير** (De la Graviere) عن مصاريف البحارة والسفن الجزائرية، بأن مرتب ضابط واحد يتقاضى أجرة 5,60 فرنك شهريا بالإضافة إلى خبزتين يوميا[2].

وإلى جانب الامتيازات المادية المغرية، وضعت إيالة الجزائر نظاما بحريا معقدا، يقتضي تشجيع الطامحين على امتهان هذه الحرفة، فكان للبحار الحق في الترقية وفق السلم الإداري، ويمكنه إنهاء خدمته العسكرية في رتبة أميرال، ويشارك في مجلس الديوان الذي ينظر في أمور السلم والحرب مع هذه الأمة أو تلك[3].

وبالنسبة للأعمال الشاقة والحمالة فكان يتكلف بها رجال البساكرة وآخرين عمال مؤقتين، يتقاضون يوميا من أربعة إلى ستة موزونات بالإضافة إلى أربعة خبزات يوميا[4].

---

1) De Paradis, Tunis,…, op.cit, P.147

2) Belhamissi, op.cit, T1, P.194

3) حمدان، خوجة، المصدر السابق، ص118.

4) Genty, de Bussy, (P)De l'établissement des Frakjnçais dans la régence d'Alger, et des moyens d'un assurer la prospérité, 1ère éd, Paris, Firman Didot, 1839, T11, P.77.

والملاحظ أن حركية الميناء من خلال نشاطات أصحاب الإشارة والحراسة والحمالين والتجار والموظفين والعمال، تجعل منه المكان الأكثر حيوية بمدينة الجزائر.

وتشير مروجات وشهادات عديدة إلى أن المهن الأكثر تواضعاً كحراسة الغنائم والحمالة أو العتالة توكل إلى العنصر البسكري.

وفي عام 1800 وصف الفرنسي لوماي (Lemay) أن هذا العنصر كان يكلف بأعمال قذرة شاقة بالميناء[1].

وعند انتهاء مراسيم دفع جرايات رجال البحر تقام الحفلات بغرض توديع السفن والبحارة الجزائريين. وقبل موعد انطلاق الأسطول، يقوم الرياس بسلسلة من الترتيبات منها الزيارات ذات الطابع الديني كزيارة ضريح **سيدي عبد الرحمــن الثعالبي**[2] والي مدينة الجزائر، كما تتوقف السفن قرب باب الجهاد لتقديم التحية قبل الإبحار إلى وكيل الحرج[3].

ومن العادات الشائعة في الجزائر إبان العصر العثماني أن يقوم البحارة برمي الزيت في البحر ووضع القناديل على فوهة المدافع لتفادي الكوارث والعواصف البحرية حسب اعتقاد هؤلاء البحارة[4].

---

1) Emerit, «Alger en 1800 d'après les mémoires inédits», in **R.H.M.**(N°4), Juillet, Tunis,1975, P.234.

2) سيدي عبد الرحمان الثعالبي عالم جزائري مفسر للقرآن، ومؤلف مصنفات عديدة في مختلف العلوم، ولد وتوفي بالجزائر (788-975هـ/1387-1491م).

3) كان لمدينة الجزائر في العهد العثماني خمسة أبواب:

باب عزون.

باب البحر.

باب الجزيرة.

باب الواد.

باب الجديد.

4) Haedo, Histoire…, P.45

وكان طاقم السفينة يتكون من رياس البحر وفرقة المدفعية (الطوبجية) يقودها "باش طوبجي"، وفرقة من الانكشارية يقودها ضابط من صف بلوكباشي" برتبة آغا تنحصر مهمته في تسجيل كل ما يجري بداخل السفينة طيلة الرحلة، وبمجرد وصوله إلى الميناء يقوم بتقديم التقارير إلى الجهات المختصة وعلى إثرها تقيم الملاحظات وبموجبها يكافئ الرايس أو يعاقب[1].

وكان الجندي الانكشاري المرافق للرياس يشارك في محصول الغنائم فيشمل نصيبه جزء من الأموال، والحلي، والعبيد. وكان التقسيم يتم بعد توزيع الحصص على مستحقيها، فيأخذ البايليك نصيبه، ويقسم الباقي إلى نصفين نصف يخصص لترميم السفينة وتجهيزها وتسليحها من جديد، بينما يوزع النصف الأخر على أفراد طاقم السفينة، فيحصل "آغا البولداش" على ثلاثة أسهم من الغنائم، وينال الجندي سهما ونصف[2].

أصبح رياس البحر يشكلون فئة اقتصادية متميزة جعلتهم يحصلون على ثروة طائلة، كما جعلت منهم فئة ذات تمايز اجتماعي واضح داخل المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه، ولذلك فإنهم لعبوا دورا هاما وفعالا في مجال الحياة الاجتماعية حظي بتقدير المجتمع والحكام وبخاصة في مدينة الجزائر. ومن خلال ما رصدته لنا الوثائق بخصوص ممتلكات رياس البحر، أمكن القول أن الكثير منهم فضل الإقامة في مساكن فخمة غرب مدينة الجزائر بالإضافة إلى امتلاكهم العقارات بفحص الجزائر. ومكنتهم حياة الرغد والرفاهية إلى اقتناء المستلزمات والكماليات التي كانت تجلب من خارج الإيالة، كالحرير، المخمل، والمرمر والزليج، وبذلك كانوا يمثلون أغنى الناس في الجماعة النافدة[3].

ثانيا :المؤن:

يدخل الجندي الحياة الاجتماعية من خلال المساعدات الاقتصادية التي يتمتع بها، فيتحصل بمقتضاها على المواد الغذائية بأثمان منخفضة،

1) Shaw, op.cit, P.120

2) De Paradis, Tunis..., op.cit, P.152.

3) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 142.

كاللحم الذي يباع لطائفة الجند بثلث السعر العادي في السوق، والخبز الذي يوزع عليهم بمعدل أربع خبزات صغيرة يوميا للجندي الأعزب وثماني أرغفة يوميا للضابط من صف البلوكباشي[1].

ومن الواضح أن تحضير الخبز (عجينة الخبز) كان من اختصاص البساكرة الذين تكلفهم الدولة بصنعه لفائدة الجند. وهذا ما نستشفه من خلال مصدر معاصر: "...والبسكريون يحتكرون صناعة الخبز وهم الذين يحملون الخبز في الجزائر..."[2]. وتمكن هذه المساعدات الجنود من الحصول على المواد المصنوعة من النفايات المهينة بثمن زهيد وتشير إحدى الوثائق إلى أن آغا نوبة بسكرة، أرسل برسالة إلى الداي **حسين** بتاريخ 18 شعبان 1244هـ/1828م، يخبره عن احتياج الجنود لمواد الطهي المخصصة لكل سفرة لقلة الحطب. لذا أوجب الاتصال بالحاج **أحمد باي** قسنطينة للنظر في المسألة، ولكنه لم يجب على الرسالة[3].

ويبدو واضحا من استقراء وثيقة يعود تاريخها إلى أوائل ذي الحجة 1244 هـ/جوان 1829م أن شخصاً يدعى مصطفى بن عثمان وكان برتبة أو دلباشي بالوق رقم 54 بثكنة أوسطى موسى ناب عن زملائه في تقديم حصة مالية قيمتها سبعمائة وثلاثين ريالا إلى تاجرين كي يستغلانها في التجارة مع تقسيم الأرباح مناصفة بين الطرفين[4]. وكانت الحامية العسكرية التي تقيم في إحدى المدن، تتمتع بحق الضيافة من أهل المدينة مدة ثلاثة أيام مثل ما كان يتعارف عليه في حامية بسكرة[5]، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى السمعة الأدبية التي كان يحظى بها الجندي الأمر الذي يجعل الحكام يغضون الطرف عن بعض التجاوزات والسلوك أثناء حدوث الفوضى والنهب في المدن.

1) ناصر الدين، سعيدوني، النظام المالي... المرجع السابق، ص 130.

2) شالر، المصدر السابق، ص 109-110.

3) مج 3190، الملف الأول، ورقة 301.

4) Tachrifat, PP.30-33

5) ibid, P.70

والواقع أن الجندي في مدينة الجزائر كان يعطى حصة غذائية يومية من الخبز المصنوع من القمح والشعير، أما إذا خرج للقيام بحملة لجمع الضرائب فيطعم من الأرز والكسرة والمرق. والمعروف أن بعض المسؤولين في هرم السلطة كانوا يقدمون مساعدات لأفراد الجيش منها وقف **مصطفى** وكيل الحرج الذي كان على أوجاقه بدار الانكشارية لينتفع من عوائده في شراء الزيت والحصائر للجنود. أما **محمد باشا** فوقف أرضا لتكون مقبرة لجنود الأوجاق رقم 324 المعروف بأوجاق داغ دوران[1].

والظاهر أن الجيش البري انتفع ماديا في مجال المؤونة والغذاء على غرار الجيش البحري، فضمان العلوفة الجيدة بالنسبة للبحار مرهونة بما تجنيه السفن من الغنائم أثناء الحملات البحرية.

لقد كانت حياة البحارة قاسية جدا عند ركوبهم البحر، فوجبات الأكل على ظهر السفينة كانت توزع على شكل حصص: وجبة الفطور تتضمن القهوة والسجائر وأحيانا تناول الخبز والزيتون، بينما وجبة الغذاء فهي عبارة عن حساء مغلي ولحم جاف من نوع (خليع) مغلي بالزيت. أما وجبة العشاء غالبا ما تكون من نوع الكسكسي. وخلال شهر رمضان يكون البحارة في صيام ويأكلون قليلا من الطعام، مما يؤثر على أوضاعهم الصحية بسبب الجهد البدني المبذول في البحر. ويتعرض البحارة أحيانا إلى الأمراض كالحمى والأوبئة والأمراض الصدرية بسبب البرد وقلة الملابس[2]. يضاف إلى ذلك انتشار الأمراض المعدية نتيجة تعفن جروح المرضى، وربما هذه الظواهر هي التي كانت وراء امتناع بعض البحارة من ركوب البحر[3].

---

1) سج 3205، اللف الثاني، ورقة 19 و16.

2) كانت النظافة شرط أساسي داخل السفينة الجزائرية، وبالرغم من الحرص الشديد للمسؤولين على نظافة السفينة، فإن السفن لم تسلم من الأمراض الفتاكة وانتشار الأوبئة بين صفوف البحارة، ويرجع السبب في ذلك إلى نقص النظافة ورداءة الغذاء.

3) Belhamissi, op.cit, T1, P.242

وكانت السفن لا تحمل من المؤونة سوى الشيء الضروري للغاية، وكان الانكشارية في كل من السفن الغالية والشراعية، مسلحين بالسيوف والخناجر، أما الرماح والأسلحة النارية والسهام والأقواس فقد كانت محفوظة في غرفة خاصة مغلقة ولا تفتح إلا عند الضرورة[1].

ثالثا : اللباس

ما وصل إلينا من معلومات بخصوص اللباس العسكري الرسمي للجيش الجزائري خلال العهد العثماني تضمنته ملاحظات الرحالة وتقارير القناصل ووصف القساوسة أثناء قيامهم بافتداء الأسرى المسيحيين. ويعتبر مصدر **هايدو**: "طبوغرافية وتاريخ مدينة الجزائر" الشاهد الوحيد على خصوصيات موضوع اللباس الجزائري في العهد العثماني بصفة عامة.

يذكر **هايدو** عن وصول المتطوعين الجدد إلى الجزائر بأن الجندي كان يرتدي لباسا تركيا استقدمه معه من بلاد الأناضول أو مدن أخرى تابعة للدولة العثمانية، فيروي لنا مثلا: "كان يتشكل من سروال طويل يهبط حتى أسفل القدمين، وهو عريض وذو ألوان زاهية، وكانوا يضعون قميصًا ذا أكمام طويلة، وعلى رؤوسهم قبعة مصنوعة من الصوف، ويلبسون نعالا من الجلد أسفلها مصفح بأربع صفائح من حديد[2].

وتشير الوثائق العثمانية إلى أن الجنود الجزائريين كانوا يتمتعون بسمعة طيبة واهتمام متزايد من لدن السلطات العثمانية زمنئذ. وتفيدنا رسالة **مصطفى قبطان** السفينة الجزائرية مفتاح الجهاد بالإسكندرية إلى **حسين باشا** بتاريخ 25 رمضان 1245هـ/1830م، يطلب فيها تقديم مساعدات مالية للجنود الجزائريين التابعين للسفينتين مفتاح الجهاد ورهبة الرلسية في ميناء الاسكندرية، بالإضافة إلى شراء المؤونة والملابس لهم[3]. وخلال القرن الثامن

---

1) جون (ب) وولفن المرجع السابق، ص 197.

2) Haedo, Topographie..., op.cit, P.59

3) سج 3190، اللف الأول، ورقة 349.

عشر، كانت الدولة- عند تسجيل الجندي الانكشاري في دفتر الأجور- تلتزم بتقديم بدلة عسكرية له تتكون من قميص خشن، وصدرية، وعمامة خضراء، وسروال من القطن/ ومعطف من نوع الملف الخشن، وشاشية، وحزام أحمر، وزوج من الأحذية، وغطاء من الصوف ضيق وقصير[1].

ويفيدنا كتاب اللباس الإسلامي في الجزائر بمعلومات في غاية الأهمية، عن لباس الانكشاري عند وصوله إلى مدينة الجزائر، حيث تتحمل الحكومة أعباء نفقاته من الملبس والمأكل، وكانت البذلة العسكرية المقدمة للجندي تشمل غطاء من الصوف وقميص، وصدرية، وسروال، وشاش أحمر يستعمل كحزام ومعطف من نوع القفطان وقبعة، وزوج من الأحذية الجلدية في أسفلها صفائح حديدية. وبتقادم الزمن لبس الانكشارية البرنوس البربري بالإضافة إلى الشاشية[2].

وبالرغم من أهمية هذا اللباس العسكري الذي كان يكلف خزينة الدولة أموالا طائلة بسبب توزيعها مجانا على الجنود، إلا أن المؤرخ الأمريكي **جون وولف** قد شبه هذه البدلة بلباس الأرقاء: "فقد كان قد أعطى ملابس لا تختلف في نوعها عن تلك التي أعطيت للرقيق..."[3]. وما يثبت مجانية ألبسة الجنود، هو دفعهم لمصاريف الأسلحة: "...ولكنه كان متوقعا منه أن يدفع ثمن الأسلحة من أجرته"[4]. وفي الحقيقة أن الجندي الانكشاري قد تأثر باللباس الجزائري فارتدى البرنوس البربري، الذي عوض القفطان، وأصبح البرنوس اللباس الرسمي للجنود أثناء

1) De Paradis, Tunis…, op.cit, P.159.

2) Georges, marçais, le costume musulman d'Alger, Paris, Plon 1930, P.66

3) جون (ب) وولف، المرجع السابق، ص 123.

4) نفسه.

قيامهم بالحملات، وخاصة في فصل الشتاء[1]. ومن هنا نتساءل هل كان البرنوس الجزائري يسمح بأن يلبس من طرف الأرقاء المسيحيين؟.

إن التغيرات في البنية العسكرية العثمانية التي أدخلها السلطان **سليم الثالث** (1789-1807م) بواسطة النظام الجديد. أكملها **محمود الثاني** في بداية القرن التاسع عشر، وأدت إلى شيء من التحديث "العصرية" في لباس الجيش الجزائري العثماني. فحل الطربوش محل الطيلسان، وكان القفطان قد صمم ليعطى مكان حمل السيف والمسدسات، وبدأت السراويل تلبس فوق أحذية عالية ملساء من الجلد. والجندي الذي ينضم إلى حملة بحرية من أجل الحصول على سهم في الغنائم يضطر إلى حمل بندقية ومسدسين وسيف وكيس من البارود وغطاء. أما أمتعته فيضعها في كيس خاص به، بينما المتطوع في السفينة فغطاؤه من نوع الحايك الذي هو لباس من صوف أبيض يغطي الجسم ويحيط به[2].

ومن الملاحظ أنه خلال القرن الثامن عشر أدخلت عدة تعديلات على لباس الجيش. ويرجع ذلك إلى تأثير الأتراك باللباس الجزائري من جهة، وبالألبسة الأوروبية أثناء الاصطدامات البحرية

والإحتكاك بالجنود من جهة ثانية.

1) Boyer (Pierre), «Introduction à une histoire intérieure à la régence d'Alger», in R.H, N°478, Avril – Juin, 1966,P.128.

2) Belhamissi, op.cit, T1, P.188

الخاتمـــة

يتضح مما سبق، أن النظام الدفاعي للجزائر العثمانية، ارتبط بثلاث مؤثرات جوهرية، أولها المؤسسة العسكرية بشقيها البري والبحري يضاف إليها القوى الموازية لها كفرقة زواوة والكراغلة، وثانيها نوعية الإدارة المحلية بالسكان.

وقد فسرت هذه العلاقة إلى رغبة الأتراك في تكريس هيمنتهم على مختلف المناصب الحكومية في الأيالة دون الإعتماد على العنصر المحلي. وثالثها عدم مسايرة الجزائر للتطور التقني الذي شهدته أوروبا في مجال الأسلحة والبحرية، مع تراجع ملحوظ لقوتها العسكرية التي لم تعرف التجديد منذ بداية القرن الثامن عشر. ورابعها الظروف الدولية السائدة.

كانت المؤسسة العسكرية تشكل العمود الفقري الذي يقوم عليه الحكم العثماني بالجزائر، وهي تتركز بمدينة الجزائر، وتتكون من العناصر التركية القادمة من الأناضول يضاف إليهم فرق الحاميات (النوبة) بالمدن الداخلية، وجماعات الأعوان التابعين من مجندي الكراغلة وفرق زواوة وفرسان المخازنية. لقد استطاعت فرق الحامية التركية والمتعاونين معها مع قلتهم واتساع البلاد الجزائرية وصعوبة تضاريسها أن تحافظ على الأمن والهدوء وتكرس تفوقها على سكان الجزائر في المدن والأرياف.

وقد تبلور أداء المؤسسة العسكرية العثمانية لمهامها في حفظ الأمن وحماية السكان ومراقبة النشاط الاقتصادي في ظهور نظام حربي فعال تعود الكلمة العليا فيه إلى الديوان والتصرف الفعلي إلى الداي ونجح الدايات منذ أوائل القرن الثامن عشر أن يحصلوا في إطار الأعراف المعمول بها على صلاحيات واسعة، جعلت الداي في نظر العديد من الكتاب الأوروبيين مثل **بانتني** (Pananti): "حاكما مستبدا برأيه وسيدا مطلق الحرية في مملكته لا تحد من تصرفه سوى رغبات الحاميةالتركية التي اختارته وخولت له سلطته"[1].

1) Pananti,op.cit ,PP.410-411.

ومما يلاحظ أن تعاظم سلطة الداي وتوسع نفوذ معاونيه أدى إلى تغيير موازين القوى في المؤسسة العسكرية في الجزائر أثناء القرن الثامن عشر، فلم يعد الديوان الكبير سوى هيئة استشارية انحصرت صلاحياتها في المناسبات أوفي توزيع الأجور. وتحولت السلطة الفعلية من الديوان إلى جماعة نافذة من كبار الموظفين الذين يمارسون مهامهم بأمر من الداي، وتحت إشرافه مثل آغا العرب قائد فرق الحامية ووكيل الحرج المكلف بالبحرية والشؤون الخارجية، وهذا ما جعل الجزائر في نظر الملاحظين الأوروبيين "شبه جمهورية عسكرية أو ليغارشية"[1].

كانت المؤسسة العسكرية تقوم على العنصر التركي أو المتترك من الأعلاج وغيرهم، وكانت تعتمد في تجديد نفسها على استقدام عناصر جديدة للعمل في الحامية، وهذا أحد الأسباب في بقاء ارتباط الجزائر أدبيا مع مركز السلطة بإسطامبول، ولعل هذا ما جعل الباب العالي لا يمانع قط في السماح للمتطوعين الأتراك من إزمير وجهات الأناضول بالالتحاق بالجزائر، الأمر الذي أبقى المؤسسة العسكرية بالجزائر متلاحمة وملتزمة بواجباتها العسكرية، ولم تتعرض للضعف إلا عند ما سمح لبعض العناصر المكونة للوجاق بالزواج والتخلي عن الخدمة، ولم تعد تخضع إلى الاختيار الصارم والمراقبة المستمرة والتي عبر **حمدان خوجة** عن هذا الرأي بصراحة: "أنهم فتحوا أبواب الميليشيا (الحامية) لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدبوا أو أدينوا ... فصارت ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل، ثم قام هؤلاء (الجند) بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة بحسب هواهم"[2].

إن روح العصر كانت تقتضي ظهور حكم عسكري مركزي قوي بالجزائر، مستقل عن الباب العالي ومنفتح على الواقع الجزائري. وكان

1) Emerit, «le voyage»,...op.cit,P.374.

2) حمدان ،خوجة، المصدر السابق، ص 149.

ذلك يتطلب الانفتاح على الجماعات القريبة من الأقلية التركية والقادرة على التعامل معها ومشاركتها الحكم مثل الكراغلة.

وقد بدأت ملامح هذا التحول في عهد الداي **محمد عثمان باشا**، ومع تولي إدارة البايليكات رجال قادرون على الارتباط بالسكان واكتساب ثقتهم، ولم يكن ذلك مستبعدا مع ظهور حكام أكفاء مثل **صالح باي قسنطينة** (1771-1792) **ومحمد الذباح باي التيطري** (1794-1799) **ومحمد الكبير باي وهران** (1779-1797).

وقد اتسمت ملامح هذا التحول أيضا مع حركة الداي علي خوجة (1817م) التي كانت تهدف إلى إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية. فقد بادر هذا الداي إلى جماعة الكراغلة، واستخدم فرق من زواوة، إلا أن إصابة هذا الداي بالطاعون لم يسمح له بالاستمرار في السلطة أكثر من ستة أشهر. فتولى الحكم بعده خليفته الداي **حسين باشا** الذي آثر نظرا للضغوط الخارجية والاضطرابات الداخلية أن يتجنب إحداث أي تغيير قد يؤدي إلى انهيار النظام الحربي ذاته، ولعله كان متأثرا بالرأي المعارض الذي عبر عنه **حمدان خوجة** في كتابه المرآة بقوله: "إن هذا الداي (علي خوجة) الذي حكم ستة أشهر لو أنه عاش لتسبب في خراب الإيالة ما في ذلك شك"[1].

لقد عكست العلاقات الخارجية للكيان الجزائري أثناء الحكم العثماني موازين القوى والمصالح بين جناحي المؤسسة العسكرية المتمثلة في جماعات البحارة (الرياس) وفرق الانكشارية (الوجاق).

كانت سياسة حكام الجزائر تقوم في إطار النظام الحربي الدفاعي للمحافظة على تفوقها العسكري في كل من تونس والمغرب مع إبقاء صلات التعاون وتبادل المصالح مع الدولة العثمانية التي تضمن للجزائر الدعم العسكري وتسمح لها بتجديد قوتها وعتادها الحربي باستمرار.

1) نفسه، ص 153.

أما على المستوى الدولي فكانت سياسة حكام الجزائر مع الدول الأوروبية طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر تقوم على مبدأ التصدي والمواجهة لسياسة الهيمنة التي مارستها بعض الدول الأوربية مثل أسبانيا وفرنسا وانجلترا، ثم تراجعت مع القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بسبب التفوق الحربي والاقتصادي الذي شهدته أوروبا.

لقد ازدادت هوة تجاوز أوروبا للجزائر، لأن الأوروبيين اهتموا بالملموس وعملوا على تغييره قصد تحسين حياتهم اليومية لا التأمل فيها.وهكذا سيطرت أوروبا على التجارة وفرضت شروطها على العوالم الأخرى بفضل تفوقها التقني والعسكري.فركزت على منطق المهادنة والمعاهدة المعتمد على القانون الدولي الذي يبقى قانوناً أوروبيا في أساسه.. واستخدمت الدول الأوروبية القانون البحري الدولي للضغط على الجزائر التي كانت تستعمل الجهاد البحري لمواجهة الأساطيل الأوروبية.ولم تنجح محاولات التحديث في الجزائر العثمانية، ربما لأنها كانت محاولات فردية وغير متجذرة في أعماق المجتمع بحكم انغلاق الأقلية التركية على نفسها.

الملاحق

1- ملخصات للوثائق الواردة في الدراسة.

2- خريطة ثكنات الجيش الإنكشاري في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني.

3- فهرس المصطلحات العسكرية الواردة في الدراسة.

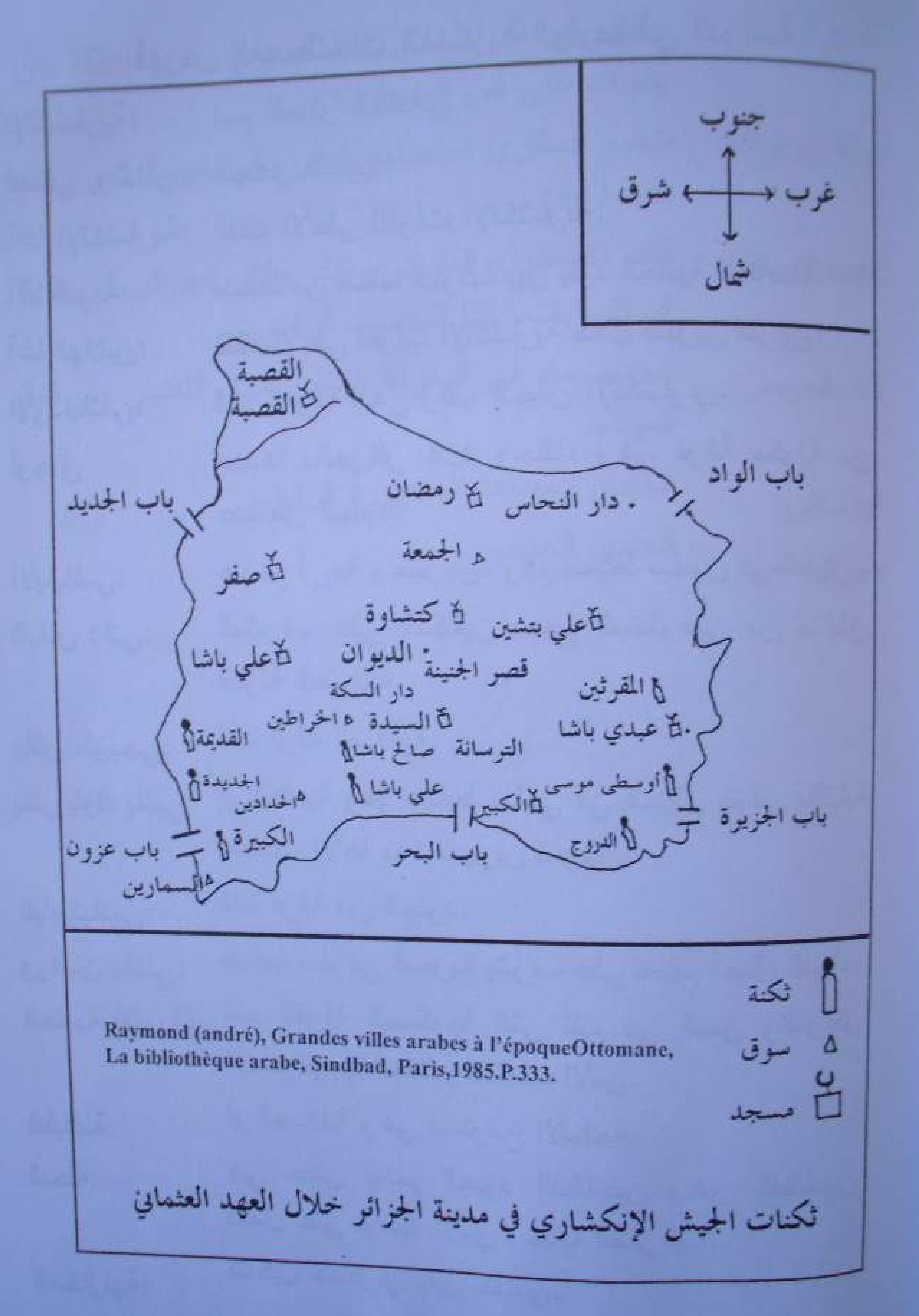
1- ملخصات للوثائق الواردة في الدراسة

- خط همايون:

1	16237	عريضة وردت من الداي حسين باشا إلى السلطان العثماني، يطلب فيها تقديم المساعدات العسكرية للجزائر وإمدادها بالذخائر والمعدات الحربية، حيث تم إرسال 500 قنطار من البارود، و100 قنطار كهرجلة. وسفن حربية.	1245 هـ/ 1829م /
2	56499	طلبُ الجزائر مساعدات عسكرية من الدولة العثمانية، وقد صدر أمر همايوني، ينص على إرسال المعدات والذخيرة المتمثلة في مدافع الهاون الموجودة بدار العامرة، وتزويد الجزائر بمدافع تدعى "طوج" وقطعتان بقطر 85 من مدافع الهاون، بالإضافة إلى تزويد الجزائر بمادة الحديد والرصاص والأسلاك بمقدار ثلاثة آلاف قنطار والخشب لصناعة السفن.	1206 هـ/ 1791م /
3	39315	تقرير أعده مصطفى باشا قائد الأسطول العثماني، يفيد بانسحاب الأسطول الجزائري عن الأسطول العثماني، وعودته إلى الجزائر بدون علم السلطان فطلب القبطان منع الإمدادات والمساعدات العسكرية للجزائر ومنها عدم السماح بتجنيد المتطوعين من الأناضول لصالح الجزائر.	1241 هـ/ 1825م /
4	3374	تبين هذه الوثيقة أن المتطوعين كانوا من المنبوذين والمحكوم عليهم، حيث قدمت عريضة لأحمد باشا تتضمن تقريراً على اعتداء بعض	1219 هـ/ 1804م

		الأشخاص الذين يتراوح عددهم ما بين 40 و50 شقيًا في قرية درمنجيلر الكائنة بجزيرة قبرص. وطلب الأهالي من الحاكم إبعاد هؤلاء إلى إيالة الجزائر من أجل الجهاد في سبيل الدين والدولة العثمانية ومن أجل إصلاح نفوسهم. وتم إرسالهم مع السفينة التي أبحرت إلى الجزيرة.	/
5	16872	أصدر السلطان العثماني قرارًا قدمه لعبد الله باشا قبطان البحر، يخبره فيه بأن السلطان أعطى الرخصة لرئيس دائيات الجزائر الحاج سعيد بتجنيد المتطوعين من أزمير، وإرسالهم رأسا إلى الجزائر. كما تم منح الرخص المطلوبة لجمع الجنود من المدن التالية: صاروجان، رودوس- ايدين، فنتشا.	أواخر شعبان 1245هـ/ 1829م /

6	17216	رسالة من حسين باشا إلى السلطان يطلب منه السماح لرئيس الدائيات الحاج سعيد بتجنيد المتطوعين في أزمير وذلك في إطار رسمي وقانوني. وقد حذر السلطان الداي حسين بأعمال الأسطول الجزائري ضد رعايا الدولة العثمانية في عرض البحر الأبيض المتوسط، مما جعل الباب العالي يقضي بعدم السماح بتحرير الجنود من أزمير. وفي النهاية صدر أمر بتجنيد المتطوعين من المدن التالية: منتث - صاروجان - رودوس - ايدين.	1239هـ/ 1823م /



Raymond (andré), Grandes villes arabes à l'époqueOttomane, La bibliothèque arabe, Sindbad, Paris,1985.P.333.

ثكنات الجيش الإنكشاري في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني

2- فهرس المصطلحات العسكرية الواردة في الدراسة

الإنكشارية: اسم الجيش العثماني

أصكي يولداش: الجندي القديم.

آغا الإنكشارية: القائد الأعلى للقوات الإنكشارية.

آغا النوبة: ضابط من صف البلوكباشيين يقود الحامية لمدة سنة.

آغا الهلالين: القائد الأعلى للقوات الإنكشارية خلال شهرين قمريين.

الأوداباشي: قائد الغرفة وهي رتب الجيش الإنكشاري.

أوجاق: عددها بالجزائر 424 وجاقا، وهي فرقة مكونة من عدد من الجنود.

الأياباشي: عددهم أربعة وعشرون، وهم ضباط سامون في الجيش.

الباش دائي: المشرف على المكلفين بجمع المتطوعين من مناطق الدولة العثمانية.

باش طوبجي: قائد فرقة المدفعية.

باش بلوك باشي: أو الكاهية وهو ضابط سامي في الجيش يتولى بالنيابة منصب الآغا مدة شهرين قمريين.

البلوكباشي: قائد فرقة من الجنود.

ورديان باشي: ضابط سام في البحرية يشرف على تنظيم أعمال الميناء.

الحامية (النوبة): اسم للفرقة العسكرية التي تقيم في المدن والمراكز الإستراتيجية لحفظ واستتباب الأمن.

الطباخنة: أو الجبخانة وهي مستودع الأسلحة.

المحلة: هي جيش يضم الجنود النظاميين وغير النظاميين تعمل على توطيد الأمن وجباية الضرائب.

المخازنية: تشكيل عسكري غير نظامي.

المزوار: رئيس شرطة الأخلاق العامة. وفي فترة لاحقة كان يشرف على أمن المدينة ليلاً.

فرقة زواوة: تنظيم عسكري استعملهم الداي علي خوجة كحرس له سنة 1817 م.

القبودان باشا: قائد الأسطول العثماني.وتقلد حكام الجزائر في فترة البيلربايات. هذا المنصب الرفيع.

قائد المرسى: ضابط سام في البحرية يتكلف بمهام التفتيش ومراقبة الميناء.

اليولداش: الجندي ومعناها الصديق أوالرفيق.

يني يولداش: الجندي الجديد.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

1 – سجلات المحاكم الشرعية:

س.م.ش، علبة 150.

س.م.ش، علبة 88-81.

2- خط همايون

خط همايون، عدد: 56499، تاريخ، 1206هـ.

خط همايون، عدد: 3374، تاريخ، 1219هـ.

خط همايون، عدد: 39915، تاريخ، 1241هـ.

خط همايون، عدد: 16872، تاريخ، 1231هـ.

خط همايون، عدد: 17216، تاريخ، 1239 هـ.

خط همايون، عدد: 14776، تاريخ، 1215 هـ.

خط همايون، عدد: 16237، تاريخ، 1245 هـ.

3- مجموعة وثائق تاريخ الجزائر العثماني بالمكتبة الوطنية الجزائرية:

- مج 3190، الملف الأول، ورقة 186.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 316.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 174.
- مج 3190، الملف الثاني، ورقة 2.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 301.
- مج 3205، الملف الثاني، ورقة 16.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 176.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 146.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 257.

- مج 3190، الملف الأول، ورقة 25.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 73.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 94.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 74.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 196.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 357.
- مج 3190، الملف الثاني، ورقة 5.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 438.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 93.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 75.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 405.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 320.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 238.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 321.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 35.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 465.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 186.
- مج 3190، الملف الأول، ورقة 344.

ثانيا: المخطوطات:

مراسلات دايات الجزائر، رقم 37... مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس.

ثالثا : باللغة العربية

1- المصادر المطبوعة

- ابن ميمون محمد الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية (تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، (تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.

- الراشدي ابن سحنون: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني (تحقيق: الشيخ البوعبدلي) قسنطينة: منشورات وزارة التعليم الأهلي والشؤون الدينية، مطبعة البعث، 1973، ص 442.

الزهار مذكرات الحاج أحمد الشريف: (تحقيق: أحمد توفيق المدني)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م.

الزياني محمد بن يوسف: دليل الحيران، وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران (تحقيق وتقديم: الشيخ المهدي البوعبدلي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979م.

شالر وليام: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر، (ترجمة: اسماعيل العربي)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.

العنتري محمد الصالح، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، (تقديم وتعليق: يحي بوعزيز)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991م.

كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، (ترجمة وتعليق: اسماعيل العربي)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982م.

المارودي، علي بن محمد بن حبيب: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مصر: طبعة مصطفى حلبي، 1966م.

مجهول كتاب غزوات عروج وخير الدين، (تصحيح وتعليق: نور الدين عبد القادر)، الجزائر المطبعة الثعالبية، 1934م.

المشرفي عبد القادر: بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، (تحقيق: محمد بن عبد الكريم)، بيروت: مكتبة الحياة، بدون تاريخ.

2- المراجع

أنيس محمد: الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، بدون تاريخ.

بلحميسي مولاي: الجزائر من خلال الرحالة المغاربة في العهد العثماني الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 1982م.

يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا (1500-1830م)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1980م.

جوليان شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية، (تعريب: محمد مزالي والبشير بن سلامة)، الدار التونسية للنشر، 1983م.

حركات إبراهيم: المغرب عبر التاريخ، ط2، الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، 1405هـ/1984م.

راي إروين: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة الأمريكية (1776-1816م)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978م.

رزوق محمد: الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16 و17، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1991م.

الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال (1792-1830م)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972م.

سبنسر وليم: الجزائر في عهد رياس البحر (تعريب وتعليق: عبد القادر زبادية)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م.

سعيدوني ناصر الدين: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.

سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، ط 2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985م.

سعيدوني ناصر الدين والبوعبدلي المهدي: الجزائر في تاريخ (العهد العثماني)، الجزائر: وزارة الثقافة، 1984م.

الشناوي محمد عبد العزيز: أوروبا في مطلع العصور الحديثة، مصر: دار المعارف، 1969م.

الشناوي محمد عبد العزيز: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، 1980م.

عبد القادر نور الدين: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، قسنطينة: مطبعة البعث، نشر كلية الآداب الجزائرية، 1965م.

فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دمشق: مطابع ألف باء، الأديب، 1969م.

قنان جمال: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، الجزائر :المؤسسة الوطنية للكتاب،1987م.

قنان جمال: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م، الجزائر: منشورات متحف المجاهد 1999م.

نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ط1، قسنطينة: دار البعث 1405 هـ/1985م.

وولف جون (ب): الجزائر وأوروبا 1500-1830م، (ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله)، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م.

3- الدوريات

- أجقو علي: "الدولة الجزائرية الأولى (1514-1830م) دراسة مؤسساتية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 2، جامعة باتنة، ديسمبر 1994م، ص 137-154

- أمين محمد: "ملاحظات حول سياسة التهميش ونوع المهمشين بولاية الجزائر العثمانية"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، العدد 25، زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أوت 2002م، ص 16-41.

- التميمي عبد الجليل: "أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519م"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 6، تونس، جويلية 1976 م، ص 116-120.

- التميمي عبد الجليل: "رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان العثماني سليمان القانوني سنة 1541م"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 3، تونس، جويلية 1975 م، ص 37-47.

- التميمي عبد الجليل: "الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين"، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 23-24، تونس، نوفمبر 1981م، ص 187-193.

- حماش خليفة: "كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر وتونس"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، العدد 13-14، زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، أكتوبر، 1996 م، ص 288-448.

- الصباغ ليلى: "ثورة مسلمي غرناطة عام 976هـ/أواخر عام 1568 م، والدولة العثمانية" مجلة الأصالة، العدد 27، الجزائر، سبتمبر-أكتوبر 1975م، ص 116-175.

رابعا: باللغة الأجنبية

المصادر المطبوعة

- Boutin (Colonel), Reconnaissance des villes, forts et batteries d'Alger. Pub. par G.Esquer, Paris, Champion, 1927.
- Dan (Père), histoire de Barbarie et de ses corsaires des poyaumes
- des villes d'Alger, de Tunis, de Sali et Tripoli, 2[ème] édition, Paris, P.Rocdet, 1637.
- De Paradie(Venture) , Tunis et Alger au XVIII[e] siècle, présenté par Joseph.Cuoq, Paris, Sindbad, 1983.
- De Tassy (Laugier), Histoire du royaume d'Alger, Paris, éd Loysel, 1992.
- Fau, « Oranisation judiciaire Algérie », in notice, scientifique, historique et économique sur Alger et l'Algérie, Alger, A.Jourdan, 1881.
- Gramaye(de.Jean, Baptiste) ,les cruautés exercés sur les chrétiens dans la ville d'Alger en barbarie, Paris,1620.
- Shaw (Dr), Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc., et de cet état, Trad. de l'Anglais avec des nombreuses augmentations par J.Mac Carthy, Paris, Malin, 1830, 2 vol.
- Tachrifat, Recueil de notices historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, Pub. Par A.Devoulx, Alger, imp. Du gouvernement, 1852.

2- المراجع

- Albertini (E), Marcais(G), l'Afrique du Nord Française dans l'histoire, éd Archat, Paris, 1937.
- Aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger à l'usage de l'Armée expéditionnaire d'Afrique, rédigé par trois officiers anonymes, 2 édition, Paris, C.Picquet, 1830.
- Aucapitaine (Henri), Les confins militaire de la grande Kabylie sous la domination Turque, éd Moqued, Paris, 1857.
- Belhamissi (Moulay), Histoire de la marine Algérienne 1516-1830, Alger, 1983.

- Blanvin, La condition et la vie des Français dans la régence d'Alger, Alger, 1899.
- Boyer (Pierre), la vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention Française, Paris, Hachette, 1963.
- Brahimi (Denise), Opinions et regards des Européens sur le Maghreb au XVII[e] et XVIII[e] siècle, S.N.E.D, Alger, 1978.
- Braudel, (Fernand), Civilisation matérielle, économie et capitalisme XV[e] et XVIII[e] siècle, les jeux de l'échange, Armand colin, Paris, 1979.
- Carette et Warnier, Description et division de l'Algérie, Hachette, Paris, 1847.
- Cat (E), Petite histoire de l'Algérie, Tunisie, Maroc, Adolphe Jourdan, Alger, 1889.
- De Bussy (P), De l'établissement des Français dans la régence d'Alger et des moyens d'un assurer la prospérité, 1[ère] éd, Paris, Firman Didot, 1839, 2 vol
- Grammont (H.D.de), Histoire d'Alger sous la domination Turque, 1515-1830, Paris, E.Leroux, 1887.
- Devoulx (Albert), Les Archives du consulat de France à Alger, Alger, 1865.
- Devoulx (Albert), Le Raïs Hamidou, A.Jourdan, Alger, 1859.
- Devoulx (Albert), Le registre des prises maritimes, Alger, Jourdan, 1872.
- Emerit (Marcel), l'Algérie à l'époque d'Abd el-Kader, Paris, Larousse, 1951.
- Esterhazy, Walsin, Notice historique sur le Makhzen d'Oran, Oran, perrier, 1849.
- Feraud (Charles), Le sahara de constantine, A.Jourdan, Alger, 1887.
- Feraud (Charles), Histoire de la province de Constantine, L.Arnolet, Constantine, 1869.
- Gaïd (Mouloud), l'Algérie sous les Turcs, Alger, éd, Mimouni, 1991.
- Galibert (Léon) l'Algérie ancienne et moderne, éd, Furue et Cie, Paris, 1844.

- Garrot (Henri), Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1910.
- Klein (Henri), Feuillets d'El-Djazaïr, Collection des cahiers du comité du vieil Alger, Alger, Fintana, L.Chair, 1937.
- Le Roy (M), Etat général et particulier du royaume d'Alger, la Haye, van Dols, s.d.
- Mantran, Robert, les données de l'histoire moderne et contemporaine de l'Algérie et de la Tunisie, Annuaire de l'Afrique du Nord, C.N.R.S, Aix-en-Provence, 1962.
- Mantran Robert et autres, Histoire de l'Empire Ottoman, libraire Arthère Fayard, Pris, 1989.
- Marcais (Georges), Le costume musulman d'Alger, Paris, Plon, 1930.
- Pananti, Relation d'un séjour à Alger contenant des observations sur l'état actuel de cette régence, Trad de l'Anglais par Blanquière, le Normand, 1820.
- Perrot (A.M), Alger, Esquise Topographique du royaume et de la ville, Paris, Ladvocat, 1830.
- Plantet (Eugene), Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833), Paris, F.Alcan, 1889, 2 vol.
- Pouyanne (M), La propriété foncière en Algérie, imp, A.Jourdan, Alger, 1900.
- Renaudot (M), Tableau du royaume d'Alger et de ses environs, état de son commerce, de ses forces de terre et de mer, 2ème édition, librairie universelle, Paris, 1830.
- Saïdouni (Nacerddine), L'Algérois Rural à la fin de l'époque Ottomane (1791-1830), Beyrouth, Dar Al-Garb-Al-Islami, 2001.
- Tableau de la situation des établissements Français en Algérie, (1830-1857), 17 vols.
- Tinthoin (Robert), L'oranie, sa géographie, son histoire, ses centres vitaux, Oran, ; Fonqué, 1952.
- Weissman (Nahoum), Les janissaires, études de l'organisation militaire des Ottomans, imp orient, Paris, 1964.

3- الدوريات

- Berbrugger (Andrien), « la régence d'Alger sous le consultat et l'empire », in **R.A** (N°19), 1875, PP.16-31/115-145.
- Boudin (Marcel), « Itinéraire historique et légendaire de
- Mostaganeme et de sa régence», in **B.S.G.A.O**, T.54, 1933, PP.140-165.
- Boyer (Pierre), « Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger, 16e-19 siècle», in **R.O.M.M**, N°1, 1966, PP.11-49.
- Boyer (Pierre), « Le problème Koulougli dans la régence d'Alger», in **R.O.M.M**, N°spécial, 1970, PP.74-94.
- Boyer (Pierre), « Introduction à une histoire intérieure à la régence d'Alger », in **R.H**, N°478, Avril – Juin, 1966, PP.297-316.
- Braudel (Fernand), « Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577 », in **R.A**(N°49), 1929, PP.184-233 / 351-428.
- Colombe (Marcel), « Contribution à l'étude du recrutement de l'Odjaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence », in, **R.A** (N°87), 1943, PP.165-183.
- Cresti (Frederico), « Alger à la période Turque : observations et hypothèses sur sa population et sa structure sociale », in **R.O.M.M** N°44, 1987, PP.127-139.
de Paradis(Venture) , « Alger au XVIIIE siècle », in **R.A**, (N°40), 1896, PP.33-78/256-277, (N°41), 1897, PP.68-118.
- Delof,(Tubert), « noms de navires Algériens au XVIe siècle », in **Revue internationale d'onomastique**, N°3, 1970, PP.213-219.
- Deny (Jean), « Les registres de soldes des janissaires conservés à la B.N.A », in **R.A**, (N°61), 1920, PP.19-46 / 212-260.
- Des feuilles (P), « Scandinaves et Barbaresques à la fin de l'ancien régence », in **C.T**, (N°15), 1956, PP.320-340.
- Devoulx (A), « Un exploit des Algériens», in, **R.A**, (N°9), 1865, PP.126-130.
- Devoulx (A), « La marine de la régence d'Alger», in, **R.A**, (N°13), 1869, PP.384-420 et (N°16), 1872, PP.35-45.

- Devoulx (A), « Coopération de la régence d'Alger à la guerre de l'indépendance Grecque», in, **R.A,** (N°1), 1856-1857, PP.129-136 / 207-211 / 299-302 / 464-473.
- Devoulx (A), « Les registres de prises maritimes», in, **R.A,** (N°16), 1872, PP.70-80 / 146-166 / 133-240 / 292-303.
- Devoulx (Fils), « Ahad Aman, ou règlement politique et militaire », in, **R.A,** (N°4), 1859-1860, PP.211-219.
- Emerit (Marcel), « Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du 19e siècle », in, **A.E.S.C,** (N°1), 1966, PP.44-58.
- Emerit (Marcel), « Alger en 1800 d'après les mémoires inédits », in **R.H.M,**(N°4), Juillet, Tunis,1975, PP.128-138.
- Emerit (Marcel), « Un astronome Français à Alger en 1729», in **R.A,**(N°84), 1940, PP.249-256.
- Emerit (Marcel), « Les aventures de thédenat, esclave et ministre d'un Bey d'Afrique au 18e siècle (1772-1782) », in **R.A,**(N°92), 1948, PP.143-184 / 331-362.
- Emerit (Marcel), « Le voyage de la condamine à Alger (1731)», in **R.A,**(N°98), 1954, PP.353-381.
- Emerit (Marcel), « La situation économique de la régence d'Alger en 1830 », in **R.A,**(N°2), Mars-Avril 1952, PP.169-172.
- Emerit (Marcel), « Un problème de distance morale : la résistance Algérienne à l'époque d'Abd El Kader», in **I.H,**(N°3), Juillet-Août, Paris, 1953, PP.127-131.
- Federman et Aucapitaine, « Notice sur l'histoire de l'administration du Bey lit du Titteri», in **R.A,** (N°9), 1865, PP.280-302 et (N°11), 1867, PP.113-129/212-219/289-301/357-371.
- Feraud (Charles), « Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1775 à 1805 », in **R.A,** (N°18), 1874, PP.295-319.
- Grammont (H.D.de), « Relations entre la France et la régence d'Alger au XVIIe siècle », in **R.A,** (N°23) 1879, PP.5-32/95-114/134-160.

- Grammont (H.D.de), «Un épisode diplomatique à Alger au XVIIe siècle», in **R.A,** (N°26) 1882, PP.130-138.
- Haedo (Fry Diego de), «Topographie et histoire général d'Alger», Traduction (Monnereau et A.Berbrugger), in **R.A** (N°14), 1871, PP.41-498.
- Ogüz (Öcal), «Mariage entre les Turcs et les femmes d'Afrique du Nord et problème de «Kuloglu» à l'époque Ottomane», in **A.H.R.O.S**, N°25, Zaghouan, Août 2002, PP.93-95.
- Panzac, (Daniel), «Un défi interrompu les flottes de commerce du Maghreb au début du XIXe siècle», in **A.H.R.O.S**, N°25, Pub de la fondation Temimi pour la recherche scientifique et l'information, Tunisie, Août 2002, PP.371-383.
- Pavy (M.G), «La piraterie barbaresque», in **R.A,** (N°2), 1857, PP.337-352.
- Rinn (Louis), «Le royaume d'Alger sous le dernier Dey», in **R.A** (N°41), 1897, PP.112-152 / 334-350, (N°42), 1898, PP.5-21 / 113-133 / 289-308, (N°43), 1899, PP.105-141 / 277-320.
- Robin (Colonel), «Le Bey Mohamed Ben Ali ed-Debbah», in **R.A** (N°17), 1873, PP.364-373.
- Salvatori (Bono), «Esclaves musulmans en Italie», in **Actes du colloque international sur la Méditerranée au XVIIIe siècle**, Aix-en Provence, 1985, Pub. Université de Provence, 1987, PP.189-207.
- Urbain (I), «Notice sur l'ancienne province du Titteri», in **R.A** (N°87), 1943, PP.400-414.
- Watbled (Ernest), «Expédition du Duc Beaufort contre Djidjeli 1664», in **R.A** (N°17), 1873, PP.215-231.
- Watbled (Ernest), «Pachas-Pachas - Deys», in **R.A** (N°17), 1873, PP.438-443.

خامسا: دائرة المعارف

دائرة المعارف الإسلامية (مادة: دوشرمة)، نشر جهان شران بودرجمبري، بدون تاريخ، ج 9.

سادسا: الأطروحات

1- باللغة العربية

بوشنافي، محمد، الجيش الانكشاري في الجزائر خلال العهد العثماني (1700-1830م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2000-2001م.

حماش، خليفة، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 1988م.

الغالي، الغربي، الثورات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي (1792-1830م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 1985م.

هلايلي، حنيفي، الموريسكيون الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب الأوسط (الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 1999 - 2000م.

2- باللغة الأجنبية

Belhamissi (Moulay), Marine et marins d'ALger à l'époque Ottomane (1518-1830), Thèse de Doctorat d'état, université de Bordeaux III, Mars, 1986, 4 vol.

محتوى الكتاب